

الباب الثاني

الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

- الفرد في مجتمع الرخاء المادي .
- نظرة الاسلام الى واقع الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر .
- الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه .

الفصل الأول

الفرد في مجتمَع الرخاء المادّي

التقدم الصناعي :

● ان انتقال القوة المحركة من البخار الى الكهرباء .. ثم الى الذرة ، وتقدم العلم في اختراع المحركات وترتبية مستواها ، والتوسع في تجارب الكيمياء الصناعية ، وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ .. أعطى الانتاج الصناعي الآلى دفعة قوية تخطى بها مستوى التطور الطبيعي في البلاد التي مارست الصناعة الآلية ، منذ بداية القرن التاسع عشر في أوروبا ، ثم في أمريكا الشمالية .

● ثم جاءت الهزيمة العسكرية في هذه الحرب العالمية الثانية ولحقت بالمانيا في غرب أوروبا .. واليابان في الشرق الأقصى لآسيا ، فحولت نشاط الشعبين الى مجال الصناعة المدنية . وبروح الكفاح من أجل البقاء .. بروح المستضعف المتشبث بالحياة ... بروح المعنز بالأمس ، والمستغل اليوم ، وثبتت الصناعة المدنية في ألمانيا واليابان في مدة العشر سنوات الأخيرة وثبتة نافقت كل احتمال وكل رقم قياسي سبق : ان في السرعة ، أو في الكم ، أو في تعدد السلع ونوعها ، أو في غزو الأسواق التقليدية للدول المنتصرة .

● وما حدث في ألمانيا واليابان من التقدم غير المتوقع في الانتاج الصناعي .. دفع أمريكا ، وروسيا ، والبلاد الغربية الأخرى : كإنجلترا ، وفرنسا .. الى دخول مجال المنافسة ، خشية أن تضيع عليها فرصة الأسواق العالمية وتفرد بها الدولتان ، المنهزمتان عسكريا في الحرب العالمية الأخيرة . خصوصا وأن انتاج هاتين الدولتين في الصناعة يتميز بالجدة والابتكار ، مع خفض التكاليف الانتاجية ، بالنسبة الى انتاج البلاد الأخرى الصناعية المنتصرة .

وأصبحت ألمانيا واليابان ، بفضل هذا التقدم المخيف في الصناعة ، منافستين خطرتين في الأسواق المحلية للبلاد الأوروبية والأمريكية ، بجانب الخارجية العالمية في أفريقيا وآسيا .

وإذا أوحى الهزيمة العسكرية بالتقدم الصناعي ، والتوسع فيه ، في ألمانيا واليابان .. فان النصر العسكري أوحى من جانبه بالفرقة السياسية والأيدولوجية بين القوى التي أحرزته ، وهي : روسيا من جانب ، وأمريكا ، وفرنسا ، وانجلترا من جانب آخر .

وتحولت هذه الفرقة الى حرب باردة بوسائل الاعلام المختلفة ، والمناورات السياسية في المحافل الدولية كما قضت بالاستعدادات العسكرية الرهيبة لحرب مقبلة ، ان تبيض لها أن تقع .. ودخل العلم بعد تفجير الذرة مجال الفضاء ، ونحا بوسائل الحرب نحو الإبادة التامة للبشرية والتخريب الشامل للحضارة الانسانية القائمة .

● والرغبة في التفوق في الاعداد الحربى بين الكتلتين الغربية والشرقية ، حمل على التوسع في البحوث العلمية ، وعلى المزيد من التجارب والاختبارات في مجال التدمير والابادة والوقاية منها .. وأعطيت أهمية خاصة في هذا الاعداد الحربى للسرعة في تطع المسافات ، والدقة في التصويب والاصابة والشمول في الاستئصال والازالة .

وهذا بدوره زاد في مجالات الصناعة الحربية ، والابداع والتفنن فيها ، وهون في الوقت نفسه من أمر النفقات الطائلة التي تنفق على البحوث ، والتجارب في حقل الاعداد العسكرية وعلى الانتاج الصناعى الحربى .. كما أعطى مزيدا من الفرصة في زيادة الانتاج الصناعى الاستهلاكى المدنى لألمانيا واليابان . اذ هما محرومتان من الانتاج العسكرى . بمقتضى عقد الهدنة في سنة ١٩٤٥ .

● ولم تكن نتيجة هذه الحرب العالمية الأخيرة هي الهزيمة العسكرية لفريق والنصر العسكرى لفريق آخر فحسب .. وإنما كانت نتائجها في المحيط السياسى الدولى ، وراء دائرة الهزيمة السياسية ، بالنسبة للمستعمرات والشعوب المحتلة ، أو الواقعة تحت الوصاية التي تأثرت بهذه الحرب أكثر من أى شىء آخر . اذ توالى في أعقابها ، بعد قيام هيئة الأمم المتحدة كمنظمة سياسية عالمية ، صكوك الاستقلال للشعوب الأفريقية والآسيوية . وهي الشعوب التي حكمها الاستعمار الغربى فترات متفاوتة في الطول والقصر ، وربطها بأنواع التبعية المختلفة من سياسية واقتصادية ، وثقافية ، ولغوية ، بحياته ، وبأسلوبه فيها .

واستقلال هذه الشعوب - بسبب التخلف الشنيع في جميع مرافق الحياة فيها ، وانخفاض مستوى المعيشة بين أفرادها انخفاضاً يقرب مستوى الإنسان من مستوى الحيوان - حتم ، ويحتم ، عليها الافادة من التقدم الصناعي الألى لدى الدول الصناعية : سواء في اقامة المصانع ، أو في التنقيب عن المواد الخام في أراضيها وبحارها : كالبتترول ، والحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والقصدير ، والذهب والفضة ، وغير ذلك من أنواع الثروة المعدنية أو في استصلاح الأراضي وبناء الجسور ، وطرق الرى ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانى . . . ونحو ذلك مما يعود على هذه الشعوب بالتقدم في وسائل الحضارة ، وفي رفع المستوى الإقتصادي للمعيشة .

وهذا بدوره زاد في رتعة مجال العمل الصناعي أمام البلاد الأوروبية والأمريكية ، وزاد في اتاحة الفرصة للخبراء الفنيين في جوانب الخبرة المختلفة في هذه البلاد . .

● وبالإضافة الى هذه العوامل كلها ، التى ألفت عبئاً ضخماً على الإنتاج الصناعي في البلاد الصناعية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لفترة طويلة : كان أثر العقليّة العلمية التقدمية في الصناعة ، وحافز المنافسة فيها . . . المزيد من الأعباء على هذا الإنتاج .

. فبمقتضى هذه العقليّة ، مع قوة حافز المنافسة ، تعددت الابتكارات الجديدة في صناعة المساكن والملابس ، والمواد الغذائية ، ووسائل الراحة في الإقامة والسفر .

. إذ هذه الابتكارات من شأنها أن تدفع الى التوسع في الاستهلاك المدنى . سواء في جديد لم يكن في الاحلال محل القديم . مع ملاحظة أن التسهيلات الائتمانية في الدول الصناعية الرأسمالية ميسرة ، والشروط المقدمة تغرى على اجرائها والتعامل على أساسها ، استجابة للرغبات الاستهلاكية في الحصول على حياة اقتصادية . . أفضل .

وبفضل هذه العقليّة العلمية التقدمية أيضاً ترقت وسائل المواصلات في ربط أجزاء العالم بعضه ببعض : عن طريق الهواء ، والبحر ، والبر ، وأصبح الانتقال بسبب السرعة وتوفير الراحة أمراً مرغوباً فيه .

وكنتيجة للرغبة في الانتقال والاطلاع على معالم القارات والبلاد المختلفة فيها اتسع مجال السياحة ، فلم تعد قاصرة على طبقة معينة ، هي الطبقة ذات الغنى الواسع ، ولا على فصل معين من فصول السنة ، ولا على أمكنة معينة هي الأمكنة التاريخية . . وإنما أصبحت عامة وشاملة .

والتوسع في السياحة يتطلب المزيد من إقامة الفنادق ، واعداد المصايف والمثاقن ، والخدمات السياحية الأخرى كالطرق ، وسيارات الرحلات ، والتنوع في كل ذلك .

وبهذا كله غيرت الحرب العالمية الثانية بآثارها المختلفة حياة الناس . وترکز التغيير في ميدان الصناعة ، كمصدر عقدت عليه المجتمعات الإنسانية الأمل في تغطية الاحتياجات والرغبات والتطلعات المختلفة لدى الأفراد في الشعوب المختلفة .

وأصبحت المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، كالمجتمعات الأوروبية والأمريكية ، تطلب حياة أفضل ومستوى في المعيشة أحسن ، ومزيدا من وسائل الترفيه . وربما كانت المجتمعات الأفريقية ، والآسيوية في تطلعاتها الى ذلك ، أشد وأعنف من المجتمعات الأوروبية والأمريكية .

وإذن : دور الصناعة بعد هذه الحرب الثانية في حياة البشرية زادت أهميته ، وأصبح العصر الذي نعيش فيه الآن عصر الحضارة الصناعية الخلاقة .

والنصف الثاني من القرن العشرين يتميز بظواهر هذا العصر ، وبطابعه الخاص به . وإذا كانت الآلية قد غلبت على الصناعة ، والسرعة زادت في انتاجها فإن طابع العمل الإنساني فيه يأخذ هذه الظاهرة من السرعة ، وعدم التعمق في التفكير كذلك في الوقت نفسه .

والضغط الشديد على الصناعة ، في التوسع ، وفي انتاجها لفترة طويلة لا يعرف متى تنتهي . . يتطلب توسعا غير محدود في استخدام الأيدي العاملة في البلاد الصناعية . . أى في أوروبا ، وأمريكا ، وروسيا ، واليابان ، وينتطلب أيضا اعدادا فنيا في المهارات المختلفة في البلاد النامية ، وهى : البلاد التى تخلصت من النفوذ السياسى الأجنبى ، عقب هذه الحرب في أفريقيا وآسيا ، يوازي هذا الاعداد احتياجات الصناعة الناشئة ، والكشف عن المواد الخام واستغلالها .

ولأن البلاد النامية في سياستها الصناعية تسير على تخطيط خاص في مدد محددة ليست لديها مشكلة في العمالة . لأن الفنيين فيها لم يكونوا موجودين أصلا ، أو لم يكونوا بحيث يقل عددهم عن حاجة المصانع أو مجال الخبرة الفنية في التنقيب عن الثروة القومية واستغلالها .

فقد كانت سياسة الاستعمار في هذه البلاد الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . . هى : ربط احتياجات البلاد المستعمرة الى المنتجات الصناعية

الاستهلاكية بالانتاج الصناعى فى بلد المستعمر . ومن ثم لم تكن هناك حاجة الى تدريب عمال أصحاب مهارات مختلفة من الوطنيين .

والمرافق العامة ، أو المصانع التى ينشئها المستعمر فى مستعمراته كانت تبعا لمصانعه فى بلده ، ومن أجل استغلال الثروة الوطنية لصالحه الخاص ، وكان يباشر العمل فيها غير وطنيين . والوطنيون كانوا يمارسون الأعمال الزراعية وحدها . وأن باثروا عملا غير الزراعة . . . ففى النظافة أو فى المهن الأخرى غير الفنية .

والحديث هنا اذن قاصر على الصناعة ، ومشاكلها ، وآثارها ، فى البلاد الصناعية الرأسمالية وروسيا الشيوعية . ومن بين هذه المشاكل نقص الأيدي العاملة ، مع الحاجة السريعة الملحة الى علاج هذا النقص . ومشكلة العمالة فى البلاد الصناعية — وبالأخص الرأسمالية — هى مشكلة المصنع ، والمكتب والخدمة فى الفنادق والمطاعم ، ووسائل النقل .

وإذا وجدت بطالة فى بعضها فبغناه : أن هناك مجالا خاصا من مجالات العمل قل الانتاج فيه عن اليد العاملة . وليس معناه : أن احتياجات جميع المجالات قد سدت كلها ، وزاد بعد ذلك عمال لا عمل لهم .

هذه المشكلة — وهى مشكلة الحاجة الى أيد عاملة — فتحت مجال العمل للمرأة بصورة غير معهودة فى الصناعة ، والتجارة ، والمكاتب ، وخدمات الفنادق والمطاعم ووسائل المواصلات ، وأصبح العمل ميسرا لها وبشروط مجزية ، ومغرية فى كثير من الأحيان . اذ يكفى انصاح المرأة عن الرغبة فى العمل فتجد ما ترغب فيه على حسب ظروفها . ليس هناك وقت يفرض عليها للعمل ، بل قد تكون كل الساعات المخصصة له فى اليوم ، أو بعضها . وليس هناك سن معينة ، فمن هى فى سن المراهقة كمن هى فى سن اليأس ، ومن هى متزوجة كمن هى عانس فى فرصة العمل سواء .

والنظم الرأسمالية هى التى تقدم هذه التيسيرات اغراء للمرأة على العمل ، لا لسد حاجة العمل فحسب ، وإنما أيضا لما يعود على الانتاج فى خفض تكلفته ، وبالتالي فى زيادة ربحه . فأجر المرأة لم يزل أقل من مستوى أجر الرجل فى العمل المشترك بينهما ، وعلى العموم كذلك (١) .

أما الدول الشيوعية فتبعا لضمان مستوى تعيش به الأسرة تدفع المرأة : الى العمل دفعا فى كل مجال من مجالاته ، وفى جميع الظروف والأحوال ،

(١) من احصائية رسمية فى اتحاد ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٤ تمثل المرأة العاملة ثلث القوى العاملة ، وتمثل المرأة المتزوجة نسبة الثلث من العاملات ، ونصف النصف لمن هن تجاوزن سن العشرين .

وتحتيقا للمساواة بينها وبين الرجل ، وتمكيننا للدولة والحزب من مباشرة توجيه الناشئة من سن الطفولة المبكرة في مدارس الحضانة والمراحل الأخرى التالية لها ، ضمنا للولاء للعقيدة الماركسية . فأجر الرجل متزوجا أو غير متزوج هو أجر منخفض ، لا يفى اطلاقا بحاجة فردين فأكثر . ومن ثم دفعت المرأة دفعا الى العمل خارج المنزل .

وخفض أجر الرجل أمر متعمد تقتضيه فلسفة الشيوعية ، التي تناوئ قيام أسرة بمعناها الصحيح . فالأسرة القوية شرك بالمجتمع ووجودها وجود مضاد لوجوده . ومن هنا تستط نفقة الأقارب وفيهن الزوجة والوالدان ، كما يستط نظام الارث حسب الشريعة الاسلامية .

والفرصة الواسعة للعمل أمام المرأة ، والأجر المجزى عليه شجع النزعة الاستقلالية لديها في سن مبكرة . . عن أسرتها من والديها وأخوتها ، وعن الرجل وأولادها كذلك في حياتها الزوجية معه . وأصبحت تشعر في نفسها بأنها مشاركة فقط في نفقات المعيشة ، أكثر منها عضوة متفاعلة في أسرة والديها ، وأكثر منها أما وأصلا في أسرة زوجها . . كما لفت ذلك نظر الرجل الى المرأة ، وأصبح الجانب الاقتصادي يفوق ما عداه في دفع الرجل نحو المرأة في البناء بها (١) .

وهذا الشعور الاستقلالي تكون لديها بالتدريج ، منذ أن مارست العمل خارج المنزل من جيل مضى وزادت قوته بزيادة فرصة العمل أمامها ، وزيادة آلية الحياة في طريقة المأكل والملبس ، وفي توفير وسائل الراحة لكل خدمة تطلبها . وطالما هناك مال فهناك حياة مادية رخيصة .

أما الجانب النفسي فقد انتقل الى المنزلة الثانية في حياة الانسان المعاصر ، فلا يسعى اليه الا بمقدار ما يحصل منه متعا حسية .

وهذه النزعة الاستقلالية لدى المرأة تحت تأثير العامل الاقتصادي :

● جعلت عمل المرأة لأولادها وزوجها في البيت عملا غير مرغوب فيه رغبة قوية ، لأنه يمكن ان يؤدي آليا في يسر ، أو بأجر أقل من الأجر الذي

(١) نشر معهد Allenbach (Badensee) احصائية عن الجانب المرغوب للرجل الألماني في المرأة : فحظي الجانب الاقتصادي لدى المرأة بنسبة ٦٥ بالمئة . بينما حظي جانب العفة فيها وعدم مباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج بنسبة ٦٢ بالمئة . وتلا ذلك جانب النظافة والترتيب بنسبة ٦٠ بالمئة . أما جمال المنظر فقد كان في المرتبة الدنيا في نسب الدوافع التي تحب البنات في نظر الرجل الألماني « هيرالد تريبيون في ١٩٦٦/٤/٤ » .

تحصل عليه الزوجة من عمل آخر خارجه ، أكثر فنية وأكثر أجرا . ولكن في الوقت نفسه هي مهتدة بالحرمين من الدور المتمر والمتع لها في شؤون المنزل . فالعمل الخارجى قلما يسبب متعة نفسية سوى أن تحصل المال عن طريقه(١) .

وأهملت المرأة في الاعتبار . . رعيتها لزوجها كزوجة ، ولأولادها كأم ، ولنزلها كسيدة بيت ، وتغاضت عن روح المرأة التى تشع في حياة الأسرة كتبس من نور الله ، فتشيع الاطمئنان لدى الزوج اذا عاد من عمله قلما ، وتلهمه الفكرة الصائبة في ملاءمة نفسه مع ظروف الحياة ومشاكلها ، كما تنشر الحنان والعطف في جو الأولاد ، فيكونون أكثر تجاوبا في العلاقات الأسرية والاجتماعية ، وأقدر على التضامن والتكافل وعلى تحمل الأزمات والشدائد . ونسيت وجودها كأصل تنطلق منه الأسرة في غدوها ، وتعود اليه في رواحها ، وهو أصل يشجع عند الغدو ، ويحتضن عند الرواح .

تذكر مجلة : (Die Neue Illustrierte) الألمانية (٢) :

« أن تحرر المرأة ، وابتعادها عن الدور الطبيعى لها ، كان عاملا رئيسيا في الصعوبات التى تواجه زيجات اليوم . . وان المرأة المعاصرة أصبحت جائرة في أمر نفسها :

- (أ) كأم أمينة تعنى بأولادها وزوجها ، وتخصص رعايتها لهم ،
- (ب) وكمشاركة في الكسب ، وشريكة شركة كاملة في الزيجة ،
- (ج) وكملعبة ، جذابة للرجل « .

... . وقدرت العامل المادى وحده ، وطاقتها عن طريق الأجر على العمل ، وعلى الشراء لنفسها فيما تتزين به ، معتزة بوضعها الجديد الذى خرجت به عما كان مألوفاً لها من قبل ، وهو ارتباطها في الانفاق بزوجها ، سواء : لنفسها أو لأسرتها .

وهى في كل خطوة تخطوها خارج المنزل تخطوها في زهو وفخار ، لأنها انطلقت أو تحررت ، وهى تفعل ما تريد : لأنها وحدها المسؤولة الآن عن حياتها الخاصة .

وهى لأنها فرحة بالانطلاق والتحرر ، ومستتدة في حياتها الى كسبها من عملها الخاص الخارجى ، تتخوف من الزواج اذ تريده واذ هو ميسور لها ،

- (١) كما جاء في تقرير الصحة العالمية بجنيف في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، (نقلًا عن الهيرالد تريبيون في ٢٦/١٠/١٩٦٥) .
- (٢) في عددها الرابع والأربعين ، ص : ٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وتبالغ في الاحساس بثقل قيود الزوجية ، وتضطر الى حياة الأمومة والأولاد نظراً لعدم الكثرات بها . ومن هنا قد لا تقبل على الزواج ، إذ ساعدت ظروف المجتمع بمقاييسه الجديدة وينظرته الأخلاقية التقدمية ، على بقاء العلاقات المؤقتة بين الرجل والمرأة باسم الصداقة ، أو باسم التمهيد للخطبة ، فالزواج . . فترة من الزمن ، يرجى لها أن تطول .

● ولذلك ابتدأت معايير السلوك الخلقى تتغير ، واخذت الاتجاهات الفكرية — معاونة لتغيير المعايير — تطلب وصفاً جديداً ، بدلا مما كان أصولاً لهذه المعايير في تقدير الفضيلة والرذيلة ، والمقبول وغير المقبول في تصرفات الإنسان .

وراجت نظرة المادية في القيم الأخلاقية التي أحيها الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر في أوروبا .

ونظرة المادية لا تعنى أكثر من : انه ليست هناك أصول وحقائق ثابتة ومستندية يرجع اليها في التعرف على السلوك الخلقى وتقييمه . وإنما المفاهيم الأخلاقية تتغير بتغير ظروف المجتمع تحت تأثير العوامل الاقتصادية فيه . وكما أن التفكير الإنساني ظاهرة تتبع المادة ، فكذلك السلوك الأخلاقي ظاهرة أخرى من ظواهر المادة .

وتطبيقاً لذلك : إذا المجتمع الصناعي أوحى بضرورات معينة في السلوك أو أتى بنتائج اعتبرت ظاهرة للعصر الصناعي وظروفه المادية والآلية ، فإن هذه الضرورات والنتائج لها قيمتها الأخلاقية ، وإن غايرت معايير المجتمعات السابقة .

فالمرأة العاملة إذ أتاح لها الاستقلال الاقتصادي : حرية وانطلاقاً أوسع ، فلا غضاضة عليها إطلاقاً من النساحية الأخلاقية — تبعاً لمنطق الاستقلال — أن تسلك مع الرجل في المعاشرة الجنسية مسلماً يخالف ما جرى عليه العرف الأخلاقي فيما مضى في المجتمعات السابقة ، وهو الذي قام على عقد الزواج وحده (١) . لأن وضع المجتمع الصناعي أتى بفرصة العمل للمرأة ،

(١) أصدرت إحدى محاكم « كوينهاجن » بإندونيمارك قراراً — يعتبر أول قرار من نوعه في العالم يرفض قبول الخيانة الزوجية كسبب من أسباب الطلاق « جريدة الأهرام عدد ٢٨٤٦٤ ص ٢ ملحق في ١٥/١١/١٩٦٤ .
وفي تقرير عنوانه (Sex and Morality) أصدرته لجنة عينها المجلس البريطاني للكنايس لتحديد موقف الكنيسة من العلاقات الجنسية خارج الزوجية جاء فيه ، بعد دراسة استمرت سنتين وطبع بمطبعة (J. C. M.) بلندن وظهر للتوزيع يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ : =

ومكثها من استقلالها اقتصاديا : فى الانفاق على حياتها الخاصة ، فلم يعد هناك مكان فسيح للارتباط بعقد الزوجية فى السلوك الجنسى ، وفى شرعية العلاقة بين الرجل والمرأة .

فالموضع الاقتصادى للمجتمع — كما هو اتجاه الفكر المادى — هو وحده الذى يحدد القيم الأخلاقية ، ومعايير السلوك للانسان . . . وليست القيم والمعايير هى التى تحدد أخلاقية المجتمع ، لأنه ليست هناك قيم ومعايير ثابتة ! يشار إليها ويرجع إليها فى كل ظروف المجتمع !

ومعنى ذلك : أنه اذا انخفض المستوى الاقتصادى للمجتمع ، وضاعت فرصة العمل أمام المرأة واحتاجت فى الانفاق على نفسها الى الرجل ، يتغير وضع العلاقة بينهما ويصبح عقد الزواج وحده هو المقياس الخلقى للسلوك الاجتماعى للمرأة والرجل حينئذ !

. وكذلك فى وضع المجتمع الصناعى نفسه : معيار السلوك الأخلاقى يختلف فى علاقة الرجل بالمرأة على حسب قدرتها على الكسب واستقلالها عن طريق العمل بحياتها الخاصة ، أو بعدم قدرتها واحتياجها فى ذلك الى الرجل . وما هو أخلاقى بالنسبة لواحدة قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لآخرى . كالثقائى فى المجتمعات : ما هو أخلاقى بالنسبة لمجتمع قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لمجتمع آخر قائم فى عصره ، كالمجتمع البدائى ، أو الزراعى ، بالنسبة للمجتمع الصناعى فى وقت واحد . . . وما هو أخلاقى بالنسبة لما مضى فى حياة المجتمع نفسه ، قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لحاضره !

فعامل الاقتصاد : هو المعيار وحده ، وعلى هذا : المجتمع الواحد لا يقاس السلوك فيه بمقياس واحد فى أى عهد كان . ولذا ينبغى لكى تتقارب معايير السلوك فى المجتمع : أن يعنى بالمستوى الاقتصادى لأفراده ، بحيث تذهب الفوارق الكبيرة فى الأجور والمرتبات وفى مستويات المعيشة بينهم !

« ان الزنا لا يجب أن ينظر اليه على أنه سبب تلقائى للطلاق . ولكن كفرصة للعفو والغفران . وهذا ليس من السهل . »
« الزنا خيانة للثقة وبالأخص عندما يكون متعمدا ومستمرا . انسه بسبب حرجا كبيرا ، ويهز الاطمئنان النفسى . فاذا أخفى فهو لا يفارق قلب الزيجة . والعلاج الصادق من الاعتراف الصريح والغفران التام . . . ممكن ، اذا كان رباط الزوجية قويا .

ولكن فى مجتمع يعتبر الطرف الذى غفر وعفى غير عاقل وينظر الى الانسان الملتئى بالثقة على أنه غير واقعى أو أنه سلبى . . . عندئذ ينحصر الموضوع الى وضع مؤلم ميؤوس منه ، وينتهى مغزى الزوجية » .
صحيفة (The News of the World) عدد الأحد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

وعلى أية حال فقد شجعت النزعة الاستقلالية لدى المرأة على قبولها لهذا الفكر ومعاره في السلوك الأخلاقي . لأنه يغطي تصرفاتها في المجتمع وبالتالي يعبد الطريق أمام انطلاقتها وتحررها . وأصبح من الجيد لها والمرغوب فيه : أن تساير نزعتها . وأصبح من القديم وغير المرغوب فيه لها : أن تحد من هذه النزعة ، وتتمسك بالقوانين الأخلاقية الانسانية التقليدية ! (١) .

(١) تحت عنوان : (You can't go on locking up your Daughters)

« نُشر في صحيفة (The News of the World) عدد ١٢ يونيه ١٩٦٦ » :

اقتبس المقال نقلا عن الطبيب النفسى (Eustace Chesser) قوله :
« أنه سيكون مثاليا إذا استطعنا أن نقول للبنات : انظري هنا ! . ان المباشرة الجنسية أمر محبوب ، سواء أكنتم في علاقة زوجية أم في غير علاقة زوجية ! . ولكن لا تتركى الشاب ينال منك هذا الأمر بالاكراه ، أو عن طريق الاستغلال لسبب من الأسباب .

- ولا تباشري الاتصال الجنسى اطلاقا طالما لا ترغين فيه ! .
- لا تخاطري اطلاقا بالحل ، لأن الثمن مزعج عاطفيا وماديا .
- دع عنك ما يسمى بوصمة العار (The Stigma) !
- دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !
- دع عنك ما يقال عن الطفل غير المرغوب فيه ! .
- دع الدولة تساعد البنات التى وجدت نفسها حاملا !
- دعنا نعلم البنات الطرق الفنية لمنع الحمل ! .
- وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تخلصت .

ومن نافلة الأمور أن يقال : أن ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة الجنس الطاغية . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد مدة فان البنات والغلان الذين يحتاجون لمباشرة الاتصال الجنسى سيباشرونه . وهذا بخلاف ما عليه الوضع الآن : من أن من يحتاج هذه المباشرة لا يتمكن منها ، ومن لا يحتاجها أومن لا يريدتها يقوم بها .

ان ملاحظة الشباب في الجانب الاقتصادى أو الجنسى شئ محزن :
انهم يشعرون بأنهم يجب أن يفعلوا لأن غيرهم يفعله .

ولكن اذا أعدوا بشخصية صحية واستقلال ذاتى فانهم يفعلون عندما يريدون . ولكن نحن ننظر الى الخلقية نظرة خالصة من زاوية المصطلحات الجنسية . لماذا كل هذا القلق من أجل الجنس ؟ . .

وهنا هذه النقطة : نحن لم نكن ايكارا في شبابتنا ، فلماذا نحن الآن باستمرار نحدث الشباب أن يكونوا هم ايكارا ؟ . ان هذا نفاق مزدوج والشباب يعرف ذلك » .

... أصبح العزى للمرأة حضارة وجديدا ومقبولا ، وأصبح العزى رجلا ونساء في المصايف على شواطئ البحار تقديمين ، وأصبح عرض المرأة لجسدها مكتسوبا على المسرح جزءا جزءا حتى سواتها - فنا . وأصبح تصوير العلاقات الجنسية في غير مداراة وفي غير شرعية لها . أديا جديدا . وهذا وذاتك أمر حضارى ، وجديد ومقبول ! والذي أضفى عليه هذه السمة الحضارية هو : عصر المجتمع الصناعى ، وأثر العامل الاقتصادى فيه على المرأة ! ..

غنى التقرير السنوى التقليدى عن سنة ١٩٦٥ لبلدية سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بأمريكا الشمالية عن أوجه النشاط المختلفة . . استنكرت المحكمة الكلية نمو جرائم الجنس . . والانحلال الخلقي ، وجاء في تقريرها : « أن المطبوعات الجنسية الرديئة ، والاتجاهات المكتسوفة نحو الدعارة . . فى ازدياد مستمر ،

» . . وان خدمات المنازل والمطاعم العاريات الصدور والأفخاذ أثناء قيامهن بخدمة الزبائن ،

» وكذا البنات اللاتي يحترفن بعزى أجسامهن عريا تماما فى الملاهى . . أصبح لا يحتمل أمرهن من الوجهة الأخلاقية البناءة ،

» . . وان الكتب الجنسية المثيرة . . والعاهرة . . وبنات العرض وهن نصف عاريات . . والمخدرات . . والشذوذ الجنسى بين الذكور والنساء تغمر أمكنة فى المدينة تردد عليها هذا العام ، مليونان ونصف المليون من الرواد « (١) . .

● وتبعاً لهذه النزعة الاستقلالية أيضا لدى المرأة وأثرها على انطلاقها وتحريها فى التصرفات والسلوك ، فى حماية الفكر المادى فى أخلاقه . . أصبح من الضرورى : التوسع فى المساكن الصغيرة ذات الحجرة الواحدة ، أو ذات الحجرتين ، والتوسع كذلك فيما يسمى « فنادق العائلات » . .

واعتبر هذا التوسع أيضا ظاهرة حضارية ! لأن وضع المجتمع الصناعى - والصناعة حضارة - يتقدم - يدعو إلى ذلك . كما اعتبر أن الوضع السابق فى المساكن ذات الغرف العديدة يحمل ظاهرة البدائية أو ظاهرة التخلف ، وهى وجدت يوم كانت الأسرة تعيش على العصبية ، وفى حاجة إلى التكتل

(١) تحت عنوان : « المحكمة الكلية بسان فرانسيسكو تدمغ الانحلال الخلقي » نشر فى صحيفة هيرالد تريبيون الطبعة الأوربية ، بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

وتقوية علاقات التقربى . ولم تكن في حاجة الى العصبية الادفاعا عن النفس واقتناصا لوسائل العيش من أجل البقاء .

ولكن منذ أن قام المجتمع الصناعى بمعجزاته ، وبرخائه ، لم تعد هناك حاجة الى التكتل ولا الى العصبية وقوتها . فقد سهل رخاؤه الأفراد ، وعاونهم على الاستقلال والسلوك الذى لا احتكاك فيه ! وبالتالي لم تعد هناك حاجة الى المساكن الواسعة . بل الأمر على العكس : يدعو الى تقوية استقلال الأفراد واكتفائهم فى العلاقات بين بعضها بعضا بما ينظمه علم الاجتماع فيها وبما يقوم على أساسه المجتمع .

وهنا كان للفلسفة المادية أيضا نشاطها فى نظرتها الى المجتمع . فترى أن النزعة الاجتماعية ليست فطرية فى الأفراد !. بل الأفراد وحدات مستقلة يربط بينها « العقد الاجتماعى » وتقوم علاقاتها على أساس التبادل .

● والتوسع فى المساكن الصغيرة ، والمشاركة فى المسكن الواحد بين الزميلات والزملاء فى العمل ، دفع الى الرغبة فى الانفصالية فى نفقات المعيشة ومكن من الحرية الفردية فى شئون الحياة الخاصة : فى الإقامة ، والسفر ، وشجع بدوره الفردية والاستقلال .

● وكان لابد تبعا لذلك كله : من أن تضعف العلاقات الأسرية فى تجاوب أفراد الأسرة الواحدة فى الأحاسيس المختلفة ، وفى التعاون والتكافل بينها .

نتائج :

وتجمعت عن الظواهر السابقة فى المجتمع الصناعى عدة مشاكل ، أثار الاهتمام ، أو البحث ، واختلف المعالجون لها فى تقديرها وحلولها .

أولا – على مركز الرجل فى الأسرة :

الى اى مدى تصبح قوامة الرجل على المرأة فى العلاقات الزوجية ؟
... أو على اى نحو تكون هذه العلاقة فى المجتمع الصناعى الثورى الجديد ؟

... أيعيش كل من الزوجين مع بعضهما فقط عيشة المشاركة فى المسكن والإقامة ، على أن تكون لكل واحد منهما :

● الحرية فى الأكل داخل المسكن وخارجه ؟ .

● والحرية في استئصال الصديق أو الصديقة فيه ، على معنى : أن يستقبل الزوج صديقة له ، وتستقبل الزوجة صديقا لها ؟

● والحرية في المشاركة في الاجتماعات الخاصة وحفلات السهر ؟

● والحرية في تحديد مكان قضاء الاجازة السنوية في صحبة كل منهما للآخر ، أو في صحبة كل منهما لأجنبي عنهما ؟

... أعطى حق الطلاق لكل واحد منهما أو لكليهما ، دون الرجوع الى المحكمة أو الكنيسة ، اذا لم يتفق الزوجان على أسلوب الحياة في المعاشرة المشتركة ؟

... أم يؤقت عقد الزواج نفسه لمدة يتفق عليها الطرفان ، يحدد بعد انتهائها باتفاقهما أيضا ؟

وهكذا في هذا المجال ، أصبحت المرأة تسائل نفسها :

لماذا يقيد عقد الزواج حريتها الشخصية التي منحت لها من الطبيعة ، والتي يساعدها المجتمع الصناعي على ممارستها في سن مبكرة ؟

... أصبحت تعيد النظر في تقاليد الزوجية ، وعرف المجتمع السابق ، على ضوء الحرية الشخصية الجديدة وفرص العمل الميسرة .

وأصبح من السهل عليها ترك بيت الزوجية لمدة طويلة والسكن بمفردها أو مع صديق لها الى أن يجد الزوج عندئذ : ان لا مفر من الموافقة على الطلاق منها .

وفعلا هذه النظرة التي تتطوى على عديد من التساؤلات أثرت بالفعل على وضع المرأة في علاقتها الزوجية والأسرية ونشدت الطلاق وحصلت عليه (١) . وان لم تكن تحصل عليه انعزلت عاطفيا عن زوجها واستمتعت

(١) تحت عنوان : « ارتفاع نسبة الطلاق في الاتحاد السوفييتي » - نشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٦ ما يلي :

« نشرت اليوم « ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ » صحيفة (برافدا) الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفييتي مقالا للخبير الاجتماعي الدكتور خارشيف قال فيه : ان حالة من كل تسع حالات زواج تنتهي بالطلاق في الاتحاد السوفييتي ، وان السبب الرئيسي لهذه الظاهرة الاجتماعية هو : فساد الأخلاق ، وعلى الأخص الادمان في شرب الخمر .

« ثم قال : ان نسبة ٨٠ بالمئة من جميع حالات مخالفة القانون التي يقترفها المراهقون ترجع الى تفكك الأسرة .

=

برجل آخر في بيت الزوجية أو خارجه ، وعلى علم من الزوج أو في غيبة من علمه .

وجاء في تقرير هيئة الصحة العالمية الذى صدر في جنيف في أكتوبر سنة ١٩٦٥ :

« ان حرية الطلاق — وهى تلك التى كانت ولم تزل حتى اليوم — مسألة على جانب عظيم من التقدم فى تحرير المرأة .

» ولكنها أصبحت مشكلة اجتماعية ذات أهمية خاصة . نظرا للعدد العظيم من المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن ، والذى يتزايد باستمرار .

» وما يعمل من صنوف الرعاية الاجتماعية لتعويضهن عن الزوجية . . . يعتبر فى نجاحه ذا طابع محدود .

» وبجانب هذه المشكلة مشكلة أخرى وان لم تبلغ أهميتها . وهى مشكلة المنعزلات عاطفيا عن أزواجهن وهى أمر أصبح مشكلة . . . كنتيجة كذلك لتحرير المرأة العاملة « (١) .

ونشرت جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . نقلا عن صحيفة هيرالد تريبيون فى نفس التاريخ ، الطبعة الأوربية:

« ان التلفزيون السويدى قدم عرضا أمس لفريق أمريكى مكون من أربعة رجال وثلاث فتيات يقومون فيه بخلع ملابسهم قطعة قطعة ويجمعونها فى كومة أمامهم ثم يأخذون فى الرقص عراة تحت أضواء وظلال حادة .

وقد أثار البرنامج عاصفة من المكالمات التلفزيونية التى تعبر عن الاحتجاج . . . وقال المسئول : انه لم يسمح بعرض البرنامج الا بعد اجتماع على مستوى عال عقد لبحثه « .

ولولا تعاليم الكنيسة الكاثوليكية بوجه خاص ، لانهار كل وضع تقليدى للعلاقة الزوجية فى المجتمعات الصناعية فى وقتنا الحاضر فى أوروبا وأمريكا . . . لولا أنها تحرم إعادة الزواج لمن يثبت طلاقها بجريمة الزنا ،

= « ومضى البروفسور خارشيف يقول : ان عددا كبيرا من الأزواج يعيشون معا أقل من ثلاث سنوات ، ويعيش بعضهم معا بضعة أسابيع أو أشهر فقط . »

(١) صحيفة هيرالد تريبيون ، الطبعة الأوربية ، فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

... ولولا أنها ترى أبدية الزواج أصلا ولا تجيز الغشاء الا لضرورة
تصوى تقدرها هي ،

... ولولا أنها تراقب سلوك المنتسبين اليها وتحول لدى رجال الأعمال
الكاثوليك دون تشجيع الخارجين على نظام الكنيسة . .

... لولا ذلك وأمثاله لأصبحت العلاقة الزوجية قضاء ليلة في بار أو
فندق ، أو قضاء اجازة في مصيف أو مشى ، أو لقاء في حفلة . والحضارة
التي توحى بتبادل الزوجات في احدى ليالى الأسبوع وتحول دون تدخل
القانون طالما يجرى التبادل في ناد خاص ويرضاه الأزواج . لا يستبعد منها
ان توحى بها هو أكثر من التبادل في بعض الفترات .

فقد أورد المراسل الخاص لصحيفة نيوز أوف دى ورلد في مدينة
نيويورك هذا الخبر :

« ان رجال الشرطة الذين فاجأوا بالتفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة
طوابق في مدينة « اتلانتا » (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia)
بالولايات المتحدة - صادروا عددا من السجلات والملفات ، يعتقدون أنها
لناد وطنى لتبادل الزوجات .

« . . . وذكر اليوم المتحدث باسم الشرطة بأنه طبقا للمجلة التي
يديرها النادي : أن باب النادي مفتوح للمزاب والمتزوجين من الجنسين .
وتدعى الشرطة : أن له فروعاً في نيويورك . . وشيكاغو . . ودلاس . .
وأورلندو . . وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يلتزمين بتسجيل
الاحصائيات الحيوية ، ومن تقبل منهن تزكى من عدد آخر من الأعضاء .
« والوثائق التي صودرت سلمت الى المحكمة الكلية كى يقوم بنظرها
الإدعاء العام .

« ويذكر أحد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات في أمريكا أمر شائع
وفي تزايد يوماً بعد يوم . ولكن ما وجد في هذا النسادى يكشف لأول مرة
عن : مدى انتشاره وشيوعه على مستوى الولايات كلها ومستوى الأمة
الأمريكية في أى مكان .

« فكثير من الأزواج والزوجات في الولايات المتحدة الأمريكية تغلب على
العلاقة بينهما نوع من السامة والضجر ، يدفع الى الرغبة في تغيير كل منهما
لزوجه فترة من الزمن : قد تكون ليلة . . وقد تكون نهاية الأسبوع . . وقد
تكون الاجازة السنوية بأكملها !

« والنادى فى أتلانتا يقدم لأعضائه كل شىء ، ورسمة السنوى ما يقرب من خمسة جنيهات . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى فى أوساط السياسيين أو فى وسط نجوم المسرح والسينما فى هوليوود .

« وتحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين فقال :

« ان هذا النادى مستكمل لجميع امكانياته كناد . . وان سجلاته تظهر : ان عدد الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » كمكان للالتقاء وتمضية اجازة تسطع فيها الشمس الدافئة مع زوجة طازة ! »

وكذلك فى هذا السجل دليل على ان أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار غير المشروع (يتكسب من وجه حرام) فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لاحدى ازوجات بناء على رغبة زوجها .

« وقد وقفنا على لعبة يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع ، وهى لعبة : « الغماية » . . يعصب الرجل عينيه ثم من يمسك بها من السيدات تصير محظيته فى هذه الليلة .

« وكثير من أعضاء النادى ، كما تبين ، هم : من السكرتيرات الجميلات . . . ومنهم هم فى ضيق وملل من الرجال والسيدات ويرغبون فى شىء من التبرية والتسلية .

« وستقوم الشرطة بتفتيش آخر . . ولكن ذلك لا يوقف تبادل الزوجات . اذ الانسان لا يمكنه ان يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة ، مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق تحريمها « (1) .

ثانياً - على تربية الأطفال :

ذهبت المرأة العاملة ، الى المصنع ، والمكتب ، والمدرسة ، والمستشفى والى فروع العمل المختلفة فى الحياة العامة . حتى الى المقاهى والمطاعم الصغيرة ، وهى أم لولد أو أكثر . . وهى زوجة أو غير زوجة . وواجب العمل يحتم عليها ترك أولادها فى المنزل أو فى غيره وفى رعاية غيرها ، أو فى رعاياها . ومن هنا كانت مشكلة حضانة الأطفال حتى سن الثالثة أو الرابعة من أعمارهم . .

(1) تحت عنوان : كبسة الشرطة لنادى مبادلة الزوجة . .

وقد كانت علاقات القربى في الأسرة في المجتمع السابق تسمح بأن يكون الولد في حضانة الجدة للام أو الاب ، أو لاي فرد آخر من أفراد الأسرة ، اذا كانت أم الولد زوجة ، وتلما كانت هناك أم لولد ثم تكن زوجة . ولكن استقلال المرأة ورغبتها في الانفصال عن الأسرة في سن مبكرة أضعف العلاقات الأسرية ، بحيث أصبح من الصعب أن يقوم فرد من أفراد الأسرة بحضانة الولد في غيبة والدته في العمل .

على أن هذا العامل أيضا وهو العامل الاقتصادي ، كما أثر على الأم الزوجة ، أثر على الأخريات في إتاحة فرصة العمل لهن خارج المنزل فلم يعد هناك فراغ في الأسرة يسمح بالقيام بالحضانة .

ولحل هذه المشكلة أقيمت دور للحضانة على نفقة الدولة في المجتمع الشيوعي ، وعلى نفقات الشركات أو الجمعيات أو الأفراد كعمل خاص يدر ربحا في المجتمع الرأسمالي ، يقيم فيها الأطفال مددا لفترة من اليوم الى حين عودة أمهاتهم الى بيوتهن . . . وفي المساء قد تحتاج الأم الى « مجالسة » للأطفال بأجر معين ، اذا اضطرت للخروج من المنزل في هذا الوقت .

وهكذا تشارك دور الحضانة الأمهات في حضانة الأولاد ورعايتهم في تنشئتهم وتوجيههم في هذه الفترة الأولى من حياتهم . وهي تلك الفترة التي يحتاج فيها الطفل الى حنان الأم وحدها وتحتاج فيها الأم الى اكتساب الخبرة في الوقوف على نفسية الانسان في طفولته وتنمية الملاحظة لمظاهر نموه . . . هي تلك الفترة التي تؤسس فيها المرأة كأم — وليست كإمرأة — التسوية الصحيح في بناء الأسرة وبناء المجتمع ، وتسهم بنصيب موفور في استقامة البناء وصلابته .

وعن مباشرة المرأة العمل خارج المنزل خفت الرعاية بالطفل وتعرض لصور كريمة من الانحراف ويبدو ذلك واضحا عند قدرته على التصرف في سن المراهقة . وقد يكون الانحراف هو الاعتداء على المجتمع أو هو الهروب منه . كتب اللورد (Shaveross) تحت عنوان : « المواطن والجريمة » (١) ، « أن جرائم الاعتداء — كما توردها احصائية سنة ١٩٦٥ — بلغت خمسية في المائة (٥٠٠٪) منذ الحرب العالمية الثانية . . .

« وأن جرائم السطو واقتحام المنازل بلغت مائتين وخمسين بالمائة . . . بينما هناك ظاهرة مؤلمة ، وهي ظاهرة زيادة الجريمة بين من هم في سن المراهقة .

(١) في مقال نشر في صحيفة (The News of the world) بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٦ .

« ثمانية وعشرون في المائة من جرائم الاعتداء ارتكبتها من هم في سن
السابعة عشرة إلى سن الواحدة والعشرين .. زيادة خمسة عشر في المائة
عن السنة الماضية ... »

« وجرائم البنات لمن هن في السن بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة
.. زادت بنسبة أربعة عشر في المائة عن العام الماضي أيضا . »

« وهذه الأرقام لسنة ١٩٦٥ تنطوي على خطورة الوضع ، وأن أمر
الجرم صائر إلى أن يخرج عن المقدرة والامكانيات المتاحة . »

« نعم هذه الأرقام لا تعكس النغمة الخلفية في الأمة جميعها . فأكثرية
هذه الأمة (الإنجليزية) أناس مهذبون .. أماء . »

« وعلى هذا النحو (من الاعتداء) مجموعة كبيرة من شبابنا : له
رغبة في الانحراف ، والشذوذ في الملابس .. والسلوك ! ولكن ألم نكن نحن
كذلك على عهد الشباب ؟ »

« والفكرة : ان المراهق الممثل لطابع المراهقة .. هو الذي يتسكع في
الشوارع والمدن .. وفي أحد جيوبه حبوب المخدرات .. وفي جيبه الآخر
حبوب منع الحمل .. هي فكرة تثير السخرية والضحك . »

« ان الأكثرية الكبيرة تحمل شعور المسؤولية وتقوم بأعمال مضيئة .
واكن الأقلية العابثة تتكاثر .. وربما كذلك تفسد البقية الباقية في سرعة .
وهنا بالفعل خطر قائم ، وهو : أن واحداً من كل ستة أطفال يقع في ورطة
مع رجال الشرطة . »

« وليس هناك أحد في الواقع يعرف : لماذا ؟ . »

« بعض الناس يعتقد أن انهيار الحياة الأسرية جعل الآباء والأمهات
لا يبالون بما يحدث لأولادهم ، »

« وبعض آخر يرى : أن ذلك نتيجة لخروج الأم إلى العمل ، وعدم
وجود وقت كاف لديها لرعاية الأولاد . »

« .. وبعض ثالث يرى : أن انحطار الإيمان الدينى .. مضافا إلى
الحيرة التي سببها الرجال المجددون من رجال الدين في شرح المبادئ والمذاهب
التقديمية — هي العامل في ذلك ، »

« .. وهناك آخرون يلومون ضغط المجتمع المتواصل .. ومهما كان من
أمر السبب ، فإنه لا شك حقا : يجب أن نحاول — مع فهم وحنو — أن نحصل

على الجذور الاجتماعية لهذا المرض الذى يمكن أن ينفذ بسهولة الى نظام أخلاقنا والى حياة مجتمعنا » ..

ونقلت صحيفة هيرالد تريبيون فى طبعتها الأوروبية عن لندن تحت عنوان : « وثنية المراهقين تسكن الكهوف الغائرة فى وسط إنجلترا » ما يلى :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة فى بلدة : (Matlock) وسط إنجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم فى وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trags) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم فى كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسبون : **أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك** (Kenneth Terhoven) أحد الرواد الدينيين المسيحيين فى المدينة (Matlock) الذين يعملون بينهم .

« وأكثر هؤلاء الشباب يترك بيوتهم فى المدن الصناعية فى المنطقة الوسطى . ووجد بينهم بعض مدمنى المخدرات ، وكذلك بنت تبلغ الرابعة عشرة تحترف الدعارة .

« ويتول أيضا مستر « تير هوفين » : ان بناتا فى سن الثانية عشرة والثالثة عشرة أبيع لهن الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان .

« ولهم نظام أخلاقى صارم يرتبط به بعضهم فى معاملة بعض . ويقومون بزواج صورى مع هؤلاء البنات كى ييسروا لهن الموقف النفسى فى المعاصرة الجنسية .

« وهؤلاء الشباب يطوفون الوطن كله على أقدامهم ، على ان يستقروا أخيرا بمدينة (Matlock) . وأصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية فى المجتمع سواء فى أكلهم بالمقاهى أو فى استجدهم النقود من أماكن الراحة والاصطياف .

« وتليل من الناس يعرف أى الأوضاع فى هذه الكهوف . لأن هؤلاء الشبان لا يتركون غريبا يدخلها . وثقتهم فيما هى التى جعلتنا نقف على ما بداخلها . وقد زدناهم بالأكل ونظمتنا لهم اجتماعات . وهم فى حاجة ماسة الى المساعدة والريادة ، وقد دبرنا الأمر لاتناعهم بالعودة الى بيوتهم .

« وشرطة المدينة تذكر : أن هؤلاء الشبان غزوا المدينة منذ سنتين . ولكنها لا تستطيع التدخل معهم طالما لم يسببوا اضطرابا » . (١)

(١) هيرالد تريبيون فى ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ .

والانزواء وهذا وذاك يدل على مدى السلوك غير الطبيعي للشباب ،
سواء في الهجوم والاعتداء أو الاختفاء .

وليست مشكلة المجتمع الصناعى هنا هى وجود دور للحضانة أساسا ،
وانما فى وجودها كظاهرة عامة من ظواهر المجتمع التى يدفع إليها عمل المرأة
فى خارج المنزل ، تحت اغراء الفرص الميسرة لها فى المجتمعات الرأسمالية ،
وتحت تطبيق نظام الدولة وفلسفتها فى قيادة المجتمع فى الدول الشيوعية .
وهى فلسفة تعمل على نحو الفردية وضياع استقلال الوحدات البشرية فى
المجتمع . . . أسرة أو أفرادا . . . ومن أجل ذلك يحبذ « انجلز » الرجل الثانى
لنماركسية ، الزواج الجماعى ، ويدعو الى تقويض القيود التى فرضتها
الاديان فى علاقة الرجل بالمرأة .

* * *

ثالثا - نسبة الأولاد لغير آبائهم :

كما كان من المشاكل المقلقة التى صاحبت المجتمع الصناعى مشكلة
الطفولة غير الشرعية وهى تزداد تعقيدا كلما زادت النزعة الاستقلالية فى
قبولها وممارستها ، وكلما زادت فرص الكسب المادى فى المدينة على وجه
خاص ، وكلما كثرت التسهيلات الخاصة لغير المتزوجات كحبوب منع الحمل
فى المعاشرة الجنسية ، وكالمستشفيات الخاصة بهن عند الحمل ودور الحضانة
المخصصة لرعاية الأطفال دون الثالثة كلما زادت المشكلة اتساعا
وعمقا . وكذلك كلما قوى الشعور النفسى لدى المرأة بالتخلص من تقاليد
الماضى ، والانطلاق فى حياة المجتمع الجديد ، فى ظل قيم جديدة . . . كلما زاد
ذلك من تغلغل المشكلة ومن آثارها .

والاحصاءات الرسمية التى تصدر عن المجتمعات الصناعية الغربية
تصور نسبة مرتفعة بين الأمهات غير المتزوجات لمن دون سن العشرين ، وفى
تزايد باستمرار سنة بعد أخرى .

ولتفاهم مشكلة الأمهات غير المتزوجات والأطفال غير الشرعيين فى
المجتمعات الصناعية فى البلاد الغربية ، وفى البلاد الشيوعية أيضا ، يقترح
بعض علماء الاجتماع أن ينسب الأولاد الى أمهاتهم - طالما لا يعرف آبائهم
على وجه التحديد - معنا « لمركب النقص » من أن يسود شعور الأطفال ،
فيجنحون الى الجريمة والانتقام من المجتمع ، على أن تزيد الدولة فى رعايتها
لهم وتوجيههم تبعدهم عن تذكر الماضى .

وما يقترحه علماء الاجتماع هنا لا يمكن أن يكون بديلا للطفل عن
نسبته الى أبيه فى العلاقة الزوجية المشروعة . فليست النسبة اعلانا يعرف

الطفل بأبيه وأصله .. وإنما هي جو نفسى انساني ينمو فيه الطفل ويأثر استعداداته الفطرية دون عائق معنوى ، ودون « لوم » يلاحظه في فترات هذا النمو .. هي جو يدفع الى ارتياد المجتمع وريادته ، بدلا من الهرب منه والانسواء عنه .. هي جو يخلق فيه الشعور بالعزة كما يخلق فيسه التفاؤل بالحياة والاسهام فيها اسهاما ايجابيا عوضا عن شعور المذلة ، والتشاؤم والسلبية ، أو النزعة الهدامة .

وعناية الأب غير الشرعى بطفله الغير شرعى أو عناية الدولة بالطفل غير الشرعى .. لا تنسوا اطلاقا الى عناية الأب الشرعى بطفله الذى أنجبه فى علاقة زوجية مشروعة . فالأب غير الشرعى يمتلكه احساس الشك : بأنه أب على سبيل الحقيقة لهذا الطفل .. اذ الظروف التى يجعلها تنتقل فى يسر من واحد الى آخر . وهى ظروف الاستمتاع بالحرية الشخصية ، والايهان بقيم جديدة للمجتمع الذى تعيش فيه ، وهو المجتمع الصناعى .

و « الحب » الذى يوجد فى مثل هذا المجتمع ، وفى مثل هذه الظروف وبدعو الى اتصال المرأة بالرجل ، ليس هو « التوافق » فى الخصائص بينهما ، أو الاتفاق على تحقيق هدف اجتماعى مشترك يحتاج تحقيقه الى تحمل الشاق فى سبيله ، ومضاعفة السعى فى الوصول اليه .. وإنما هو « نزوة » تدفع اليها الجاذبية الجنسية واستلطاف فى اللقاء . ولذا : وجود هذا الحب وجود مؤقت ، وهو قابل للتقل من علاقة جنسية تمت الى أخرى لم تتم . وهذا من شأنه أن يفسح مكانا للشك فى نسبة الطفل لأب معين فى علاقة غير شرعية .

والمجتمع الذى تصبح فيه الطفولة غير الشرعية مشكلة ، اما بسبب تزايد الأطفال غير الشرعيين أو بسبب تزايد الأمهات غير المتزوجات .. مجتمع يسوده الحقد والميل الى الانحراف .

اذ مهما تأثرت الأم غير المتزوجة بالتفكير الجديد فى المجتمع وبجوه ، وقيمه .. فانها لازالت تتأثر برواسب الماضى البعيد فيه كذلك . وهى رواسب التفرقة بين أم أنجبت طفلا فى علاقة زوجية علنية ، وأخرى أنت به فى خفاء وانزواء عن رؤية العين أو سماع الأذن . ويكفى أنها تذهب وهى حامل الى دار الولادة للأمهات غير المتزوجات كى تضع طفلها هناك .. ويكفى ذلك بأن يخلق عندها الشعور بالنقص ، ومن ثم يتكون عندها بالتالى : الميل الى الانتقام من الرجل الذى عاشرها ، أو كراهية الرجل على العموم ، والميل أيضا الى الغيرة والحقد على الأم ذات الطفل الشرعى .

وسواء عندئذ : الأطفال غير الشرعيين ، أو الأمهات غير المتزوجات ، فانهم يعتبرون أنفسهم غير أعضاء فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، مهما

بشرتهم الأخلاق الجديدة بأن عضوية المجتمع عضوية تبادل المصلحة . لأن ماضي المجتمع في تراثه الأخلاقي ، وفي تقاليده ، أصبح ينقل بالقوارث في أعضائه الجدد من الناشئة ، ولم تنزل له قوة في التأثير لا تقف أمامها قوة الفكر الجديد . إذ حصيلة البشرية في تاريخها الطويل ، العميق لا تلغيها حصيلة فترة من الزمن ، ولم يتم حتى الآن الاعتراف بها كقانون شامل ومنظم للحياة الإنسانية .

* * *

رابعاً — المتبنى للولاد :

على أن تزايد نسبة الأطفال غير الشرعيين في المجتمعات الصناعية — بالرغم من استعمال وسائل منع الحمل وانتشارها ، وبالأخص الكيماويات — فيما وراء العلاقات الزوجية دعا بعض الأسر التي لم تنجب ولداً إلى الميل إلى « المتبنى » من هؤلاء الأطفال ، إذا لم ينجح التلقيح الصناعي ، وقد تطور أمر هذا التلقيح .. لا في ضمان نجاح العملية البيولوجية فقط .. وإنما في اتساع دائرته وتخطيه ما يسمى : بالحرمان والمقاييس الأخلاقية والقانونية . فأصبح :

● لا يرى حرمة للمحارم .. فليس بمانع أن تلتحق الزوجة بمنى شقيق زوجها (١) ..

● وليس بمانع أن يلتحق بمنى الرجل الأجنبي أكثر من امرأة واحدة .. وقد يصل عددهن إلى ثمان (٢) .

● وليس بمانع كذلك أن يلتحق بهاء الرجل الزوج الأجنبية عن الزوجية ثم يتبنى هو زوجته ولد هذه الأجنبية من منيه (٣) ..

● وقد يكون التلقيح بمنى رجل حي .. أو مريض .. أو ميت .. إلى امرأة على قيد الحياة (٤) ..

● كما يكون من منى حديث العهد .. أو من تقديم مجدد مرت عليه سنون ، وقد تمر عليه قرون (٥) ..

(١) مجلة (Constanze) الألمانية عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٥ .

(٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق

(٤) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ أبريل سنة

١٩٦٦ .

(٥) المصدر السابق

● وقد يكون من منى مسن تقدم به العمر الى شسابة في طور المراهقة (١) .

... كما تشعبت أهدافه : من تخليد المحاربين الذين يسقطون في ميادين الحروب . الى اعادة الانسانية بعد وقوع حرب درية شاملة . الى انجاب عظماء من رجال الفكر والرياضة والفن ، أمثال : أينشتين وبيتهوفن . الى الابقاء على العلاقة الزوجية التي أصيب فيها بالعمم احد الطرفين . أو كليهما (٢) .

والتبنى هو نسبة الولد الى غير أبيه ، والتكفل به ومعاملته معاملة الولد الحقيقي ، وضمه الى أفراد الأسرة في الأوراق والسجلات الرسمية . على أن الأسر التي تتبنى الأطفال هي في العادة أسر ذات يسار ، وفي الوقت نفسه ذات حنان ورغبة أكيدة في التمتع بالأولاد . وهي من أجل ذلك قليلة العدد . ولذا لا يصلح أن يكون التبنى حلا لمثل هذه المشكلة . وهي مشكلة تكاثر الطفل غير الشرعى .

... ومن جهة أخرى لا يساير التبنى في آثاره النسب الصريح : في قوة العلاقات وترابط الأسرة وهو أقرب الى الهواية منه الى البناء والتكوين . كما هو مطلوب في الأسرة .

وفي الوقت نفسه : ان الأم التي تركت طفلها للتبنى تركته قهرا عنها ، تحت ضغط ظروف المجتمع القائمة ، مهما خف وزن هذه الظروف وضعف اعتبارها في نفسها . وهي من أجل ذلك تشعر بالضيق والنبرم بالحياة عند فراقه ، أكثر مما تحزن عليه لو فاته . وتصبح بالتالى عضوا صوريا في المجتمع ، تعيش من أجل لقمة العيش والمحافظة على الذات فحسب . ونود أن لو هلك هذا المجتمع وطهست معامه ! .

* * *

البيئة البدائية والعامل الاقتصادى :

والاستقلال الاقتصادى وما يؤدى اليه من نتائج ، ومعايره في الأخلاق ، هو اذن احدى الظواهر الرئيسية لحضارة الصناعة الآلية ، بينما تخلفه هو منابع البيئة البدائية ! .

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ ابريل

سنة ١٩٦٦ .

ومن أجل تخلف هذا الاستقلال في البيئة البدائية — كما يراد أن يستنتج — كان من آثاره عدم استقلال المرأة : بنتا أو زوجا ، بالانفاق على نفسها ، وفي الوقت نفسه كان من حميماته في التقييم الخلقى وفي تحديد العلاقة بين المرأة والرجل :

- أن كان للأب ولاية على البيت في الأسرة الى سن الرشد ..
- وأن كان للزوج قوامة على المرأة في العلاقة الزوجية ..
- وأن كان له أيضا وحده أصلا حق الطلاق ، دون الرجوع الى الزوجة ..
- وأن كان على الزوجة بخدمة زوجها ، وارضاع ولدها ، وحضائته ، ومباشرة شؤون بيت الزوجية ، وذلك كله مقابل الانفاق عليها من الزوج ..
- وأن اعتبرت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ..
- كما اعتبر حقتها في الارث على النصف مما يأخذه الذكر ..
- وأن اعتبرت مباشرتها الزنا اهدارا لحق الزوج عليها ، واخلاقا بوضع العلاقة بينهما ! .

وإذا كان هذا هو ما يدعى أنه : وضع المرأة بالنسبة للرجل في البيئة البدائية التي لم تتوفر فيها للمرأة ظروف الاستقلال باناحة الفرص المتكافئة في العمل .. فهذا الوضع لابد أن يتغير ، بناء على هذا الربط ، عندما تتاح هذه الفرص للمرأة ، وتسوى تسوية كاملة غير منقوصة في الأجور على العمل المثيل ، وذلك ما يحققه المجتمع الصناعي . وحتمية التغير في الوضع تنقضى — كما ذكر سابقا — أن تستقل المرأة أولا اقتصاديا . ويتبع هذا الاستقلال .. الحقوق ، أو الظواهر الآتية :

- أن تسقط الولاية على البنت لا لبلوغها سن الرشد ، ولكن لقدرتها على الانفاق على نفسها ، وأن تكون وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها ، منذ توفر هذه القدرة الاقتصادية لديها ..
- وأن لا يكون للرجل قوامة على المرأة إذا كانت زوجة ..
- وأن لا يعتبر زنا الزوجة اهدارا لحق زوجها عليها ، وإنما يعتبر ممارسة لحق طبيعي لها ..
- وأن يكون الطلاق شركة بينهما ، كما يكون البقاء في الحياة الزوجية باتفاقهما .

- وأن يسقط حق الزوج في ادخالها في طاعته .
- كما تكون شئون المنزل وأداؤها بالسوية بينهما ..
- وأن تعتبر على قدم المساواة مع الرجل في : أداء الشهادة . وحق الإرث ..

● وأن لا تلتزم بالارضاع والحضانة ! .. الخ .
والعلاقة اذن بين الظروف الاقتصادية ووضع المرأة في العلاقة الأسرية والزوجية — على نحو ما يراد من استنتاج — قانون لا يتخلف ! .
... ان ظاهرة البدائية للمجتمع البشرى هي عدم استقلال المرأة اقتصاديا ، بينما ظاهرة المجتمع صاحب الحضارة الصناعية الآن : هي تمكين المرأة من هذا الاستقلال .. كما يدعى .

وبما ان الحضارة الصناعية هي نفسها ظاهرة تتقدم بشرى فظواهرها هي ظواهر هذا التقدم ! . وبما أن التقدم يخضع لقانون الحياة الأصيل وهو قانون التطور ... فكلما ازداد التطور ازدادت هذه الظواهر اتساعا ، وعمقا في الوقت نفسه . والمستقبل كئيل بتدعيم ما يسمى : « بالحقوق الجديدة » للمرأة ، وكئيل كذلك بافناء الظواهر السابقة للبدائية من المجتمعات البشرية .

ويعتبر ضد التطور ، كما يعتبر ضد التقدم بالتالى : أى نظام فلسفى ، أو أخلاقى ، أو دينى ، يتمسك بظواهر المجتمع غير الصناعى ، وهو المجتمع البدائى ، ويحاول تبريرها في المجتمع المعاصر في مواجهة زحف الحيساء الانسانية الى الامام خضوعا لقانونها الذاتى وهو قانون التطور ..

والحديث هنا عن عمل المرأة هو عن عملها خارج المنزل بأجر عنه . والا فالمرأة لم تكن يوما ما غير عاملة وغير مساهمة في اقامة الحياة الزوجية والأسرية وبناء الأسرة الجديدة . ولم تكن مساهمتها في دفع الحياة المشتركة بالامس بأقل منها اليوم :

كانت تعمل في المنزل ، وخارج المنزل ايضا . ولكن لم يكن لها فئط رب عمل يؤجرها . وانما العمل الذى كانت تقوم به هو عمل في نطاق ما للأسرة ، ومن أجل الأسرة . وكان الدافع لها على العمل : هو صيانة الأسرة ، من الانهيار ، أو المعاونة في اعادة بنائها أو في انشائها .. . كان الدافع لها نفسيا أو اجتماعيا .. . كان الدافع لها معبرا عن فطرتها الانسانية التى تتجلى في ميولها الذاتية أو الغيرية .

وكذلك لم تكن المرأة فيما مضى — في المجتمع البدائي كما يقال — معسرة على الإطلاق ولم تمتلك مالا ، أو لم يقع في يدها مال . كانت تملك المال . أو تقع في يدها ثمرة للمال ، في انتظام أو غير انتظام أحيانا .

والأمر كله محصور في الأجر على العمل كظاهرة للمجتمع الصناعي ، وعدم الأجر عليه في المجتمع البدائي ، وهنا يمكن التساؤل :

هل الأجر على عمل المرأة أو عدم الأجر عليه يغير وضعها في الأسرة وهي العلاقة الزوجية الى الحد الذي يقال عنه هنا : انه من ظواهر المجتمع الصناعي مرة ، أو ظواهر المجتمع البدئي مرة أخرى ؟

هل حصول المرأة على الأجر ، أو عدم حصولها عليه يقتضى كل منهما وضعاً اجتماعياً يناقض الآخر ؟

هل المال بيد المرأة والنظر اليه وحده يصلح أن يكون أساساً للربط بين الزوجين وتكوين أسرة في مجتمع متماسك ؟

هل ظواهر المجتمع الصناعي في أوروبا وأمريكا — وهي كما يقال : ظواهر ضرورية — صاحبت الحضارة الصناعية في المجتمع الياباني ؟

الا يمكن أن تكون هذه الظواهر التي يقال عنها : انها ظواهر المجتمع الصناعي في الحاضر ، هي نتائج الحروب العالمية في القرن العشرين ؟ . . . نتيجة اليأس من الاستقرار ، والرغبة في الاستمتاع بالحياة المادية القائمة الى آخر حد ممكن منها ؟

ان كان للصناعة أثر ، فهو الرفاهية . . . وغرة المال ووسائل الراحة . ولكن ليس بلازم أن ينفذ هذا الأثر الى اليأس وعدم الاستقرار في حياة الانسان . وانما مرد ذلك الى عامل آخر .

ما هو الوضع الطبيعي في العلاقة في الأسرة وفي الحياة الزوجية ؟

ان الانسان يختلف عن الكائنات الحية الأخرى في أمرين :

● في الذكاء أو العقل من جانب . . .

● وفي قوة الميل الفردي أو الميل الاجتماعي من جانب آخر . . .

وهما أمران لا يغيران الوضع الفطري القائم في علاقة الذكر بالأنثى في الكائن الحي على الإطلاق ، انساناً أو غير انسان ، إلا بما ينمى هذه العلاقة ، ويساعد على المحافظة على بقاء النوع البشري في الكائن الانساني .

فاحتياج المرأة الى الرجل من أجل المحافظة على النوع . . . موجود في طبيعتها . . .

واستعداد الرجل من أجل الهدف نفسه . . موجود في طبيعته كذلك .
وظيفة المرأة في العلاقة الزوجية لا تختلف عن وظيفة الأنثى في الكائن
أنثى ، وهى : تحمل المسؤولية في رعاية الجيل القادم ، ان في فترة حملها ،
أو في فترة حضائنه وارضاعه .

وظيفة الرجل في هذه العلاقة لا تختلف كذلك عن وظيفة الكائن الحي
الآخر في : تحمل مسؤولية الحماية والتصدي لدفع الأضرار التى قد تلحق
بالجيل القادم .

وكل من المرأة والرجل قد أعد من الطبيعة لأداء وظيفته . وليس للمعامل
الاقتصادى دخل لا في تحديد المهمة ولا في الدفع الى اللقاء بين الرجل والأنثى
أصلا .

ومهمة الذكاء أو العقل في الانسان — في الأنثى والذكر على السواء —
هى محاولة : « الانسجام » فيما بينهما من علاقة ، و « الانسجام » كذلك في
وسائل حفظ البقاء النوعى .

ويدخل في هذا النوع الأخير : « الانسجام » في علاقة كل منهما بالمجتمع
الذى يعيشان فيه ، ان في مجال السعى وتحصيل الرزق ، أو في مجال
التضامن والتعاون لدفع الأضرار وتحقيق أسباب الاستقرار .

ومهمة الميل « العيرى » في الانسان ان يوطد الألفة في العلاقة
الزوجية . ويرفع العمل المشترك بين الأنثى والذكر الى المستوى الانسانى
وحده . وهو ما يتحقق بالمحبة والتعاون .

قد تمتد حماية الرجل للمرأة في فترات احتياجها الى الحماية
والوقاية — وهى فترات الحمل والرضاعة والحضانه — الى تحصيل الرزق
لهما على السوية طوال وجودهما المشترك . وقد يراها الرجل تمتد الى ذلك
بحكم طول الوقت والحاجة لدى المرأة ، وقصر المدة التى تتفرغ فيها بين حاجة
مضت وأخرى أقبلت .

وبسبب امتداد حماية الرجل الى حياة المرأة كلها ، ربما يأخذ لنفسه
حق صيانتها من التعرض للايذاء في صورة متوقعة أو متخيلة .

والحماية أصلا امر واجب عليه بحكم طبيعة الحيوية والانسانية . ولكنه
واجب لا يتجاوز دائرته الى ما يجعل أداءه مجحفا بانسانية المرأة ، ومسببا
للكراهية والرغبة في الفرقة . . . هو واجب مشروط لدفع الأذى والاضرار ،
وللتمكن من أداء الوظيفة الانسانية لكل من الزوجين .

وهنا أيضا العامل الاقتصادي وراء العلاقة الزوجية ، ووراء مهمة كل منهما ، بحسب طبيعتها الحيوية والبشرية .

وما كان من طبيعة الانسان وفي طبيعته . . . لا يقال فيه : بدائى وحضارى الا بحسب الصورة التى يبرز فيها . فان كانت الصورة مهذبة كريمة كانت صورة حضارية ، وان كانت على العكس كانت بدائية ، وان وجد انسان الصورة الثانية فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية القائم فى عصرنا اليوم .

واذن اجر المرأة على عمل خارج المنزل فى المجتمع الصناعى الآلى لا صلة له بالوضع الطبيعى فى العلاقة الانسانية بين الزوجين ، أو بين أفراد الأسرة . . . كالعكس ، وهو عدم أجرها ، لا صلة له أيضا بهذا الوضع .

ان اجر المرأة على عمل خارج المنزل قد يكون عامل اغراء على اتمام بزواج (١) ، ولكنه ليس عاملا أصيلا فى تحديد العلاقة الزوجية أو الأسرية .

حقا : ان المصنع نقل حياة الانسان من المنزل الى خارجه : فى الشارع ، وفى المكاتب ، والمقاهى وبين الآلات وأصبح المنزل يزار لفترة قصيرة ، بعد أن كان يقام فيه ، وأصبح يهجر لأدنى سبب يعكس صفو هذه الزيارة .

الحرب العالمية . . . وليس المصنع :

ولكن ليس المصنع مع ذلك مصدر التفكير الجديد فى تقييم وضع العلاقة الزوجية تبعا لتحرر المرأة واستقلالها عن طريق اجر العمل الذى تبشره خارج منزل الأسرة أو الزوجية .

ان التفكير الجديد فى تبرير تغيير وضع العلاقة الزوجية أو الأسرية جاء متأخرا لحل الظواهر النفسية التى سادت المجتمع المعاصر ، ولم ينشأ سلفا ليقوم عليه هذا الحل المطلوب .

. . . وان هذه الظواهر النفسية يمكن أن تكون من آثار الحرب العالمية النى وقعت مرتين فى نصف قرن ، ولم يفصل بينهما أكثر من عشرين عاما ، وفى مجتمع واحد هو المجتمع الأوروبى وفى قارة واحدة هى القارة الأوروبية . ولم تنجح العوامل المشتركة فى الحضارة ، والثقافة ، والتاريخ والدين ، فى تفادى الحرب العالمية الثانية ، بعد هول تلك الأضرار التى سببتها الحرب الأولى بين شعوب هذا المجتمع وسكان تلك القارة .

(١) وفعلا أصبح عامل قوى فى الاغراء يكاد يحتل الدرجة الأولى فى الرابطة الزوجية والاقبال عليه من جانب الرجل . . . كما اثبت ذلك معهد (Allenbach) للإحصاء بألمانيا فى نشرته فى مارس سنة ١٩٦٦ « هيرالد تريبيون » فى العدد ١٩٦٦/٤/٤ .

وكانت أهوال الحرب العالمية الثانية سواء في الشعوب التي غلبت على أمرها أو الأخرى التي انتصرت — أهوالا مفعجة وجسيمة . . وأصابت أضرارها الإنسانية في كرامتها وفي مقدراتها . . وهزت نفسية الإنسان وأرجحت فيها مقياس القيم .

وليس من شك في أن يكون من آثارها في النفوس التي وقعت تحت أضرارها وهزاتها : « عدم الثقة » بمستقبل البشرية ، بعد أن فشل الدين الواحد ، والأخوة في الثقافة والحضارة ، في تجنب المجتمع الأوروبي تكرار المأساة الفظيعة .

وعدم الثقة بمستقبل البشرية هو عدم الثقة في القيم والمعايير الأخلاقية ، وكذلك هو عدم الثقة في رقابة الذات والضمير الإنساني ، وعدم الثقة أيضا في العلم والتقدم ، وعدم الثقة في الحضارة ، وعدم الثقة أخيرا بأواصر القربى . . .

وعدم الثقة في أصول الاطمئنان ودعائم استقرار السلام يقوى النظرة الفردية في أضيق نطاق لها وهو الوجود الحاضر ، دون الامتداد الى الغد القريب أو البعيد .

والنظرة الفردية أصلا توحى بتقدير الذات وحدها والحرص على تحصيل ما تبقى به ، أو تستمتع به في حياتها . فاذا أضيف الى ذلك أنها تركز على البقاء الحاضر والاستمتاع بالحياة فيه . . فانها تتحول الى نظرة « وجودية » يدفع اليها اليأس ، وتستهدف الحاضر القائم الآن وحده .

وعلى أساس من هذه النظرة الوجودية يصبح الفرد مقياس سلوك نفسه ، ومقياس تقدير العالم الذي يعيش فيه . وهو لا يقدره الا بما يجلب عليه متعة شخصية ، أو يدفع عنه ما يفوت هذه المتعة . . والمقاييس الأخلاقية العامة لا تجد عنده الآن اعتبارا ، والايمان بقيم أو بمثل عليا يجب أن يسمى نحوها الانسان . . يسخر منه غالبا .

فاذا تهيأت للفرد ظروف تمكنه من تحقيق نظرته ، وتحويل نتائجها الى تجربات يستمتع بها في يسر سعى في اغتنام هذه الظروف والافادة بها الى أبعد حد .

ولا شك ان عصر الصناعة الآلية يعين الى مدى واسع على فرص العمل لكل من النوعين . وفيه تنهياً — من أجل ذلك — الظروف التي تمكن من تحقيق النظرة الفردية .

ومن هنا كان المجتمع الصناعى عاملا مساعدا على طلب التغيير فى العلاقات الأسرية .. وبالأخص الزوجية منها . وما ينسب اليه من الدفع الى هذا التغيير أو الى طلبه .. ينسب اليه فى واقع الأمر على أنه عامل مساعد على تحقيقه ، وذلك بخلق الظروف التى تمكن من تطبيق النظرة الفردية الوقتية .

وهنا اذن ما يقال عنه : انه ظواهر المجتمع الصناعى .. هو فى واقع الأمر ظواهر لا تنشأ عن تطوير الصناعة ولا الثورة فيها ، لأنها نتائج لعوامل أخرى . ولكن هذه الظواهر وقعت فى المجتمع الصناعى فى الغرب والشرق لوجود عوامل وقوعها :

● من عدم الثقة فى مستقبل البشرية كأثر مباشر للحرب العالمية الثانية ..

● ومن سيطرة النظرة الفردية الوقتية التى ترتبط بعدم الثقة وتترتب عليها ..

● ثم لتهيؤ الظروف التى تساعد على تحقيق هذه النظرة ، بفضل ارتفاع المستوى الاقتصادى ووجود غرض العمل الكثيرة كنتيجة للتطور الصناعى .

فاذا وجد بعد ذلك اتجاه التفكير الجديد فى تغيير وضع العلاقة الزوجية والأسرية فى مجتمع افريقى أو آسيوى فيه الصناعة حديثا ، وأخذت سمة الحضارة الصناعية — فان وجود هذا الاتجاه يكون تقليدا لما وجد فى المجتمع الصناعى السابق عليه فى البلاد الصناعية المتقدمة مصاحبا لكل الظواهر التى وقعت فيه ، سواء أكانت نتيجة مباشرة للتقدم الصناعى نفسه ، أم كانت اثرا لأحداث الحرب العالمية فيه فى النصف الأول من قرننا الحالى ..

وكسب المرأة فى المجتمع الصناعى وأخذها الأجر على عمل فيه خارج المنزل ، لا صلة له بما تعيش فيه الآن من جو أخذت ظاهرة الانطلاق من كل قيد — حتى القيود الزوجية والأسرية — طابعا له . فالأجر على العمل لم يخلق هذا الجو . وفرص العمل الوفيرة لديها لم تحتم عليها هذا الانطلاق . وفقط صادف ان وجدت ظاهرة انطلاق المرأة فى وقت وثب فيه المجتمع الصناعى فى أوروبا وأمريكا واليابان وثبة قوية فى الانتاج وفى تعدد جوانبه .

ويعتبر من باب المغالطة أو الخلط : أن يجعل تحرر المرأة الغربية الى هذا الحد فى وقتنا الحاضر احدى الظواهر الحتمية للتطور الصناعى .

ان تحرر المرأة فى الشعوب أصحاب الحضارة الصناعية أصبح موضوع تساؤل كبير :

● هل سيصل تحرر المرأة في المجتمع الصناعي في الحياة الجنسية الى ازالة القيود التي تكونت في تاريخ الحضارة الانسانية لتحديد العلاقة بين الرجل والمرأة واصبحت عرفا أو دينا في وصفها بالشرعية . . انى ما يجرى في حياة المجتمع البدائى من انطلاق في هذا الجانب وعدم الاحساس بأى أمر محرم في هذه العلاقة ؟

● هل ستصل المرأة الى الكشف عما بقى لديها مستورا حتى الآن ، وهو قليل : من الثديين والعورة ؟ دون أى شعور بالخجل أو الحياء في مواجهة الآخرين أو الأخريات لها ، وهى فى عرى تام ؟

● هل ستكون المباشرة الجنسية ضرورة بيولوجية وعضوية كالأكل والشرب تؤدى فى العلن . . كما تؤدى فى أى وقت . . وفى أى مكان . . أمام الأبناء والأقارب . . والأمهات والآباء ؟ .

● هل سينتهى الاعتقاد بالمحارم فى المعاشرة الجنسية ؟ وهل ستؤدى المرأة وهى زوجة خدمة عن طريق فرجها للآخرين فى مقابل ، كما تؤدى بعملها اليدوى خدمات تؤجر عليها . . دون أى احساس بحرج . . أو شعور بخدش الكرامة الانسانية ؟

وربما الوضع آخذ فى الطريق الى ذلك . . وعندئذ : ليس هناك من صلة بين ما يؤول اليه أمر تحرر المرأة على هذا النحو . . وبين الصناعة والمجتمع الصناعى . . إذ أن المجتمع البدائى فى أهم خصائصه . . هو ذلك المجتمع الذى لا تعرف فيه العلاقة بين الرجل والمرأة حدودا وفواصل بين ما ينبغى وما لا ينبغى . . وبين حل وحرمة . . وبين محارم وأجانب . . وانما المباشرة الجنسية أمر طبيعى كالأكل والشرب يحكمها عرف بعيد كل البعد عما تقننه الحضارة فى المجتمعات الانسانية المتحضرة . . كما لا تعرف فيها المرأة والرجل مواضع معينة فى البدن تستر وأخرى تكشف (١) .

كما يعتبر من باب التستر على أغراض أخرى دفيئة ، المطالبة بتغيير المعايير الأخلاقية للعلاقات بين الرجل والمرأة فى المجتمع الحاضر تبعا لذندرة المرأة على الكسب عن طريق الأجر على عمل خارج المنزل .

(١) من « ريبورتاج » (Armand Denis) بعنوان :
(Strange Love Customs) فى صحيفة (The News of The World)
فى العدد رقم ٦٣٨٧ بتاريخ الاحد : ١٧ أبريل سنة ١٩٦٦ وابتدا فيه بتساؤله بعد رحلة الى غنيا الجديدة واستراليا : هل من صلة بين الوحشية البدائية والتغيير فى العالم للدستور الاخلاقى .
(Is there a link between primitive Savagery and World's Changing Moral Code)

وادعاء : أن المقياس الأخلاقي التقليدي كانت مقبولة يوم أن كان الرجل
بتكفل بالإنفاق على المرأة :

مكان حجبها في البيت مقبولا . .

وكانت مباشرتها لشئون الزوجية المنزلية ورعاية أطفالها منذ عهد
الرضاعة بنفسها . . أمرا واجبا عليها !

لأن الرجل وحده هو الذي كان يكسب وبالتالي هو الذي كان يتكفل
بالإنفاق على أعضاء الأسرة جميعهم . ولكنه اليوم في عصر الحضارة
الصناعية الآلية يجب أن تخرج المرأة وتمارس استقلالها في الحياة كالرجل
سواء ، لأنها استطاعت الآن أن تكسب كالرجل ، وما بينهما يجب أن يكون
بالإنفاق ، غير خاضع لعرف كان أو تقليد مستصحب ! . وبالأخص في المجتمع
الاشتراكي الماركسي الذي لا يعرف أسرة ، وإنما يعرف أفرادا هم أجزاء في آلة
المجتمع . ومن ثم يعطى أجرا للفرد على عمل له يغطي فقط تكاليف معيشتة .
ولذا كل فرد يؤجر ويعمل للدولة ونفقته من أجره اليومي وليس من ذى قرابة
قريبة أو بعيدة .

ظاهرة انطلاق المرأة في الوقت الحاضر موجودة في المجتمع الصناعي
في أوروبا وأمريكا وجودا لا شك فيه . ولكن الذي يصح أن يقال الآن : أن
هذا الانطلاق ليس ظاهرة حتمية لتطور المجتمع من مجتمع زراعي الى مجتمع
صناعي . وإنما كانت وليدة الصدفة في وقت تقدمت فيه العلوم والصناعة
في أوروبا وأمريكا وروسيا . بدليل أن المجتمع الياباني مع تقدمه الصناعي
والتكنولوجي أخف في هذه الظاهرة بكثير مما عليه تلك المجتمعات الصناعية
الأخرى ، وكان قبل الحرب العالمية الثانية يتميز بالمحافظة على تقاليد
الأخلاقية والاجتماعية مع تقدمه الصناعي الواضح .

وما يرى من ظاهرة تحرر المرأة اليابانية يعود بالأكثر الى عمل السياسة
الأجنبية — اثر الحرب العالمية الثانية — التي أرادت أن تضعف الشعب
الياباني ، حتى لا يكون قوة مرة أخرى في وجه الدول الغربية وحتى لا يتكرر
حادث « بيرل هابر » ثانية .

ولم تجد السياسة الأجنبية وسيلة لضعاف الشعب الياباني الا بهز
التقاليد التي كان يتمسك بها ، والتي كانت له مصدر قوة لا تقهر طول عهده
الصناعي منذ منتصف القرن التاسع عشر :

● فأنزلت الامبراطور من قداسته الى الانسان العادي . .

● وأبعدت المرأة عن تقديم ألوان الاحترام التي كانت تقدمها لأبيها أو زوجها ..

● ونحت عن المجتمع الياباني عامل القوة الذي كان يكمن في صنوف العبادة المختلفة في حياة الشعب ..

كانت « خديجة » زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام صاحبة مال ، وصاحبة الكسب في الأسرة ، وكان محمد صلى الله عليه وسلم عاملا لها في مالها ، ومع ذلك لم تخرج علاقتها بزوجها عن الوضع الطبيعي للعلاقة الزوجية .. ولم تشعر برغبة في تغييرها ، نظرا لمالها وتكفلها بالانفاق على شؤون الزوجية .

وهناك كثرات جدا في عصور التاريخ المختلفة كن يتكفلن من مالهن الخاص بالانفاق على ما تطلبه الحياة الزوجية . وما تزال الكثرات في هذا المجتمع الحاضر ، وفي المجتمع الصناعي القائم بالذات يؤدين نفس المهمة ، دون أن يتكون لديهن احساس عميق يلح في تغيير العلاقة الزوجية الى وضع جديد ، تكون فيه الزوجة اكثر استقلالا واكثر انطلاقا ! .

ان الانطلاق المطلق أو التحرر اللامحدود للمرأة في الوقت الحاضر في المجتمع الصناعي الآلى ربما لا يرجع فحسب الى آثار الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين ، ولا الى مساعدة العامل الاقتصادي واستقلال المرأة في الانفاق على نفسها باتاحة فرص العمل المتكافئة .. ربما ترجع المبالغة فيه ايضا الى احساس المرأة بالتحرر .

فهي لا تمارس الحرية الفردية في علاقتها بالرجل استهناعا بالحرية نفسها ، ولكن لتأكيد تحررها .. أو عنادا للرجل الذي أخلى حياتها وفرغها من قيادته ، تحت التأثير باستقلالها .

ان رد فعل استقلال المرأة في حياة الرجل في المجتمع الصناعي الحاضر هو : أنه يتهيأ ويفسح الطريق لنزواتها ، ومن ثم فقد الرجل الرأى في توجيهها ، كما فقد الاقدام على معاشرتها .

والمرأة من فقدان الأمرين معا عند الرجل المعاصر .. أخذت لنفسها حق المبادرة فيما يتصل بالرجل اتصالا جنسيا .

وفي ندوة أقامتها الرابطة الطبية البريطانية بلندن ولخصت ما دار فيها كل من صحيفتى التيمس ، والنيوز أف ذى ورلد(1) ، جاء على لسان الشبان والشابات الذين سئلوا فيها عن رأيهم في الحياة ، والحب ، والزواج :

(1) عدد الأحد ٨ نوفمبر ١٩٦٤ .

« أن الشباب يقعون في ممارسة العلاقات الجنسية ، تحت اغراء الشباب ودعائهن اياهم ! .

« والنظرة العامة لديهن انهن يفضلن اصحاب التجربة الجنسية في ازواج ... بينما نظرة الشباب انهم يفضلون صاحبات البكارة في اتمام الزيجات » .

انه لتبرير التغيير الجديد في العلاقات الزوجية - بغض النظر عن هيئته التطور الصناعي - يذكر الآن من وجهة طالبى التغيير : أن هدف الزواج في الدرجة الأولى ليس استمرار النسل بل عامل « الجنس » ، والأمران مستهدفان معا ، ولكن الثانى منهما له الأفضلية والأسبقية ! .

ولكن اهذا هو الوضع الطبيعى الفطرى في لقاء الأثنى بالذكر ؟

ومجال الكائنات الحيوية الأخرى - قبل الانسان - أظهر في الدلالة على الأمارات الطبيعية التى تشارك فيها الانسان . لأن تعقيد الانسان في تكوينه يجعله أكثر صعوبة في اعطاء الصورة الواضحة لطواهر الطبيعة الحيوية المشتركة بينه وبين الكائنات الأخرى .

ان ذكر الحمام لا يترك الأثنى بعد اللقاء بها . وانما يستمر في التردد على عشها الى أن يفرخ البيض ويستطيع الكائن الجديد الاعتماد على نفسه . فلو أن عامل الجنس كان العامل الأول في اللقاء لانتهى أمر الذكر بعده ، ولما تردد مرات أخرى على العش ، ولما حمل نفسه مؤونة الحماية والوقاية .

ولكن استمرار الذكر في الرعاية ، واقامة الأثنى في العش فترة التفريخ والحضانة دون أن تسعى خارجه في سبيل قوتها - اشارة واضحة على أن عامل استمرار النسل والمحافظة على بقاء النوع صاحب المكانة الأولى في الزواج بين الرجل والمرأة في دائرة الانسان .

ربما يطغى عامل الجنس في اللحظات الأولى . ولكن ذلك لا يغير من الوضع الطبيعى شيئا ، بدليل أن الحياة الزوجية نفسها لا تستطيع أن تبقى على أساس منه وحده ، والزوجان قد يريانها قد خلت من معنى الحياة ، ان تخلت العلاقة بينهما بسبب ما عن انجاب الولد .

ومن هنا نستطيع أن نصل الى أمرين واضحين :

أولا : أن الذى يحدد العلاقة الزوجية أو الأسرية هو خصيصة الطبيعة البشرية وحدها قبل أى طارئ آخر ، وأن العامل الإقتصادى بالتالى لا يستطيع أن يغير ما توحى به هذه الطبيعة .

ثانيا : ان خروج المرأة الى العمل واخذها الاجر عليه في المجتمع الصناعي لا يحتم ظاهرة الانطلاق والتحرر ، التي تصاحب تفكير المرأة المعاصرة في أوروبا وأمريكا وروسيا ، وان هذه الظاهرة تعود الى آثار الحرب العالمية في النصف الأول من القرن العشرين في الدرجة الأولى بوجه عام ثم الى الأيديولوجية الماركسية ، مضافا الى ذلك : تأكدها نفسها لحريتها الفردية في الدرجة الثانية .

وإذا كانت ظاهرة الانطلاق والتحرر الحاضرة ترجع الى آثار الحرب العالمية وتطبيق الأيديولوجية الماركسية ، ثم الى المبالغة في ممارسة الحرية الفردية . . فليس ثمة ما يمنع أن تعود الى الوضع الطبيعي ، بعد أن تبلغ ذروتها وتسير بنتائجها الى نهاية ما يمكن أن تصل اليه ، دون أن تقف بمجلة التطور الصناعي ، ودون أن تقف الآلة عن تقدمها . ذلك عندما توجد عوامل الاستقرار النفسى ، وتطمئن الشعوب الى مستقبل الانسانية وسيطر انسلام على اتجاه الحكومات ، وتقل الفجوات بين الأيديولوجيات في عصرنا الحاضر .

ولن تقل الفجوات بين الأيديولوجيات القائمة الآن الا بالوصول الى قدر من المبادئ متفق عليه ، يسمو فوق أهداف المجتمعات نفسها ، ويحقق الانسانية في أهم خصائصها ، ويجعل القيم العليا في المجتمع أصلا يسنده الاتجاه المادى والمستوى الاقتصادى ، وليس العكس .

الفصل الثاني

نظرة الإسلام إلى واقع الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

- في مجتمع الحضارة الصناعية الآلية تختلط ثلاثة جوانب بعضها ببعض :
- التطور الصناعي في نفسه كعامل من عوامل التقدم الاقتصادي ، ورفع مستوى المعيشة المادي .
 - وعلاقة الرجل بالمرأة ومدى سعة المجال أو ضيقه الذي تدور من هذا الاستقلال .
 - واستقلال المرأة اقتصاديا وسلوكيا في المجتمع المعاصر ، تحت دفع من هذا الاستقلال .
- فمن الجانب الأول . . . فليس من شك في أن الإسلام يدفع إلى الصناعة وتطورها ، وإلى التجارة وطرق الكسب فيها ، كما يدفع إلى زراعة الأرض وفلاحتها . إذ كل واحدة من هذه الوسائل الثلاث مصدر رزق للإنسان ، وعنوان على سعيه بالعمل في حياته ، ودليل على قيامه بالخلافة التي استخلف عليها من الله في هذه الأرض : لعبارتها . . وأداء رسالته فيها .
- والصناعة من وجه آخر تعين على تيسير المشاق في فلاحه الأرض ، وعلى ممارسة التجارة ، ثم على زيادة العلة في الأولى والربح في الثانية ، مما يدفع بالفقر ، والمرض ، والجهل ، ويبعد هذه الآفات الثلاث عن الإنسان ، وبالتالي تمكنه من أداء رسالته في ظروف أكثر ملاءمة لنجاح هذه الرسالة ، وهي رسالة السلام والاستقرار .

فكما يدل تقدم الصناعة على قوة الانسان وتفوقه في الابداع ، الامر الذى يحقق سيادته على هذه الأرض وأحنيته بالخلافة فيها ، وكما يبرز اسباب تكريمه من الله بهذه الخلافة والانابة عنه في عمارة الكون ... تقدم هي في ذاتها وسائل مختلفة ، ومتنوعة ، تجعل من حياة الانسان نعمة يتنورها ويشكر الله عليها بانتهاجه نهج الخير والسلام .

والقرآن الكريم يقول :

((فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، واليه النشور)) (١) .

... ويربط بين ثلاث غايات بعضها ببعض ، تكون جميعها هدف هذه الحياة على الأرض :

الأولى : السعى في الأرض ، والكشف عن قدرة الله فيما أودعه في باطنها ، وعلى ظهرها ، من مصادر عديدة للثروة : المعدنية والحيوانية ، والزراعية ، وما خلقه من أجواء مختلفة وشعوب كثيرة ، يدل تعددها واختلافها ، كما يدل تناسقها على وجود الله وقدرته .

الثانية : التمتع بالارزاق التى على الأرض بما يحفظ على الانسان ذاته ونوعه ، وبما يمكنه من أداء ما كلف به من رسالة عليها لاحقاق الحق وازهاق الباطل .

الثالثة : الايمان بالبعث والحياة الأخرية .. استكمالا لحياة الانسان على الأرض ، بعد التجربة التى مر بها في هذه الدنيا ، وتبيدا لليأس في نفسه أثناء وجوده بها ، وتخفيفا من أثر الحقد وحدة الصراع التى تتبعه وتلازمه ، ادقاء على تماسك المجتمع ، وضنا بالنشاط البشرى في أن يوجه للخصومة ، والحرب ، والفساد .

... والقرآن اذ يأمر الانسان بتحقيق هذه الأهداف الثلاثة لا ينبغى أن يحول بينه وبين ما يمكنه من وسائل تحقيقها . والصناعة من أقوى الوسائل التى تعين على تحقيق ما طمّنه القرآن هنا .

ويقول أيضا في موضع آخر :

((لقد أرسلنا رسلا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، أن الله قوى عزيز)) (٢) .

(٢) الحديد : ٢٥

(١) الملك : ١٥ .

... ويقرن قيمة الهداية بكتاب الله ليقوم الناس بالعدل ، بقيمة الحديد . في كونه مصدر قوة وعزة .. ومصدر منفعة للناس .

وهذا الاقتران يشعر : بأن ترك الحديد في اتخاذ طريقا للقوة والمنفعة ، وفي جعله ذأ منفعة عامة للناس ، بمنزلة ترك كتاب الله وعدم الاهتداء بما فيه . وما يترتب على عدم الاهتداء بكتاب الله من ضياع العدل بين الناس .. يترتب مثله على اهمال الحديد من : الضعف ، والحرمان من المنافع في حياة الناس .

وهذه الآية في سورة « الحديد » : كما تطالب سيادة العدل في المجتمع ، تطالب القوة له . والعدل ، والقوة هما اذن دعائم المجتمع ولا انفصام بينهما .

ولذا : عبرت الآية بكلمة : « **أنزلنا** » .. » بجانب كتاب الله مرة ، وبجانب الحديد مرة أخرى ، للدلالة على المساواة في « الأهمية » المرتبطة بكل واحد منهما بالنسبة للبشرية .

ومن أوجب ما يجب على الانسان — تطبيقا لهذه الآية — أن يتف الانسان على قيمة الحديد . والصناعة هي وحدها انطريق الى ذلك . فهي التي ترى الناس شدة بأسه ، وهي كذلك التي تكشف لهم عن منفعه في الحرب والسلم على السواء .

وإذا انتهت الآية هنا في آخرها بقوله تعالى : « **ان الله قوى عزيز** » .. فلكي تؤكد مرة أخرى : قيمة الحديد ، وقيمة البأس والقوة فيه . وهذا يؤكد بدوره ما يجب على المسلمين من عناية فائقة بالأخذ بأسباب القوة والعزة ، كصورة من ولائهم وعبادتهم للقوى العزيز ، وهو الله جل جلاله . ولا شك بعد ذلك : في أن الصناعة مصدر قوة .. ومصدر منافع عديدة مختلفة .

أما عن الجانبين الآخرين — جانب مدى علاقة المرأة بالرجل ، وجانب استقلال المرأة اقتصاديا عن الرجل — فيجب لكي نوضح رأى الاسلام فيهما من وجهة نظرنا : أن نطرح هذه الأسئلة :

● هل تقوى مبادئ الاسلام في انشاء الأسرة .. على حمايتها من أن تتعرض بعد ذلك للظواهر التي يدعى لها : انها تصاحب التطوير الصناعي في البيئات الصناعية ؟

● هل تقدم المبادئ الاسلامية الحول الانسانية لمشاكل الحياة الزوجية ، ومن ثم لا يضطر أحد الزوجين أو كلاهما الى الانحراف الخلقى للتخلص من علاقة بعضها ببعض ؟

● هل تقضى المبادئ الإسلامية على النفاق في العلاقة الجنسية ؟ وهل تخفف من انتشار الأمراض السرية على الأقل ؟ والأمراض الاجتماعية في الدنقولة غير الشرعية ؟

ولكن نوضح الرأى فى محاولة للإجابة على هذه الأسئلة .. يجب أن نفرن بعض سمات المجتمع الحضارى المعاصر ببعض ما يقابلها من سمات مجتمع الجاهلية قبل الإسلام . فان كان هناك فى هذا الاقتران ظواهر مشتركة بين الجانبين .. كان ما جاء به الإسلام فى دعوته على عهد ذلك هو الحل لظواهر القائمة الآن التى تحدد طابع المجتمع الصناعى المعاصر . لأنها عندئذ ظواهر انسانية تتصل بالطبيعة البشرية وحدها فى تغلبها بين الاستقامة والانحراف .

مما جاء فى قول القرآن الكريم فى سورة الأنعام :

« قل تعالوا أنل ما حرم ربكم عليكم ، ألا تشركوا به شيئاً ، وبالوالدين احساناً ، ولا تقنلوا أولادكم من املاق ، نحن نرزقكم وإياهم ، ولا تقربوا أفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقنلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ، نلكم وصاكم به ، لعنكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هى أحسن حتى يبلغ أشده ، وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا نكلف نفساً إلا وسعها ، وإذا قلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، نلكم وصاكم به لعنكم نذكرون » (١) .

.. يمكن أن يؤخذ وصف المجتمع الجاهلى السابق على الإسلام ، وهو المجتمع الذى لم تسد فيه القيم الانسانية علاقات أفراده . وليس هو مجتمعا كان .. ومضى ، ولا يتكرر .. وليس هو المجتمع العربى بالجزيرة العربية خاصة قبل قيام الإسلام . بل هو المجتمع الانسانى يعود ويتكرر ، كما سيطر الاتجاه المادى على تصرفات أفراده .. وكلما سيطرت هذه الظواهر التى تعبر عنه ، وهى ظواهر :

- الإلحاد ، والشرك ، وعدم الإيمان بالله ،
- وعدم الاهتمام بعلاقة الأسرة ، بل وانكارها ومطاردتها ،
- وارتكاب الموبقات سرا وعلائية ،
- والاعتداء على حرمان النفس والمال ،
- وعدم رعاية العهد وصدق القول .

(١) الأنعام : ١٥١ ، ١٥٢ .

وهذه الظواهر التي تعبر عن سيطرة الاتجاه المادى . . . تعبر في الوقت
نفسه عن الفردية والانانية . . . واتجاه الفردية والانانية هو اتجاه : « التحلل »
من العلاقات الاجتماعية ، و « التحلل » من الروابط والقيود التي تحكم هذه
العلاقات . ومن أجل ذلك يستحيل أن يكون هناك التقاء بين الجماعية
والفردية ، كما يستحيل أن تكون هناك جماعية ذات ميول مادية في السلوك
الأخلاقى .

فإذا تجنب الإنسان الاتجاه المادى أو الاتجاه الفردى في انسلوكه ،
وسار في الاتجاه المضاد له ، وهو الاتجاه اللانئى أو الاتجاه انجماى . . .
عندئذ يكون قد سلك الطريق المستقيم وهو طريق الله :

**« وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم
عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .**

« افحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢) .

اتجاهان متقابلان : اتجاه المادية من جانب ، ووجهة الله أو اتجاه
الحضارة الانسانية من جانب . . . ومجتمعان كذلك متقابلان : مجتمع المادية
الاحادية ، ومجتمع الانسانية صاحب الايمان بالله .

. . . واذن هناك سمات مشتركة فى علاقة الرجل بالمرأة بين ظواهر
المجتمع المادى الحضارى المعاصر وظواهر المجتمع المادى فى الجاهلية قبل
الاسلام . . .

وعندما جاء الاسلام تخير بعضا من هذه السمات ، وأقره كوضع مشروع
فى صلة المرأة بالرجل وترك الباقي منها . . . وحرمه .

وكان للعامل الاقتصادي اذ ذاك فى العصر الجاهلى أثر قوى فى تحديد
الصلة بين الرجل والمرأة . . . كما لهذا العامل الآن فى الوقت الحاضر من قوة
الأثر على علاقة الرجل بالمرأة فى المجتمع الصناعى . الا أن الفرق بين العصرين
هو فى النظر الى هذا العامل . . . هو أن الجانب الاقتصادي فى ذلك العصر
كان مستهدفا كغاية أخيرة هو ذاته فى معاملة الرجل للمرأة من جانب الرجل .
بينما فى المجتمع المعاصر يساند هذا الجانب المرأة فى المعاملة بينها وبين
الرجل ، كما يسندها وتعتمد عليه فيما تطلبه من « مساواة » أو « مميزات »
فى علاقتها به .

وربما كانت المرأة فى العصر الجاهلى مستغلة اقتصاديا لصالح

(٢) المائدة : ٥٠

(١) الأنعام : ١٥٣

الرجل ، ولكنها اليوم تحاول أن تكون مستغلة للجانب الاقتصادي .. لصالحها الخاص في وضعها مع الرجل .

والمجتمع الحضارى المعاصر اذ يحكى كثيرا من سمات الماضى فى الجاهلية لا يكون ذلك منكرا ولا غريبا على الطبيعة البشرية . لأن هذه الطبيعة تخضع لظروف معينة فى تصرف معين .. فكما وجدت الظروف نفسها وجد التصرف بذاته : اذا تحللت الطبيعة البشرية من الايمان بالقيم والمثل الانسانية كانت منطلقة وغير ملتزمة بحدود محددة ، سوى ما يلبى الرغبات الشخصية فى التصرف والسلوك الفردى .

والحضارة ، والبدائية قد يلتقيان نذلك فى سلوك متشابه ، اذا تجاوز كل منها معيار انخصائص الانسانية فى الاعتبار والتقدير ، ووقفت كلتاهما عند حد الصفحة المادية للحياة .

وعندئذ تعود الحضارة الى طابع ابتدائية فى السلوك الانسانى فيلتقيان :

كانت صلة الرجل بالمرأة فى الجاهلية فى جانب العلاقة الجنسية على صنوف شتى :

● كان منها نكاح الاستبضاع ، وهو طلب المباشرة والجماع من رجل آخر . فكان يقول الرجل لامراته عقب طهرها من الحيض : ارسلنى لفلان المشهور بالشجاعة أو الكرم مثلا ! — واستبضى منه ، أى اطلبى منه انجماع ، كى تنجب ولدا منه على وضعه وشاكلته . وكان رجلها يتجنبها حتى يظهر حملها . ثم له بعد ذلك أن يصيبها ما شاء ، اذا شاء .

والمرأة فى ذلك أشبه بانثى الحيوان ، يتخير لها صاحبها الفحل الثقوى الأصيل ، حتى يكون ولدها موضع فخر بثوته ونجابته ! .

● وكان منها نكاح الشغار . وهو نكاح المرأة بالمرأة ، لا صداق بينهما . هو أن ينكح الرجل امرأة فى نظير أن ينكح وليها امرأة أخرى تحت ولايته . وعندئذ يكون بضع كل منهما مقابل بضع الأخرى .. وكأنه عقد سلعة بأخرى . ترتبط منعمة اولاهما بثانيتها .

● ونكاح البدل . وكان الرجل فى الجاهلية يقول للرجل : انزل عن امرأتك وانزل لك عن امرأتى . والمستهدف فى هذا النكاح اشباع شهوة . ونيس المحافظة على علاقة انسانية لاقامة حياة انسانية مشتركة . ووراء هذا الأمر المستهدف خفة وزن المرأة ، مع يسر التعامل بها كسلعة .

● وأيضا كان منها نكاح المتعة : وهو النكاح المؤقت بمدة معلومة ، أو مجهولة كتول الرجل لرجل آخر : أزوجك فلانة شهرا من اليوم . أو حتى يحضر فلان ، بصداق قدره كذا ، فيجيبه على هذا القول . فلذا انتهى الشهر ، أو جاء فلان وقعت الفرقة . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو اراده الزوج وهبها ما بقى من المدة واستأنف عقدا جديدا . ونكاح المتعة من اسمه — متمحص للاستمتاع وقضاء حاجة الرجل الوقتية . وليس للبناء والاستقرار .

● وشاع أيضا قبل الاسلام نكاح الخدان والصدائة : وكان العرب في الجاهلية يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم .

● وكان هناك نكاح الرهط دون العشرة : وهو أن يدخل جمع دون العشرة على المرأة فيصيبونها في يوم ، أو ليلة مثلا وتمتنع عن اللوط حتى يتم حملها وتضع . وبعد أيام من وضعها ترسل اليهم فيحضرون ، فتذكرهم بما مضى . وتلحق الولد بمن تشاء — وهو من تحب منهم — فيقبله ويثبت النسب بينهما .

● وبالإضافة الى ما تقدم من عرف بين العرب في الجاهلية . . . نكاح الكثرة : وهو أن يدخل ناس كثير على احدى البغايا اللاتي يضعن عنى أبوابهن علامات لمن أرادهن فيجامعونها . فاذا حملت ووضعت حضروا عندها ودعوا « القافة » — الخبراء بالحاق الأولاد بأبائهم بناء على الشبه — فآلحتوا الولد بمن أشبه منهم فيثبت النسب بينهما .

وإذا بدا أن هذه الألتكة في الجاهلية تعبر عن استخفاف بقيمة المرأة من جانب الرجل وعن سوء وضعها في المجتمع اذ ذاك ، وهو مجتمع بدائي . . . فإن صورا في علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ليست أقل دلالة على امتهان القيم الانسانية في الانسان رجلا أو امرأة ، عما كان عليه وضع الجاهلية .

● ان نكاح الاستبضاع من أجل نجابة الولد كان معروفا في الجاهلية كما تقدم ، وله نظير في المجتمع المعاصر الحاضر ، وان كان هذا النظر له طابع العصر وأسلوبه ، وهو طابع العلم ، وأسلوب الموافقة وأرضا . . . هنا نكاح اللقاح الصناعى : وهو أن تحقن المرأة بموافقتها وموافقة زوجها بماء رجل آخر عرف بانجاب الأولاد . ويتكرر حقنها عدة مرات الى خمس ، وقد يتعدد ماء الرجل فيشترك عدة رجال فيه ، وقد تكون لهم صلوات قربى ، أو لا تكون لهم هذه الصلوات .

نشرت جريدة « نيوز أوف ذي ورلد » تحت عنوان : رجل انبوية اختبل
يندد بالأطباء . . ذكر ما يلي (١) :

« ان أحد الأطباء — وهو مسئول عن ولادة اثني عشر طفلا كل عام
بواسطة التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين — ويدعى : ان هناك أطباء
يروون استخدام طريقة التلقيح الصناعي بدون تمييز . .

« وهؤلاء — يقول الدكتور برنارد ساندلر » هم المسئولون عن سوء
سمعة التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين .

« هناك واحد من الأطباء كان يريد أن يستخدم شقيق الزوج كمتطوع . .
ولا يفكر أنه كان يفعل خطأ .

« دكتور ساندلر — رئيس قسم التخصيب في مستشفى مانشستر
(بانجلترا) كان في حديثه هنا معلنا على مقال كتبه في المجلة الشهرية لمجلس
الارشاد الوطنى للزواج . وتضمن هذا المقال تصريحه بالأحوال والشروط
التي تراعى ، عندما يعطى التلقيح الصناعي لزوجين ليس لهما اطفال .

« فهو يرفض التلقيح الصناعي لغير المتزوجات من النساء ، وللزوجين
المختلطين اختلاطا عنصريا ، أو مذهبيا دينيا . . وكذلك حينما لا يكون مقتنعا
تماما ، بأن كلا من الزوجة والزوج يرغبان في الطفل بهذه الطريقة .

« وقد كشف عن : أن بعض الحالات نجحت الى درجة : أن سيدات في
بريطانيا أنجبن ثلاثة اطفال من متطوع واحد بعينه (٢) .

« دكتور ساندلر — وهو الذى يباشر التلقيح الصناعي عن طريق
المتطوعين في عيادته الخاصة — يقول : هناك فقط ستة من الأطباء يعالجون
بالتلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين . والعلاج بهذه الطريقة يمكن أن
يخفف من التعاسة الكبيرة التى تنشأ بسبب عدم انجاب الأطفال **ولكن الغلط**
في ان كثيرا من السيدات لا يعرفن من هم هؤلاء الأطباء الستة :

« وسيدة من السيدات قرأت مقالا في مجلة أمريكية تطبع في نيويورك .
وأخيرا اتصلت بى وهى تسكن بالقرب من المستشفى الذى أعمل فيه .

(١) عدد الأحد ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٥ ، ص ١١ رقم ٦٣٤٥ .
(٢) تنقل المجلة الألمانية (Constanze) في عددها رقم ٢٨ في ٦
يوليو سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ : انه في مدينة صغيرة قام أحد الأطباء بعملية
نقل السائل المنوى من رجل واحد الى ثمانى سيدات فحملن وأنجبن جميعا
أولادا على قيد الحياة . .

« فمثل هاته السيدات اذا اردن مساعدة يمكن ان يجدنها دائما في :
«الرابطة الطبية البريطانية» .

« وفي مقاله كشف الدكتور ساندلر النقاب عن نسبة الفجاح في عمليات
التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ، وهى ٦٠٪ وكذلك عن عدد المرات
التي تستقبل فيها المرأة الحقن قبل ان تصبح حاملا ، وهى اربع او خمس .
« أما الاطفال نتيجة هذا اللقاح — كما يقول — فينمتعون بصحة بدنية ،
وعقلية طيبة ، وبذكاء فوق المتوسط ، وهم موهوبون في الموسيقى ، والفنون
والآداب .

« دكتور ساندلر يباشر عملية التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ،
بعد ان يحصل على اقرار من الزوج والزوجة معا بالموافقة . ويقول : ان
الاساس الاسرى يجب ان يظل . ولا يفتقر اطلاقا ان تتصدع العلاقة
الزوجية بسبب هذه العملية » .

« والتلقيح الصناعي في المجتمع الحضارى المعاصر له عدة طرق :

« منه هذا الطريق . وهو ادخال رجل اجنبى ثالث عن الزوجة والزوج ،
عن طريق نقل مائه بطريق الحقن الى الزوجة .

« وفي الولايات المتحدة الأمريكية انشئ(١) ، على غرار بنك الدم ، بنك
للسائل المنوى للرجال يعرف باسم (Sperme Bank) لتخزين السائل
المنوى .

« وهناك طريق آخر . وهو نقل السائل المنوى من الزوج الى امرأة
اجنبية عن الزوجية ، ثم بعد ان تضع طفلها ، يتبناه الزوجان : هذا الزوج
صاحب الماء المنوى ، وزوجته . وقد يبحث الرجل عن المرأة بطريق الاعلان
في الصحف . وتتولى احدى المجلات الألمانية(٢) : ان زوجا من الأزواج نشر
اعلانا لهذا الغرض فتقدمت له مائة امرأة !! .

« وهناك طريق ثالث : اذا اريد المحافظة على خصائص وراثه معينة ينقل
السائل المنوى صناعيا من مريض توفى ، أو متوفى في الحال ، لضمان المحافظة
على هذه الخصائص(٣) . وهذا يشبه الى حد كبير الهدف من نكاح
الاستبضاع الذى كان بالجاهلية .

(١) نقلا عن المجلة الألمانية (Constanze) عدد رقم ٢٨ في ٦ يوليو
سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ .
(٢) نفس المصدر السابق . (٣) نفس المصدر السابق .

ويصور ما كان على عهد الجاهلية قبل الاسلام من همدف نكاح الاستبضاع اذ ذاك في المجتمع الحضارى المعاصر تمام التصوير . . ما اكتشفه انعلم الحديث من طريقة لتجميد الماء المنوى لعظماء العالم لمدة بلغت سنتين الآن ، ويمكن كما يقال أن تصل المدة الى قرن أو قرون ، كى نلتج من ترغيب من النساء في انتاج واحد منهم بمائه المجدد والمحتفظ به في انسك الخاص لذلك .

وقد نشرت صحيفة (The News of The World) (1) ، تحت عنوان :
(Deep freeze fathers' hope for future) لمراسل الصحيفة في نيويورك
(Henry Thody) :

ان هناك أغراضا عديدة من التوصل الى تجميد المنى وأماكن الحمل والولادة الطبيعية عن طريق التلقيح الصناعى به . ففوق أنه يعيد تناثر العالم الانسانى بعد وقوع حرب ذرية ، هى ممكنة ، بتلقيح الباقيات من النساء بماء الرجال ، المجدد ، وبالإضافة الى ذلك يحفظ للزوجات في أوطانهم امكانية النسل من أزواج لهن ذهبوا الى الحرب وقتلوا هناك ، بعد قتلهن بسنين عديدة . . فوق ذلك فانه يتيح الفرصة لأن يستخدم هذا المنى المتجدد في انتاج عظماء جدد مثل آينشتين (Einstein) وبيتهوفن (Beethoven) .

« ودكتور (S. I. Behrmen) بجامعة ميتشجان (بالولايات المتحدة الأمريكية) وواحد من الخبراء العالميين في التلقيح الصناعى يعتقد : أن « بنك المنى المجدد » فضلا عن أنه سيتكفل باستمرار التكاثر الانسانى بعد الحرب الذرية الممكنة . . فانه يمكن في يوم من الأيام أن يستخدم المنى المجدد في انتاج عظماء جدد ، مثل : آينشتين ، وبيتهوفن بعد وفاتهم » .

والطريقة الرابعة ، وهى نقل ماء الزوج نفسه الى زوجته عن طريق التلقيح الصناعى ، اذا كان هناك عيب لدى المرأة أو الرجل في الحمل عند الاتصال المباشر .

... « وأغلب الأطباء لا يرون مشكلة في التلقيح الصناعى . ويحاربهم بعض رجال القانون ، ويخالفهم رجال الدين في أوروبا وأمريكا .

● وان نكاح البدل الذى يعتبر بدوره ظاهرة أخرى للطبيعة البشرية حين انطلاقتها ، في المجتمع البدائى أو الجاهلى ، يعد الآن صورة من صور

(1) صحيفة ذى نيوز أوف ذى ورلد : (The News of The World)

بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٦

المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر : يمارسه الزوجان فى غير حرج ، وفى غير اهتمام بمسئولية الولد القادم ، وفى غير اهتمام كذا بنسبته الى والده فى واقع الأمر .

وربما ما كان فى الجاهلية من نكاح البدل هو : أن يتنازل كل من الزوجين عن زوجته للآخر ، من غير توقيت ، ولرجل معين بالذات ، وليس لواحد بعد الآخر على مدار الأيام ، كما هو الشأن الآن .

تبادل الزوجات فى العصر الحاضر هو لفترة معلومة ، ولرجل غير معلوم ولمرات غير معدودة . وهنا فى ظاهرة العصر الحاضر يدخل « العلم » وتنظيمه كذلك ، كما يتحدد الأسلوب بالرضا والاتفاق من جانب الرجل والمرأة على السواء .

نشرت جريدة « نيوز اوف دى ورلد » تحت عنوان : «نادى تبادل الزوجات ينجع أمريكا » (Swop - wives Club Shocks America) ما يأتى ، على لسان مندوب الصحيفة (Henry Thody) :

« ان نادى : « دع الزوجات يتبادلن » . . . التى اكتشفته الشرطة فى « ساكرامنتو » عاصمة كاليفورنيا الذهبية أنجع أمريكا هذا الأسبوع . ولكن لم يزل مع ذلك فى نمو وتزايد . وعضويته فى الوقت الحاضر تضم ثمانيا وأربعين زوجة - زوجا وزوجة - يقيم كل واحد فى صحبة الآخر ورفقته .

« وقد أعلن مكتب النائب العام بمناسبة قيام هذا النادى بنشاطه : أن تبادل الزوجات ليس خروجاً على القانون ! ولا مخالفاً لمادة من مواد العقوبات فى ولاية كاليفورنيا ! . مع ذلك فمكتب النائب العام فى المنطقة يسارع بالتنديد بمثل هذا النادى ، كنموذج مفرع ومفرع للشباب الذى يقع تحت تأثير الاغراء .

« وأحد الأطباء النفسيين من أصحاب الشهرة قص على اليوم : أن تبادل الزوجات فى المجتمعات الأمريكية فى الضواحي ليس أمراً شائفاً . . . انه يخفف الملل والضجر ، وفى العادة لا يؤدي الى نتائج ضارة بالنسبة لشخص الانسان ! .

والأمر الذى ألقى ضوءاً على نشاط هذا النادى هو اعلان ظهر فى جريدة محلية هى : « اتحاد سكرامنتو » . وفى الاعلان جاء : أن الأزواج

(1) (The News of The World) عدد الأحد ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ ، رقم ٦٢٨٧ ص ٤

وزوجاتهم من الشباب العصري في منطقة «سكرامنتو» بدون أن يلنظي بعضهم بعضاً .

« وكلمة «العصري» في الاعلان . . . بعثت على سوء الظن في نفس مديرة الاعلانات بالجريدة ، فتحدثت الى صديق قديم لها في قوة الشرطة المحلّية هو : كارل بلاسوفسل (Carl Blasofsel)

« فنصحها بنشر الاعلان والاحتفاظ بعناوين المجيبين عليه . وبعد أن انطلق رجل المباحث الى العمل ، وجد : أن لوائح النادي لا تبيح الدخول لأشخاص بدون أزواجهم أو زوجاتهم ، ولا تُغير المتزوجين كذلك .

« وقد منى هذا الصديق في الشرطة بخيبة الأمل عندما أبلغ من مكذب النائب العام : أن تبادل الزوجات أمر مشروع وقانوني في الولاية ! .

« واليوم تكلمت مع أحد أعضاء النادي في «سكرامنتو» — وقد رغب في أن يظل اسمه مجهولاً . ومع أنه قرر أن نشاط النادي ليس بأمر غير قانوني . قال : لا تفهمنا خطأ . نحن لا نتعاطى السكر والعريضة . ولا نشرب ولا نمضي ليالي صاخبة وحشية . ولا نأخذ الحبوب المخدرة ، كما هو الطريق المتبع في روما !

« وأنا وزوجتي بعد عامين من زواجنا كان يمل أهدنا الآخر . وكنا كذلك مع جيرانتا ، الذين ليست لهم متعة وراء اللعب بالورق ، والحديث عن أولادهم .

« وقد اطلعنا على الاعلان ، وأغرنتني كلمة «المتزوجين من الشباب العصريين» . وبعد ذلك تلقينا دعوة لحفلة توغرت فيها وسائل الراحة ، تقام في منزل بضواحي المدينة تحيط به حديقة واسعة وأعد بها حوض للسباحة .

« وقد قيل لنا : انه كعادة بالنسبة للأعضاء الجدد : أن يضعوا على وجوههم أقنعة سوداء . وذلك فقط للمزح والنضحك . وقدمنا الى عشرين مجموعة من الأزواج والزوجات . والجميع يرتدون الأتقعة السوداء . « وابتدأنا نلعب (Strep Poder) . وفي لحظة خاطفة كنا جميعاً في تجرد من الملابس ، كثيراً أو قليلاً . ومرة واحدة أزلنا ملابسنا وتجردنا منها كلياً وأصبحنا عرايا . ولم ننزعج إطلاقاً حتى يحملنا شعورنا بالانزعاج الى ارتداء ملابسنا من جديد . وكذلك طرحنا الأتقعة السوداء من فوق وجوهنا .

« وغطسنا جميعاً في حوض السباحة : ومن حولنا كانت طرايطيش المياه

وحركات المداعبة . وحول الحديقة وضعت حشيات الشساطيء . أما المنزل فقد صفت فيه الأرائك الوثيرة المريحة (الدواوين والشازلونات) .

« ثم بعض منا رقص على انغام الموسيقى الرومانية . ولكن في النهاية كل اثنين (رجل وامرأة) وهما متجردان من الملابس تماما انصرف ليعيش في جزء من أجزاء المنزل أو الحديقة .

« وبعد تناول العشاء لعبنا لعبة تسمى : الثروليت الايطالى (Italian Roulette) وهى لعبة وجد بواسطتها كل رفيقى رفيقته في هذه الليلة . وهى على النحو الآتى :

« الزوجات يجلسن في شكل دائرة على أرض الصالون . وأحد الأزواج يجلس في مركز هذه الدائرة ، ويدير زجاجة فارغة على جانبها . وفي الوقت الذى تتوقف فيه الزجاجة تصير رفيقة في هذه الليلة للرجل الذى يجلس في مركز الدائرة ويدير الزجاجة .

« وأثناء قيام الزوج باللعب — بجلوسه في مركز الدائرة وتحريكه للزجاجة — لا يسمح لزوجته بالجلوس مع زميلاتها في الدائرة على أرض الصالون .

« وأنا أتذكر ليلة السبت الأولى لنا في النادي . فأنا أمضيت الليلة مع صاحبة شعر أحمر . وفي صباح اليوم التالي تيقظ الأزواج من نومهم ، وصنعوا القهوة ، وحملناها الى الزوجات وتناقشنا في مغامراتنا . وتناولنا جميعا طعام الصباح بعضنا مع بعض في حديقة المنزل . ولم يتضايق أى واحد منا من لباس الحمام الذى كنا نرتديه .

« ولم يكن هناك شئ دنىء يدور حول ذلك ! وأنا لا أفكر أن واحدا منا كانت تتملكه الغيرة !

« وفي الواقع بعد أن تم « التبادل » في تلك الليلة أظن أننا في معظمنا قد عدنا الى زوجاتنا مقبلين عليهن أكثر من ذى قبل !

« والآن أنا وزوجتى يستمتع كل واحد منا بصحبة الآخر أثناء الأسبوع على نحو أفضل من قبل ، وننظر مقدما الى موعد عطلتنا الأسبوعية في اننادى . فهناك فيه مرح أكثر مما يقدمه نادى الجولف . . أو نادى الورق . .

« وقبل أن ننضم الى هذا النادي كنت أنا وزوجتى نسعى في تجميع اسباب الطلاق . ولكن أصبحنا الآن نجد الحرارة من جديد في صحبة كلانا للأخر .

« ومع ذلك قد يظهر لأعضاء النادي المحترفين : أن تبادل الأزواج والزوجات أمر ينطوى على البذاجة أو هو ضرب من ضروب العلاج العقلي أو النفسى ، ولكن انتشار مثل هذا النادي فى أنحاء أمريكا .. يعطى اهتماما خاصا للرواد الاجتماعيين والمدنيين » .

وإذا كان هذا النادي لتبادل الزوجات قد حدد أعضائه الذين يتمتعون بعضويته بأنهم الأزواج مع زوجاتهم ، والزوجات مع أزواجهن .. فإن بعض النوادى الأخرى تتيح للعزاب ولغير المتزوجات الانتساب الى عضويتها ، كى تكون هناك فرصة أوسع لتخفيف الملل النفسى فى العلاقة الزوجية التى تربط شخصا واحدا بآخر طول الحياة ! . وذلك على نحو ما كشفت عنه الشرطة الأمريكية فى مدينة اتلانتا بمقاطعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مارس سنة ١٩٦٦ .

فقد نشرت صحيفة (The News of The World) تحت عنوان : (Raid on Wife Swap Club) (كبسة لنادى مبادلة الزوجة) .. مراسلها الخاص بنيويورك :

« ان رجال الشرطة انذبن فاجأوا بالتفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة طوابق ، فى مدينة اتلانتا (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia) صادروا عددا من السجلات والملفات يعتقدون أنها لناد وطنى لتبادل الزوجات .

« وذكر اليوم المتحدث الرسمى باسم الشرطة : بأنه طبقا للمجلة التى يديرها النادي .. فان باب النادي مفتوح للعزاب والمتزوجين من الجنسين على السواء . وتدعى الشرطة ان له فروعا فى : نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس .. وأورلندو .. وفلوريدا ، وان أصحاب الطلبات من السيدات يطلب منهن تسجيل الاحصائيات الحيوية ، وان من تقبل منهن فى عضوية النادي تزكى بعدد آخر من أعضائه .

« والوثائق التى صودرت سلمت الى المحكمة الكلية ، كى يقوم الادعاء انعام بنظرها .

« ويذكر أحد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات فى أمريكا يتزايد يوما بعد يوم . ولكن ما وجد فى هذا النادي يكشف لأول مرة عن مدى انتشاره على مستوى الولايات كلها ، ومستوى الأمة الأمريكية فى أى مكان على أراضيها .

« وكثير من الأزواج والزوجات فى أمريكا .. تغلب على العلاقات بينهما نوع من السامة والملل ، يفضى الى الرغبة فى تغيير كل منهما لصاحبه فترة

من الزمن : مدة ليلة .. أو لمدة نهاية الأسبوع .. أو لمدة الاجازة السنوية كلها .

« والنادى فى « اتلانفا » يقدم لأعضائه كل شىء . والرسم السنوى للعضوية ما يقرب من خمسة جنيهات استرليني . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى ، سواء فى الأوساط السياسية .. أو بين نجوم المسرح والسينما فى هوليوود .

« وتحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين ، فقال :

« ان هذا النادى مستوف لجميع الامكانيات ، كناد .. وان سجلاته تظهر : أن عددا من الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » (Florida) كمكان للالتقاء ، وتمضية اجازة تسطع فى أيامها الشمس الدافئة ، مع زوجة « طازة » !.

« كذلك فى هذا السجل وجد دليل على أن أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار الحرام فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة .. عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة **لاحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها** .

« وقد وقفنا على اللعبة التى يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع لتحقيق تبادل الزوجات وهى لعبة « العمياء » :
(A sort of blind man's Buff, where the girl who is gralebod is the prize.)

يعصب الرجل عينيه ، ومن تصطادها يده من النساء تصير حظيته فى هذه الليلة ، وكثير من أعضاء النادى — كما يتبين — هم من السكرتيرات انجيميلات ، ومهن هم ، أو هن ، لديهم مال وسامة ، ويرغبون أو يرغبن فى شىء من التسرية .

« وما تقوم به الشرطة من مثل هذه المفاجآت لا يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة .. مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق منعها » .

● وربما يدخل فى الظاهرة السابقة من تبادل الزوجات ما كان معروفا أيضا فى الجاهلية قبل الاسلام من نكاح المتعة أو نكاح الشغار . فتحديد أجل التبادل بالليلة يقربه من نكاح المتعة .. بينما جعل البضع فى مقابل البضع الآخر يقربه من نكاح الشغار .

على أن هناك ظاهرة تفتشت بين بعض مجموعات من الشباب ذكورا واناثا فى انجلترا تسمى نفسها بـ : (Trogs) تهوى سكنى الكهوف

المظلمة العميقة ، هربا من المجتمع . ولكى تيسر العلاقات الجنسية بين الشباب والشابة تعتقد فيهما زواجا صوريا (Mock Marriage) مدة الإقامة في الكهف . وعرفت مدينة (Matlock) وسط انجلترا بتجمع هذه المجموعات منذ سنتين تقريبا .

وتحت عنوان :

(Cult of teen-agers inhabits deep caves in mid-England)

نشرت صحيفة : (Herald Tribune) (١) :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة ، في بلدة (Matlock) وسط انجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم في وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trogs) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم في كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسون أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك القسيس (Kenneth Terhoven) أحد الرواد الدينيين الانجليكيين الذين يعملون بينهم : بغية توجيههم توجيهها سليما في حياتهم الاجتماعية .

« وأكثر هؤلاء الشباب يتركون منازلهم التي تقع في المدن الصناعية في المنطقة الوسطى . وبينهم خمسون شابا وشابة من ذوى العائلات المعروفة ، من عدد يبلغ الألف آخر الأسبوع .

« ... ويقول مستر (Terhoven) ان بناتا في سن الثانية عشرة والثالثة عشرة يباح لهن الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع القلمان .

« وهؤلاء الشبان لهم نظام أخلاقي صارم في معاملة بعضهم بعضا . ويرتبطون بزواج صوري أو مؤقت مع الشابات ، كي ييسرن لهن نفسيا مباشرة العلاقة الجنسية في غير حرج !... » .

وعدت مثل هذه الصورة من الزواج . . زواجا صوريا ، لأنه خلاف العرف في مراسيم الزواج العادى ، ولأنه كذلك مؤقت يستهدف المتعة الجنسية فقط لمدة معلومة ، هي مدة الإقامة في الكهف . وليس بمانع من أن تعاثر الشابة شابا آخر معاشرة جنسية غير الذى تزوجته زواجا صوريا سابقا ، بعد أن تقطع الإقامة في الكهف بسبب رحلة تقوم بها وتعود بعدها للسكنى فيه من جديد ، كما هي عادة هذه المجموعات .

(١) في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ الطبعة الأوروبية ، لمراسلها الخاص (Robert C. Toth .)

..» وتلك هي طبيعة نكاح المتعة في الجاهلية . كان يستهدف المتعة الجنسية وحدها ويرتبط بأجل معين ينتهي حتما بعده .

● ومما استنصحته الحضارة الصناعية المعاصرة في علاقة الرجل بالمرأة ما يسمى بنكاح « الاحياء » وهو أن يتفق الزوج مع زوجته في أن يعاشر كل منهما اجنبيا عنهما معاشرة جنسية ، في منزل الزوجية أو في منزل آخر ، مدة طويلة أو قصيرة ، ومع شخص واحد أو أشخاص عديدين . فتحب الزوجة وهي في علاقتها الرسمية مع زوجها رجلا آخر متزوجا أو غير متزوج معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما في الحب والمعاشرة الجنسية أخرى متزوجة أو غير متزوجة ، وهو في علاقته الرسمية مع زوجته ويعاشرها معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما في الحب والمعاشرة الجنسية لشخص أو لأشخاص آخرين ، وهما مع ذلك في علاقة زوجية رسمية !.

نشرت جريدة « نيوز أف ذي ورلد » تحت عنوان : « الزوجة تنهى عقد الاحياء » .. جاء فيه (1) :

« بعد بضع سنوات من الزواج اتفقت الزوجة وهي مدرسة باحدى المدارس مع زوجها وهو محاضر على : أنه يجب أن يقترب كل منهما الزنا في مصادقة شخص ثالث والتمتع به .

« ولكن الزوجة تعبت من الاستمرار في ممارسة الاتفاق فوضعت له نياية . وكتبت الى زوجها تؤكد له أنها لم تعد تفعل شيئا رديئا يمسه جانبه .

« ولما لم يكن لما كتبت به تأثير عليه ، بل ظل مستمرا بطريقته الخاصة في حياته ، رفعت الأمر الى محكمة (Bradford) بانجلترا تطلب الطلاق .

« والزوجة هي : ماري آدمز . والزوج هو : فردريك آدمز .

« واتضح للقاضي أن الوضع الذي اتفق عليه بين الزوج والزوجة في ممارسة العلاقة الجنسية مع شخص ثالث برضاها وعلبها ، استمر فترة من الزمن لها قيمتها ، حتى توقفت الزوجة لسبب أو لآخر !.

« كما اتضح له كذلك : أن الزوج هو الذي اثر على زوجته ، وأنها في أول الأمر لم تكن متفقة معه تماما ، وقد اثرت العلاقة الزوجية بينهما بانجاب ثلاثة ذكور . وحكم لها بالطلاق .. وحكم عليه بالمصاريف « .

وقد يكون نكاح « الاحياء » من طرف واحد من طرفي الزوجية . على معنى أن الزوجة تعاشر محبوبا معاشرة جنسية بعلم زوجها ورضاه ،

(1) عدد الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

أو الزوج يفعل ذلك أيضا مع محبوبه له ، بعلم زوجته ورضاها . وقد تتم
المعاشرة الجنسية في بيت الزوجية بصفة مستمرة أو منتظمة .

نشرت جريدة « نيوز أف ذى ورلد » تحت عنوان : « في الليلة التي
أختفى فيها زوجي » (١) :

« أن مسز بيتى هوكنج (Betty Hocking) ، ولها من العمر
خمسة وعشرون عاما قصت على محكمة بريستول بإنجلترا في دور انعقادها
العادي ، كشاهدة في قضية مقتل زوجها المتهم فيه محبوبها : كيف أنها ذهبت
إلى فراش محبوبها « رونالد بامر » البالغ من العمر ثلاثين عاما في ليلة ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وهي الليلة التي اختفى فيها زوجها :

« أن الثلاثة : الزوجة ، الزوج ، وعشيقتها ، كانوا يقيمون معا في
مسكن واحد يقع على طريق الملكة فيكتوريا ببريستول . . .

« مسز بيتى روت للمحكمة : أنها عاشرت عشيقها « رونالد بامر »
معاشرة جنسية عدة مرات ، قبل أن ينتقل للسكن معها ومع زوجها ، كضيف
لا يكلف بدفع شيء منها .

« وبعد أن أقام معها في السكن كانت تدلف الى حجرة النوم الوسطى ،
وتنام معه في فراش واحد ، وذلك عندما يكون زوجها خارج المنزل يلعب
القمار .

« وفي الساعات المبكرة ليوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ذهبت الى فراشها
مع زوجها في حجرة النوم الأمامية . وفي الوقت الذي تيقظت فيه — وكان وقت
الظهور — وجدت أن زوجها قد غادر المنزل ، ولم تعد تراه بعد ذلك .

« مسز بيتى هوكنج ذكرت للمحكمة أنها لا تعرف من هو الأب للطفل
انذى ولدته في مارس هذا العام ١٩٦٥ : أهو الزوج أم العشيق ؟ .

« ويقول المدعى العام : ان الدافع على القتل لدى عشيق الزوجة هو
وراء الجانب الجنسي أو العاطفي . فكان العشيق يردد كثيرا : انه حصل
على زوجة القتل ، وسيارته ، ولم يبق الا أن يحصل على ماله الذي جمعه
من القمار ، وهو مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه .

« والزوج كان من الموظفين المدنيين الذي استأثر به حب القمار وقت
فراغه ، وكان على علاقة طيبة بالعشيق . إذ كان يريد أن يترك له ادارة
نادى القمار ، الذي عزم على انشائه ثقة منه فيه » .

(١) عدد الأحد { يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٢٤٧ ص ٥ .

● أما نكاح الخدان في المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر فنكتشف عن شيوعه الطفولة غير الشرعية في تزايدها الرهيب ، وقضايا الطلاق العديدة ، في المحاكم بسبب الخيانة الزوجية ، وكذا انتشار الأمراض السرية بين المراهقين والمراهقات ، وتقارير الجهات المسؤولة عن الصحة العامة والعلاقات الاجتماعية :

تحت عنوان : « طبيب العائلة يحذر : ان الصحافة والتلفزيون حولت اليوم « الجنس » الى تجارة استغلالية وصلت الى القمة (١) » . . نشر بمخص لما دار في ندوة جاء فيها ما يلى :

« كثير من الشباب أصبح ضحايا للأمراض السرية » (٢) :

« في ندوة عقدتها الرابطة الطبية البريطانية لبحث الأمراض السرية والشباب — تحدث الدكتور (C.C. Luton) صاحب عيادة في اسكتلندا يتردد عليها أكثر من عشرة آلاف شخص كل عام وكان مدعوا للحديث في هذه الندوة ، لاداعتها في التلفزيون البريطانى .

« فبعد أن ابتداء يذكر : أن بيع الصيدليات لمواد منع الحمل للشباب نضاعف عن ذى قبل ، منذ ثمانية عشر شهرا ، وأن البنات في المدارس يستعملن في بعض الأحيان مواد منع الحمل المخصصة للذكور ، عملا بالحكمة انقازلة : الوقاية أولا . . نادى بضرورة الاشراف على تلك القوة التى يملكها هؤلاء لجمع المال من « الجنس » عن طريق التلفزيون والصحافة . . هؤلاء كما يقول : مستغلون . . وليسوا شيئا آخر ، سوى أنهم جاعلون من التلفزيون والصحافة مصادر للدعارة !»

« ورأى أن ما يقدمه التلفزيون البريطانى اليوم من مثل : « الناس معا في سرير » و « القسوة مع البنات واغتصابهن » كان يصدم العالم ويزعجه قبل عشر سنوات . وأن استغلال « الجنس » في بريطانيا الآن يدر من المال أكثر من أى شىء آخر .

(١) نشرة الصنداي نايمس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ص ٢ .

(٢) انتشار الأمراض السرية بصورة وبائية في أمريكا : تحت هذا العنوان نقلت صحيفة الأهرام المصرية في ١٩٦٥/٩/٢ صفحة ٥ أن : « نقابة الأطباء في الولايات المتحدة ذكرت أن الأمراض التناسلية أصبحت أكثر الأمراض الخطيرة انتقالا بالعدوى في أمريكا ، وأن هذه الأمراض أصبحت وبائية في كثير من المناطق في الولايات المتحدة منذ وقت طويل وخاصة في المدن الكبرى ، كما أعلنت نقابة الأطباء الأمريكية : أن المحاولات التى تبذل لوقف هذه الأمراض لم تأت بنتائج مشجعة » .

« وضرب مثلا بما صار اليه الاختلاط الجنسي بابنة شابة اعترفت بأنها باشرت العملية الجنسية مع شاب اجنبي عنها لا تعرفه اطلاقا من قبل ، أثناء انتظارها للفحص في عيادة طبيب ، لم يشغل عنها الا لمدة عشر دقائق قى اكتشف على مريض آخر .

« ثم تحدث الدكتور : امبروز كنج (Ambrose King) الطبيب الاستشارى فى مستشفى لندن لبحوث الامراض السرية ، ومستشار وزير الصحة فى شئون هذه الامراض فقال :

« ان اكثرية الشعب فى بريطانيا لا تؤمن بدين . وان الاسباب فى المشكلة الاجتماعية الحاضرة هو رفض الأوضاع والمستويات التى تفكر الهيئات الدينية فى الاحتفاظ بها .»

« والأمر الآن الى أولئك الذين نصبوا أنفسهم من أنفسهم روادا للفكر العلمانى ، كى يعنوا بعوض وبديل عن تلك المستويات فى الماضى . . . ذلك العوض والبديل الذى من شأنه أن يرضى النفس ويريحها ، بحيث يمكنها من التغلب والرقابة على الفرائز الحيوانية .»

« فاذا نحن أخفتنا فى ذلك ، واستمرت الأخلاق الجنسية فى الانحدار والانحطاط فاننا لا محالة يجب علينا أن نعد أنفسنا لمواجهة الواقع ، وهو : أنه بالرغم من الازدهار المادى ، فان أعدادا من أوساطنا ، من أولئك مهترى الشخصية ، ستزيد المنحرفين والذين لا يحبون ولا يحبون(1) ، وأصحاب انسلوك المضاد فى المجتمع .»

« وفيما عدا الأمراض التناسلية والصلات الجنسية غير المشروعة ، فالنتائج نشاهدها :

— فى السلوك الهجومى والمضاد للمجتمع ،

— وفى العمليات الاجرامية للاجهاض ،

— وفى العلاقات الزوجية المتداعية للانهايار ،

— وفى اهمال الاطفال ،

— وفى تعاطى المخدرات ،

— وفى الادمان على المسكرات ،

(1) لا يحبون ولا يحبون : الاولى بكسر الحاء والثانية بفتحها .

« ان الأمر موجه الى كل مواطن ليكون مثلاً في حياته الخاصة ، حتى يمكن للشباب أن يحتذى به ويجنى فائدته » .

ونشر المجلس المركزي للتربية الصحية البريطانية تقريراً تحت عنوان :
(The Sexual Behaviour of Britain's Teen-agers .)

يتضمن النقاط التالية (١) :

« **أولاً** — ان العوامل التي يتأثر بها انشباب اليوم هي :

(أ) الاستقلال الشخصي الواسع المدى ،

(ب) وضعف الزباط الأسرى ،

(ج) وضعف التوجيه الدينى ،

(د) وحركة التطور السريعة ،

(هـ) والاستغلال التجارى لمن هم فى سن المراهقة ،

(و) والنضوج المبكر ، والحاح الغريزة الجنسية فى اندفع فى هذه

النسب . . .

ثانياً — ان المدارس الثانوية ، وان كانت جميعها تحتوى على عدد من المراهقات والمراهقين الذين لهم تجارب جنسية سابقة على الزواج ، الا انه عدد قليل .

ثالثاً — ان النساء اللاتى يحرضن الغلمان قبل الزواج على المعاشرة الجنسية لا يتجاوز عددهن ١٢ر٥ ٪ .

رابعاً — ان جميع الطبقات والأوساط . . هم سواء ، فيما جاء فى التقرير من ملاحظات : لا فرق بين طبقة وأخرى فى ممارسة المعاشرة الجنسية قبل الزواج .

خامساً — ان المراهقات والمراهقين أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج غالباً ما يكونون خارج المنزل ، وان وجدوا به فلأنفسهم خاصة ، لا يعيرون أهمية لمساعدة غيرهم .

(١) أعده : (Michael Schofield) فى أعداد جريدة الصنداى تايمس الصادرة فى ٢٣ ، ٣٠ مايو ، و ٦ يونيو سنة ١٩٦٥ فى ص ١٧ ، ٢١ ، ٢٨ على التوالي . وطبعته فى يوليوسنة ١٩٦٥ دار الطباعة الانجليزية « Longmans » واستمر أعداده ثلاث سنوات واستجوب فيه ٩٢٤ غلاماً ، ٩٣٩ بنتاً من طبقات وأوساط مختلفة .

سادسا — ان أغلبية المراهقات والمراهقين أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج ينفقون ما بين جنهين وخمسة جنهيات في الأسبوع ، مما يؤكد الصلة الوثيقة بين انفاق المال ومدى ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج .

سابعاً — انه يستوى لدى المراهقات والمراهقين من أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج ان يكونوا أعضاء في نوادى الشباب أم لا .

ثامناً — ان النسبة المئوية لمباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج ممن هم في سن المراهقة على هذا النحو :

سن ١٩	سن ١٨	سن ١٧	سن ١٦	سن ١٥
٣٧% ذكور ٢٣% اناث	٣٢% ذكور ١٢% اناث	٢٥% ذكور ١١% اناث	٨% ذكور ٧% اناث	٦% ذكور ٤% اناث

كما نشرت جريدة « نيوز أف ذى ورلد » تحت عنوان : « شعاع العصر الحاضر » جاء (١) :

« ان بنات المدرسة الثانوية انلاتى لم يفقدن بكارتهن في سن السابعة عشرة عددهن قليل !! من يقول ذلك ؟

« تقوله احدى طالبات المدرسة الثانوية في انجلترا في سن السابعة عشرة . فتكتب عن العلاقات الجنسية في نشرة المدرسة الشهرية في يناير سنة ١٩٦٥ تحت عنوان : تخطيط الأسرة ، وصحيفة العائلة .

« أنا أسكن في شمال لندن . وأكثر صديقاتى في المتوسط فقدن بكارتهن في سن السادسة عشرة ! وليس من غير المعتاد بالنسبة للبنات ان يعتقدن بكارتهن وهن في سن الثانية عشرة ، وغالبا هن أولاء اللاتى بكرن في النضوج .

« أما الغلمان الذين أنا على اتصال بهم فيميلون الى ان يدخلوا العلاقات الجنسية في سن السابعة عشرة . ويعتبر من باب الاستثناء ان يبشرها احد منهم قبل هذه السن .

« وأنا أظن انه في الوقت الذى تكون فيه البنت قد بلغت السابعة عشرة عاما من عمرها ولم تنزل بكرا . . تبدأ تحس : بانها غير قادرة على المعاشرة الجنسية ، تناجى نفسها : هناك بعض الأخطاء عندى ؟ . أنا لا بد ان أكون مصابة بالبرود الجنسي ، أو شيئا من هذا القبيل ؟

(١) في عدد الأحد الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١١ .

« ومن عشر سنوات تقريبا الى خمس عشرة سنة مضت . . . كان غير العذاري ينظر اليهن نظرة استخفاف من ادنى الى اعلى . ولكن عدم البكارة الآن يبدو شعاع الوقت الحاضر ! .

« والعلام الذى لم يباشر العلاقة الجنسية اطلاقا عندما يبلغ سن الثامنة عشر يصبح موضع حديث ويقال عنه : غير طبيعى ، او هو مغزع ! .

« ومباشرته للعلاقة الجنسية يعتبر حدثا كبيرا في حياته . لأنه يفكر عندئذ : أنه صنع الآن درجة من درجات الرجولة ! .

« ومعظم البنات يفقدن بكارتهم عندما يرافقن غلمانا بصفة مستهرة متواليه . وبعضهن يفقدنها لأنهن يشعرون : بأن فقدان البكارة هو الطريق الوحيد الذى يستطيعن به التأثير على الغلمان والذى يحسن به أيضا .

« ولم يخطر ببال كثيرات من البنات أنهن يصرن حاملات في وقت من الاوقات » .

وتحت عنوان : « محنة صامته لأم هي تلميذة بالمدرسة الابتدائية » جاء (١) :

« في الوقت الذى قصت فيه تلميذة بالمدرسة الابتدائية تدعى « جان » (Jane) وهي في الخامسة عشرة من عمرها ، على والديها : أنها تتنظر طفلا عوقبت بجدار من الصمت . فغدا أقامت بالمنزل شهرا كاملا ، دون أن يكلمها أحد .

« ووالداها كانا يعرفان : من هو الأب لطفلها ، ويدركان تماما : أنه أيضا كان في علاقات سيئة مع أخريات . ولكن رفضا أن يقدماه الى المحكمة . وأخيرا وصل وضعها الى انهيار عقلى . .

« وقد حكى قصتها المفزعة احدى المدرسات بمركز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات فكتبته في تخطيط الأسرة » ونشرتها الرابطة لتخطيط الأسرة .

« وادعت المدرسة : أن جميع الأمهات المراهقات اللائى لم يتزوجن ، واللائى تعرفهن بعد أن صرن حاملات على نطاق واسع . . يرجع أمرهن الى الاهمال الكلى للثقافة الجنسية ! وليست واحدة منهن كما تتبول يمكن أن توجه لوم حملها الى الفكرة التى علقت برأسها من أحاديث « الجنس » فى المدرسة :

(١) كما نشرت فى عدد الأحد ٤ يوليه سنة ١٩٦٥ رقم ٦٢٤٧ ص ١١ .

« جان (Jane) مثلا لم تتلق التربية الجنسية في المدرسة ، كما لم يذكر هذا الموضوع اطلاقا في المنزل الذى تقيم فيه . فابتدأت « تجربة الجنس » تحت تأثير سلوك شقيقتها الاكبر منها سنا مع خطيبها . وفي تجربتها كانت تسير في نؤدة ، ولكنها عجزت عن أن توقف صبيها عن المعاشرة الجنسية معها .

« وقالت المدرسة : انى ارى كل عام خمسين من البنات غير المتزوجات . والشابات يجدن أنفسهن مرة واحدة في مراكز الشباب للامهات المراهقات غير المتزوجات ، وذلك بسبب الاهمال من جانب ، والرغبة في التخلص من جانب آخر .

« ولم أجد واحدة من البنات حتى الآن تثقفت ثقافة جنسية ، بجانب ما تعلمته في المدرسة . واحدى البنات من محيط ما قصت على : أنه كانت هناك معلمة لطيفة وعلى استعداد للمساعدة . ولكن لم تقو على أن تسألها عن المسألة الجنسية — حتى أصبح الوقت متأخرا بالنسبة لها اذ حملت .

« كل هاته البنات حكين : أنه لو كانت هناك ثقافة جنسية في المدارس ما وجدن أنفسهن أبدا في مراكز الشباب للامهات المراهقات غير المتزوجات ! .

« ثم سردت أربع حكايات أخرى لأربع من البنات ! :

« جون (Joon) وتبلغ من العمر خمسة عشر ربيعا تركت المنزل ، لأنها لم تستطع أن تستمر مع زوج أمها الجديد . ودارت في الشوارع حتى انتقطها أحد الرجال ، وأخذها الى مسكن له صغير أعده للتمتع الشخصية . فأحبته ووثقت به ووثقا تاما . وفي سن السادسة عشرة هجرها بعد أن حملت منه . ففتبعت أثره حتى التقت به ، ولكنه تركها مرة أخرى . وعندئذ استقر أمرها على أن تحمل طفلها وتذهب به الى المحكمة .

« و « أليس » كانت في سن السابعة عشرة وتسكن مع ابويها من الرضاعة عندما أصبحت ذات حمل ، وكانت تشتغل في مطعم ، وفي مركز الشباب للامهات المراهقات غير المتزوجات قصت :

كيف أن والديها من الرضاعة كانا على استعداد لمساعدتها ومساندتها ، وكانا دائما في انتظار لعودتها ، ولكنها يئست من التصنع والتكلف « في اخفاء الأمر » .

« و « جين » (Jeen) وهى ابنة لأحد الموظفين ، وكانت بمعهد السكرتارية حين أن أصبحت حاملا في سن السادسة عشرة . وقد أدت مع صديقتها المراهق دور المتزوجين ، حتى في الذهاب الى مكاتب المدينة والتحدث

عن استئجار المساكن . وحين علم والدها بحملها خرجت من المنزل . كما هجرها غلامها .

« و » اليزابث « تركت المدرسة في سن الخامسة عشرة للعمل في احد أسواق المدينة . وكانت بنتا ساذجة ، وحملت وهي في سن السادسة عشرة . ولم تظهر أى شعور بالنسبة للطفل ، ونظرت الى ولادته كعملية ثانوية » .

ولكن ما تراه المدرسة في أن الجهل بالثقافة الجنسية سبب رئيسى في المعاشرة الجنسية غير الشرعية من جانب الفتيات المراهقات قبل الزواج ينقضه : ما قرره مؤتمر الدول لعلم الجريمة ، وأذى عقد بمدينة استوكهولم في السويد ، في الأسبوع الأول من أغسطس سنة ١٩٦٥ .

تفقد جاء فيها قرره :

« أن الظاهرة المسماة : « بظاهرة ثقافة الشباب » ... هي مسئولة عن ارتفاع أرقام معدل الجرائم في أنحاء العالم . وأن من الحقائق المعروفة الآن : أن معظم الجرائم يرتكبها اشخاص تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر وعشرين عاما .

« كذلك أعلن بعض علماء الجريمة في المؤتمر : أن هناك «شعورا مشتركا» بين أعضاء الوفود — وهم يمثلون دولا على درجات متفاوتة من التقدم والتصنيع وذات نظم سياسية مختلفة — بأن العوامل الاقتصادية لا تفسر الجريمة . والدليل على ذلك معدلات الجرائم الحالية في بلاد متقدمة اقتصاديا ، مثل الولايات المتحدة ، والسويد ، ودول أوروبا الغربية » (١) .

● ونكاح الرهط فيها دون العشرة في الجاهلية ونسبة الولد لواحد منهم عن طريق اختيار المرأة ورغبتها يقترب منه اتصال المرأة في المجتمع الصناعى المعاصر بعدد من الشبان أو الرجال ، قد يكون من بينهم من له علاقة شرعية بها . فاذا حملت ووضعت واختلف في نسب الولد رجع الأمر الى العلم . وطريقته هنا هو « التحليل » لفصائل ائدم المختلفة ، وعن تحقق المشابهة فيها : يحكم بنسبة الولد لأبيه .

● أما نكاح الغانبات وبائعات الهوى من عدد غير محدود فهو ظاهرة مشتركة في مجتمع الجاهلية قبل الاسلام والمجتمع الحضارى الصناعى القائم انيوم . والفرق في وجود هذه الظاهرة وصورتها اذ ذاك واليوم ، هو الفرق بين البداءة والحضارة في أسلوب المعاملة ، والسذاجة والتقدم العلمى والتكنيكي نحو اعداد مستوى الحياة البشرية .

(١) جريدة الأهرام المصرية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ .

وإذا كان الرجال في مجتمع الجاهلية يذهبون بأنفسهم الى دور البغايا اللاتي يضعن على أبوابهن علامات لمن أرادهن ، فان المجتمع الحضاري الصناعي المعاصر عن طريق استخدام العلم أيضا مكن لهؤلاء الرجال من أن يدعوا هؤلاء النسوة والفتيات الى حيث هم يقيمون أو الى حيث هن يقمن . وعرف ذلك بما يسمى : (Call Girl) بالإضافة الى ما يضعه من الاغراء في جذب الرجال الى مراكز تجمعات أعدتها السلطات الرسمية :

تحت عنوان : « ملجأ الخجل » (Hostel of Shame) كتب مراسل احدى الصحف الانجليزية(١) :

« خلف جسر السكة الحديدية ، المحاذي لمحطة دوسلدورف بألمانيا ، أقيمت احدى العمارات الشاهقة ، التي تعد أعظم ما في أوروبا ، ان لم يكن في العالم كله .

« لا يوجد خارجها أطفال يلعبون ويضحكون في صعودهم أو نزولهم . ولا يوجد بداخلها كذلك سيدات يحملن همومهن ومشاكلهن اليومية .

« وبدلا من ذلك : يمتلئ البهو الامامي للعمارة بالرجال طول الأربع وعشرين ساعة يوميا . ومحاذيات للنوافذ الفسيحة يجلسن بنات ارتدين ملابس داخلية شفافة ليس فيها أى احتياط لستر ما يجب أن يخفى ، وقد صبغن وجوههن في عنف وقوة ..

« والعمارة من النماذج الخاصة للمحاولات الأخيرة التي تقوم بها المدن في ألمانيا الغربية كلها لحل مشكل — المعاشرة الجنسية غير الشرعية . وبالاختصار : هذه العمارة الضخمة « نزل » لبنات الشارع ، وهي معروفة بين السكان المحليين بـ « مصنع الجنس » . وبين الجنود البريطانيين المعسكرين هناك باسم « حوش العصافير » .

وعدد سكانها مئتان ، يعيشن في نظام دقيق ، وطبقا لمبدأ واحد ، كالطلاب في بيوت الشباب يدفعن اجرا معتدلا ، يقرب من جنيهين في اليوم مقابل : غرفة صغيرة لكل واحدة ، بالإضافة الى خدمة النظافة والاكل الذي يحصلن عليه من المطبخ المركزي .

« والعمارة متسمة الى أربعة أقسام أو أربعة بيوت ، يدير كل واحد منها رجل وزوجته . ويقومان بأعمال المراقبة بدقة .

(٢) فيها نشرته صحيفة (The News of the World) عدد الأحد أول أغسطس سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٥١ ص ٤ .

« وأسماء الساكنات يبلغ في كشف لمركز الشرطة المحلية ، والسلطة الصحية . وهذه السلطة تباشر الكشف الطبى عليهن مرتين في الأسبوع . ومن تشتبه فيه منهن توصى بعلاجه فوراً باحدى المصحات . »

« والأكثرية الغالبة بينهن من الألمانيات ، والأقلية تشكلها فرنسيات مع بعض الملونات من طنجة في المغرب . ومن توجد منهن تباشر فتنتها وأغراءها في مكان آخر بالمدينة . . . تعرض نفسها للحكم الصارم بالعمل الشاق . »

« ولكي لا يتعرض اليهو الأمامى للعمارة وما يجرى فيها من نشاط لنظر المارة . . مدت ستارة من البلاستيك روعيت فيها الدقة الألمانية المعروفة ، تحجب هذا النشاط وكذلك ما يقرب من مائة رجل تواجدوا للاستمتاع . وهؤلاء الرجال من جميع الأنواع : بينهم رجل الأعمال الثرى ، ومنهم الشيخ والشاب . وقد كان أحد الشيوخ هناك ويبلغ من العمر سبعة وستين عاماً . »

« وفي هذا البهو تمر الفتيات في عرض أمامهم ، تحت مظلات تبعث المتعة وتقين رذاذ المطر المتساقط في البهو ، ويتأرجحن في مشيتهن فوق كعوب نائقة في الارتفاع . ومعظهن في أول العشرين من عمرهن . وبعضهن يلبسن سراويل ولا تنفصل لضيقها عن أبدانهن . وأثناء مرورهن أمام الرجال يذكرن في همس الأجر المحدد لكل منهن . »

« وبعض الأخريات يجلسن في النوافذ المفتوحة على أرض منخفضة ، بملابس داخلية شفافة أو بملابس النوم القصيرة ، ويدرن بأنفسهن في بطيء أثناء سقوط الضوء القوى من خلفهن ، مبتسمات ومشيرات بأصبعهن الى الرجال في البهو طالبات اليهم الصعود والانضمام اليهن . . . »

« وقد كان هذا المنظر منظراً آثماً ، يشبه سوق الرقيق ، تحت سماء مبلدة بالغيوم ومستمرة في ارسال رذاذ المطر . »

« وحيا في الاستطلاع صعدت الى احدى غرف الدور الأول . وحيثى امرأة في سن الثلاثين لا تلبس شيئاً سوى لباس نوم قصير شفاف ذى لون وردى . وغرفتها الصغيرة تحتوى على ديوان ، وصندوق ذى أدراج ، ومنضدة وكرسى وطقم تليفزيون ، وحاكى اسطوانات مسجلة ، وتليفون . اذ كثير من الفتيات لهن زبائن منتظمة يتصلون بهن لتحديد موعد معهن . »

« وعند نزولى شاهدت أربع فتيات يحتمسهن القهوة في صالون خاص بهن ، لا يدخله أحد من الزبائن مهما حاول أن يدفع من النقود . كما شاهدت المطر لم يزل يتساقط ، والفتيات مازلن في عرض أنفسهن على الرجال ، ذلك العرض الممزق للانسانية ، تحت مظلاتهن الملونة . »

« وفي وقت مبكر على هذا .. تحدثت الى الدكتور (Weber) رئيس هذه المؤسسة ، ومن انصار فكرتها المتحمسين لها ، فذكر اسباب هذه التجربة ونتائجها في ما يلي :

« ان الامر وصل بنا مرة أن وجدنا هنا ما يقرب من اربعة آلاف من النساء يعرضن انفسهن في شوارع « دوسلدورف » ، ولم يكن جميعا محترفات بل كان بينهن طالبات في الجامعات ، وزوجات لهن رغبة في تكسب المال !!

« وكادت الامور تخرج من التحكم فيها . وكذلك لم يكن من الممكن للسيدات المحترفات أن يسرن في الشوارع وهن في مأمن من الظن السيئ والتصور الخاطئ . وكاد أمر المرور يصير الى التوقف بسبب السيارات المعيدة التي كانت تتمهل في السير أو تقف تماما لاستصحاب الفتيات ... لني أن اعترضت احدي صاحبات النوادي الليلية فكرة بناء عمارة « كمنزل » لفتيات ، ووافقت عليها السلطات المختصة .

« والعمل في هذا المنزل يسير جدا . واصبح من السهل علينا : ان نقوم بأمر المراقبة المطلوبة ، وابعدنا بذلك الوسيطات اللاتي اعتدن الكسب عن طريق نظام تقديم الفتيات للزبائن .. كما أصبح الوضع الصحي مأمون العاتبة ، بفضل الكشف الطبى المنتظم .

« وكل الفتيات مسجلات ، بحيث يمكن مراقبتهن مراقبة دقيقة . ووضعهن الآن غير محرج للشعور العام بين السكان في المدينة .

ثم يستطرد الدكتور فيقول :

« ويوجد مثل هذا المنزل في كل من : (Essen, Dortmund) (Hamburg, Cologné) في ألمانيا الغربية . ولكن لا يوجد في : (Frank-Fort, Munchen) الآن .. ويكاد المرور فيهما يتوقف ليلا بسبب « فتيات الفداء » وما يسببن من اجتيازهن الشوارع بسياراتهن الأنيقة لاقتناص الرجال .

« وكسب الفتاة في المنزل مرتفع . وبعض منهن في « دوسلدورف » يكسبن ثمانية آلاف جنيه في العام . والسلطات في المدن التي بها « نزل » ... مختلفة مع المحكمة الادارية العليا في « ضريبة الدخل » التي تقرر عليهن :

— أتدخل في باب الخدمات ؟

— أم في باب تجارة الأشياء الأنيقة كالمطور ، والملابس الداخلية ، وحلاقة السيدات ؟

ان انكحة الجاهلية ان بدا : انها تصور من جانب آخر ضعف المستوى
الخلقى فى حياة المجتمع ... فان هذه انظواهر التى تصاحب الآن المجتمع
انصاعى المعاصر لا تخفى ضعف مستواه كذلك فى السلوك الاخلاقى .

ان المرأة فى المجتمع المعاصر لم تتحرر فقط :

- فى علاقتها بالرجل ..
- ولا فى النسل وتنظيمه ..
- ولا فى العمل المنزلى ..
- ولا فى العمل فى الخارج ..

... ولم تقل فرصتها فى التعليم ، ولا فى ممارسة الالعاب الرياضية
فحسب .. ولم تحصل على حقوقها السياسية فى الانتخابات العامة وفى تولية
الوظائف العامة كذلك فقط .. وانما تحررت أيضا فيما تلبس .. فقد انتهى
عهد « الكورسيه » (Corset) ، وعهد الآباء فى نظام الأسرة ،
(Patriarchal System) ودخلت عهدا جديدا تريد أن تقضى فيه على
البقية الباقية مما هو غالب فى تمييز الرجال .. وكما يقول بعض العلماء
التجريبيين : (Heinrich Applebaum) والمختصين فى مدى تأثير السلوك
الانسانى بالعوامل المختلفة بمعهد الدراسات التقدمية للسلوك ،
بواشنطن : ان المرأة بملابسها القصيرة فى هذا العام (١٩٦٦) التى تصل الى
اثنى عشرة سسنتيمترا فوق الركبة تقف الآن على « عتبة الجنس »
(Sex Thershold) ويمكن أن تغير نماذج السلوك الانسانى القائم
الآن لكل رجل وامرأة فى العالم الجديد .

● ان المرأة على عهد(١) الملكة فيكتوريا وقبل الاصلاح التشريعى
للأحوال الشخصية فى إنجلترا .. كانت تفقد حقوقها ، وميراثها بمجرد أن
يعقد زواجها فى محراب الكنيسة ..

... وكانت كزوجة لا وجود لها على الاطلاق من الوجهة القانونية حتى
فى حال الاعتداء على عفافها . وكان زوجها هو وحده الذى يقوم برفع الدعوى
القضائية عندئذ ، لرد مهانة الاعتداء على عفافها .

وبرغم الانتقاص من وجود المرأة على هذا النحو خارج المنزل .. فان
الأم والعائلة كانت تعتبر مقدسة .

(١) ما بين ١٨٢٧ — ١٩٠١ .

● أما في جانب النسل فلم تكن للمرأة الحرية — تحت تأثير توجيه الكنيسة — في عدم الحمل أو تحديد النسل .. حتى كان العلم الحديث في القرن العشرين فأعطاهما هذه الحرية في عدم الحمل ، وكذا في تنظيم النسل .. ولكن بجانب ذلك أغراها على المعاشرة الجنسية في علاقة غير مشروعة ، وفي سن مبكرة ، وعرضها لأنواع شتى من الأمراض التناسلية وأشدّها فتكا ببدن الإنسان وعقله . فحبيب منع الحمل كما هي وسيلة لتنظيم النسل .. دافع في الوقت نفسه على المعاشرة الجنسية في علاقات غير مشروعة .

● وفي المنزل حررت الآلة المرأة نوعا ما من العمل المنزلي كآلة الغسيل التي أخذت في التطور منذ سنة ١٩١٤ . وكان السبب في صنع الآلة للخدمة المنزلية تصور الأيدي العاملة في هذا الجانب بأمريكا . فتحول هذا القصور إلى عدة اختراعات لمساعدة سيدة المنزل على أداء العمل فيه وتحريرها من مشاقه : فلم تعد تغزل .. ولم تعد تغسل . وتستخلص الزبدة من اللبن .. وحتى لم تعد تضيء القناديل بالغاز . فأى محرك كهربائي صغير أصبح يغطي كثيرا من الحرية للمرأة ، ويوجد بذلك عندها نراغا أكثر من أى شيء آخر .. وأخيرا في المجتمع الصناعى المعاصر لم تعد بحاجة الى الطبخ كذلك .

وكان أول مصنع سعى لتحرير المرأة من عمل المنزل هو : مصانع النسيج المعروفة بـ (Lowell Mills, Massachusetts) بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٢٠ . ونقلتها هذه المصانع الى حياة خارجية جماعية ، تعيش مع زميلاتها في بيوت مختلفة . وقد جاء التقدم العلمى والتكنولوجى ، فأفسح المجال للعمل الخارجى ، وهيا للمرأة الاستقلال الاقتصادى الذى انعكس بالتالى على علاقتها الجنسية ، وعلى الأسرة ، وعلى الولد ، وعلى المقاييس الأخلاقية ..

● وكانت تعتبر المطالبة بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة في بداية هذا القرن العشرين .. أضحوكة .. والمرأة التي كانت تطالب به كان يحكم عليها بأنها : « مترجلة » وتوصف بأنها راغبة في ارتداء السراويل ! .. كما كانت تتهم : بأنها تريد للرجل أن يدير شؤون المنزل ، ويرضع الأطفال ! .

وكان الأمريكيون يعتبرون حركة المطالبة بتصويت المرأة في الانتخابات شيئا مضحكا . وحتى بعد حصولها على حق الانتخابات لم تعامل اطلاقا في نظر السياسيين : على أنها مستقلة في ابداء الرأى ، بعدما لوحظ كثيرا أن رأيا يساوق رأى رجلها .

● وأصبح شعارها في التعليم : تعلم كأنك تعيش أبدا .. وعش كأنك تموت غدا ! ..

ويتعلمها .. وبتحررها في مختلف جوانب حياتها .. شغلنا كثيرا من الوظائف العامة في المجتمعات العديدة ..

ولكن الشيء الوحيد الذي لم تستطع حتى الآن أن تتحرر منه هو: الوحدة في سن الشيخوخة (١) .. وكذلك الشيء الأساسي في طبيعتها الذي لم تستطع أن تحتفظ به هو: أنوثتها ، فالمؤلف (٢) (James Laver) كتب (٣) تحت عنوان (A Short Answer to men) بمناسبة الاتجاه الجديد في تقصير ثياب المرأة :

« ... ان ملابس المرأة الجديدة تدل على ثورة كبيرة لم نر منها حتى الآن الا البداية . وما سجل التاريخ كله حتى الآن هو : أننا عشنا في ظل ما نسميه بنظام الأسرة وربها (Patriarchal System) ، ونحن كما يبدو صائرون الآن الى نهايته .. وداخلون في مرحلة أخرى تاريخية يضعف فيها ظل الأب ووجوده ، وتتقضى بدخولها على معظم ما لنا من تصورات عزيزة . »
« ان النساء يرون الآن زيادة في التحرر من البنية الباقية التي كانت للرجال غالبا .. انهن قد كسبن الحرية .. ولكن ففقدن بدون شك شيئا من أنوثتهن ، وكذلك من امتيازاتهن التي كان البعض منهن على الأمل يتمتع بها .
« هل ترون الآن دفع الثمن ؟ » .

واذن لا ينبغي ان يؤخذ جميع ما يوجد في المجتمع المعاصر من ظواهر : تصور علاقة الرجل بالمرأة .. على أنه يمثل المستوى الأخلاقي الذي يرتفع بالانسان عن وضع الذكر بالأنثى في عالم الحيوان .

وقد تكون المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام مكرهة بحكم العادة الاجتماعية ، أو بدافع ظروف المعيشة في الحياة .. بينما هي في الوقت الحاضر حرة مختارة . لأن التقدم العلمي والصناعي وفر لها استقلالها الاقتصادي .

... قد يكون الرجل اذ ذاك في مجتمع العرب قبل الاسلام مستغلا للمرأة ، ومنخذا منها موضعا لممارسة عضلاته القوية ، ومصدرا للنفع المادي فيها يدفع لقاء نكاحها لآخر ، على نحو ما تباع ويدفع فيها من ثمن اذا كانت

(١) ففي أمريكا يوجد ثمانية ملايين أرملة مقابل مليونين فقط من الأرمال . ومتوسط عمر المرأة يزيد عادة خمس سنوات عن متوسط عمر الرجل .
(٢) مؤلف عدد من كتب العادات والتقاليد ، وكان قبل ذلك خبيرا بمتحف فيكتوريا للفنون بانجلترا .
(٣) في صحيفة (The News of The World) عدد الأحد ٨ مايو سنة ١٩٦٦ .

ملكا ليهينه ، بينما هو في المجتمع المعاصر ينشدها ترفها في حياتها ، ومصاحبة له في أوقات فراغه ، كما ينشد الخمر فاصلا بين جد الحياة وهزلها ، وماضيها وحاضرها .

... قد تشارك المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام المرأة المعاصرة في أن تساير الغريزة الجنسية أو غريزة الأمومة فيها ، كي تحتفظ برجل معين وتنسب اليه في أسرة جديدة لها ، ترى فيه السند في الحياة ، فتسلك مسلكا أو آخر من المسالك السابقة .

ولكن هذا كله لا يعنى : أن صور العلاقات بين الرجل والمرأة التي من شأنها أن تتم بينهما بحكم الطبيعة البشرية ، تحفظ جميعها ما يجب من احترام في العلاقات الزوجية بينهما ، وتوفر لهذه العلاقة ما يصونها عن التدلّي والنزول الى مجرد « التنفيس » الجنسي . بغض النظر عما قد يستتبع وقت اللقاء بين الرجل والمرأة من امتداد للبشرية في صورة أطفال ، ثم من مسؤوليات نحو مستقبلهم .

ان الطبيعة البشرية هي الطبيعة البشرية عندما تنطلق وترفع عنها القيود والحدود . . وان الحضارة لا تختلف عن البدائية اذا ما وقفت عند التقدم المادى والعلمى والتكنيكي ، ولم تتجاوز به الى دائرة السلوك الخلقى والانسانى .

... وان الظواهر السلوكية التي نجدها الآن في العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع المعاصر وبالأخص في المجتمع العريق في الحضارة الصناعية وهو المجتمع الانجلىزى — تتم عن انطلاق الطبيعة البشرية واستخفافها بالحدود التي ارتضاها المجتمع يوما ما ، معيارا للسلوك الخلقى . . . وتتم في الوقت نفسه عن انقطاع الصلة بين التقدم الصناعى والعلمى والتكنيكي من جانب ، والتقدم الانسانى السلوكى من جانب آخر .

الفصل الثالث

الأسرة في فلسفة الإسلام ونظامه

وفي ضوء التمييز بين الجانبين .. وفي ضوء وجوب الاحتفاظ بالكرامة والاحترام للعلاقة بين الرجل والمرأة .. وفي ضوء ادراك المسؤولية الفردية لمستقبل البشرية نعرض موقف الإسلام مما كان قائما في الجاهلية . وهو يكاد يكون موقفه من ظواهر المجتمع المعاصر في السلوك الجنسي بين الرجل والمرأة .

ويبقى بعد ذلك : الكشف عما يراه الإسلام في شأن الاختلاف في الجاهلية والوقت الحاضر من « ضغط » العامل الاقتصادي الآن لحساب المرأة ، بينما كان على حسابها فيما مضى ... وهو الاختلاف الذي نشأ عن التخلف الاقتصادي في أحد المجتمعين ، والتقدم فيه في المجتمع الثاني منهما .

وحدة الانسان أساس الزوجية في الإسلام :

مما كان في الجاهلية أيضا صورة أخرى من صور الأنكحة اختارها الإسلام بعد تعديل أدخله عليها ، وجعلها وحدها أمرا مشروعاً في العلاقة بين الرجل والمرأة .

وعلى غرار ذلك أيضا : المجتمع المعاصر . فله صورة خاصة من الأنكحة يقرر مشروعيتها دون ما عداها مما تدخل فيه علاقة الرجل بالمرأة على نحو ما ذكرنا من ظواهر اجتماعية هنا تصور هذه العلاقة .

والنكاح الذي اختاره الإسلام وأقره : هو أن يخطب الرجل من الرجل أخته أو ابنته فيعطيه صداقا .. ثم يتزوجها بايجاب وقبول ، على مشهود من الآخرين .

وهذا هو النكاح الذى صادف أصول النبى صلى الله عليه وسلم من أبويه . . . الى آدم عليه السلام ، ويقول فيه : « خلقت من نكاح ، ولم أخلق من سفاح ، ومن لدن آدم الى أن ولدنى أبى وأمى ، لم يصبنى من سفاح الجاهلية شيء » .

فما عدا ذلك من الأنكحة . . . هو خارج عن الوضع السليم فى علاقة الرجل بالمرأة . . . ويعد زنا وسفاحا فى نظر الاسلام .

والنكاح المشروع يجب أن تتوفر فيه اذن :

● العلائية . ويستحسن حضور كبار القوم . ويستحب من أجل ذلك قبول الدعوة لحضور وليمة الزواج .

● واستئذان ولى امر المرأة ، لحمايتها من أخطار الاندفاع وراء رغبة جامحة ، ولتكريمها واعزازها بما يجعل مستواها الاجتماعى لا يقل عن مستوى الرجل ، أن لم يفقه .

● وإتمام القبول والإيجاب منها عن رضا واختيار بينهما لا يكره أحدهما أو كلاهما ، ولا يقبل من أحدهما أو كليهما رأى لم تتوفر له ظروف الحرية الشخصية العادية .

● وأصداق المرأة صداقا ، كى تشعر بأنها مطلوبة من الرجل ، وليست طالبة له ، مما يوفر لها حياءها الطبيعى وكرامتها ، التى تهترز حين تطلب هى الرجل كطرف له ايجابية أو فاعلية ، لنفسها كطرف آخر له سلبيته أو انفعاليته . . . فى زواج يقوم عليه بقاء النوع الانسانى ، بناء على اللقاء بين الفاعل والمستقبل فى أفراد الانسان .

وعقد الزواج فى الاسلام . . . هو عقد مدنى ، كشأن أى عقد آخر بين طرفين ، تراعى فيه مصلحتها ويقوم على تبادل هذه المصلحة بينهما .

فاذا انتهت هذه المصلحة بالنسبة لهما معا أو لأحدهما . . . وجب أن ينتهى العقد نفسه .

والتمسك عندئذ بفاعليته من أحد الطرفين هو تمسك الحاق ضرر بالطرف الآخر ، مما يبنى معه لصاحب الولاية العامة فى الأمر أن يتدخل لوقف الضرر .

. . . وليس عقد الزواج عقدا الهيا لا تنقسم عراه ، ويبقى ما بقيت لهما حياة ، وأن لم يبق بينهما ود أو سلام . . . هو عقد الهى على معنى أنه فقط يصور ما شرعه الله وأراده فى العلاقة السليمة بين الرجل والمرأة .

والطرفان في عقد الزواج هما : شخص المرأة وشخص الرجل ، وليس بضع المرأة من جانب ومهر الرجل وانفاقه من جانب آخر .
... إن المهر والنفقة أمران ستتبعهما قيادة الرجل ، وتقرضهما صلاحيته للقيادة .

اننا اذ نقرا قول الله تعالى :

« والله جعل لكم من انفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون » (١) . . .

... نجد أنه جعل :

الزوجية في ذاتها نعمة . والزوجية هي صلاحية الأفراد بين الناس ، عن طريق الذكورة والأنوثة . . للمزاوجة والالتقاء في علاقة بينهما .
... كما جعل ما يخرج عن الزوجية من البنين والحفدة نعمة أخرى ، وهي نعمة مشتركة بين الرجل والمرأة .

... وأخيرا جعل الرزق منه سبحانه وتعالى للأزواج : نساء ورجالا معا ، من الطيبات . . نعمة ثالثة . .

فلم يتفرد الرجل بفضل البنين والحفدة ، ولا بفضل الانفاق والمعيشة حتى تكون فحولة الرجل ويكون عطاؤه . . هو المقابل لبضع المرأة ، في عقد الزواج . فالرزق من الله ، وكل ما بينهما من الآله .

وفي الآية الأخرى :

« ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٢) . . .

... حدد القرآن الهدف من عقد الزواج ، وهو السكنى . والسكنى بمعنى الاستقرار والأطمئنان في الحياة لا تتم الا بمشاركة المرأة بطبيعتها والرجل بطبيعته . وهما اذن طرفا عقد الزواج .

ولو كان الأمر : أمر « بضع » للمرأة من جانب المرأة ، ومهر ونفقة من جانب الرجل . . لزال الاستقرار وزالت السكنى ، بعد أن تخف حاجة الرجل الى بضع المرأة .

... ان اقتران بضع المرأة لذي المرأة ، بالمهر والنفقة من جانب الرجل ، في تفكير بعض الفقهاء والشارحين لنظام الاسلام للحياة اليومية والاجتماعية

(١) النحل : ٧٢ . .

(٢) انروم : ٢١ . .

.. هو اقتران مادي ، لا ينهض ان يكون آية من آيات الله ونعمة من نعم الله ،
التي يسوقها دليلا على خالقيته واستحقاقه الربوية والعبادة من الانسان .

ويسىء بعض شراح الفقه الى الاسلام في معالجتهم الشئون الزوجية ،
عندما يقفون بنظرتهم عند تبادل المنفعة المادية وحدها في تكافؤ العلاقة
الزوجية ، ويجعلون واجبات المرأة واجبات الرجل تقابلا يخضع فحسب
للمعيار الاقتصادي والمادي في الخدمات والائفاق . وذلك عندما يشرحون قوله
وتعالى : **« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف »** (١) .

ويحسن الامام الشافعي اذ يجوز للأُم وهي في علاقتها الزوجية مع زوجها
ان تأخذ من الزوج أجره على ارضاع الولد المشترك بينهما ، فهذا يدل دلالة
واضحة على ان التكافؤ والتقابل المادي لم يكن أصيلا في عقد الزواج كهدف
أساسي . وقد أخذ الشافعي جواز ذلك من عموم قوله تعالى : **« وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف »** (٢) . ولم يقصر التوضيح في الآية على
المطلقات ، على نحو ما قد يقضى به السياق .

وترى الشيعة الامامية أيضا : انه لا تجبر الحرة على ارضاع ولدها .
وللحرة الأجره على الأب ان اختارت ارضاعه .. وكذا لو أرضعته خادمته ؛
ولو كان الأب ميتا فمن مال الرضيع .

فمقتضى التقابل في الخدمات والائفاق ان ترضع الأم ولدها مقابل ما ينفق
على الولد وعليها من زوجها وهو أبو المولود ، ولا ينبغي لها حينئذ ان تأخذ
أجرا زائدا على ذلك بعد الائفاق عليهما . فتجوز ذلك لها في نظر الشافعي ،
وكذا في نظر الشيعة الامامية .. يجعل التكافؤ المادي في العلاقة الزوجية
أمرا وراء الهدف الأسمى .. وهو السكن والاطمئنان في العلاقة الانسانية
بين الزوجين .

... نعم ان السكن والاطمئنان قد يتوقف على المشاركة في الجانِب
المادي في حياة الزوجين ، فبقدر ما يسمى الرجل الى تحصيل الرزق وتكاليف
المعيشة له ولزوجه وأولاده ، يجب ان تسعى المرأة في تخفيف أعباء الحياة ،
وحل بعض مشاكلها المادية بما تقدمه من خدمات لصالح زوجها وأولاده .

... ولكن الذي يجب أن يتضح أولا ، هو : ان الجانب الانساني قبل
انجانب المادي .. هو هدف الزوجية في الاسلام ، وهو العامل الرئيسي في

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

(١) البقرة : ٢٢٨ .

النسكن والاستقرار ، الذى عد نعمة من نعم الله ، بما خلق الذكر والانثى بين الناس .

وعندما تذكر الآية القرآنية الكريمة الأخرى :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

... أن الإنفاق من الأموال فى جانب الرجال ، كسبب من أسباب وضعهم القيادى فى الأسرة .. لم تذكر ذلك لتجعل التكافؤ والتقابل فى العلاقة الزوجية تكافؤًا وتقبلاً مادياً : ينفق الرجل المال ، وتقدم المرأة الخدمات ، بنا فيها المنفعة الجنسية للرجل !

... وإنما تشير هذه الآية فحسب : الى أن الوضع القيادى للرجل فى الأسرة ، وما يستتبعه من تحمل الأعباء المادية والقيام بالمسئولية الأدبية إزاءها ، يتطلب فى الميراث أن يكون نصيب الذكر على الضعف من نصيب الانثى ، كما قضت الآيات السابقة على هذه الآية ، وفصلت أحكام الموارث .

ولذلك لم تغفل الآية طبيعة الرجل ذاتها — وهى أحد طرفى العقد فى الزوجية — من أن تكون خصائصها ذات أثر كذلك فى الوضع القيادى له ، وفى قوامته فى الأسرة . وهى خصائص تتصل بالجانب الانسانى الذى هو مستهدف هدفاً أصيلاً فى عقد الزواج .

وكذلك عندما تشرح الآيات الآتية فى قوله تعالى :

« فما استمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما نراضين به من بعد الفريضة » (٢) .

.. وفى قوله :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنينا مريئا » (٣) .

.. وفى قوله :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتن إحداهن قنطاراً ، فلا تأخذوا منه شيئاً ، تأخذونه بهتاً وإثماً مبيناً . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ، وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً » (٤) .

(٣) النساء : ٢٤

(٤) النساء : ٢٠ ، ٢١

(١) النساء : ٣٤

(٢) النساء : ٤

... عندما تصرح الآيات هذه بوجوب اعطاء المهر للمرأة ، وبتسوية هذا المهر اجرا ، وبجعله مقابلا للاستمتاع ، مما قد يفيد ان العلاقة في عقد الزوجية علاقة مادية ، وأنها تقوم على العوض المادى من جانب الرجل وجانب المرأة على السواء . . . عندما تصرح هذه الآيات بذلك تقصد الى اقرار عرف كان موجودا ، وهو المهر ، بعد أن حوله الاسلام من معنى « الثمن » الى معنى « التعبير » الخالص عن الرغبة في طلب المرأة ، محافظة على كرامتها ، ثم الى عدم المساس به والمساومة عليه حتى لا يصير من جديد انى معنى الثمن ..

« والتعبير » عن الرغبة في طلب المرأة فيما يعرف بالمهر : كما يكون في الاسلام بأمر مادى ، يكون فيه كذلك بغير مادى . ويروى سهل بن سعد :

« ان امرأة جاءت انى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله . . . جئت لأهب لك نفسى ، فنظر اليها رسول الله فصعد التظر اليهنا وصوبه ، ثم طاطأ رأسه . فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست . فقام رجل من أصحابه ، فقال : يا رسول الله . . . ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها ؟ فقال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله يا رسول الله . فقال : اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئا ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئا . فقال : انظر ولو خاتما من حديد ! فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد . ولكن هذا أزارى ! فلما نصفه . فقال رسول الله : ما تصنع بازارك ؟ . . . ان لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وان لبسته لم يكن عليك منه شيء . فجلس الرجل حتى طال مجلسه . ثم قام فرآه رسول الله موليا . فأمر به فدعى . فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا ، وسورة كذا ، عددها . قال : أتقرؤهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ! زوجتكما بما معك من القرآن » .

وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم من حفظ هذا النصحابى لبعضن سور القرآن الكريم ومن امكن افادة المرأة منه . . . مهرا لها ، يتوم مقام أى شىء مادى يمكن أن يعد تعبيراً عن الرغبة فى الزواج بها . . .

وتعليم جزء من القرآن هنا كان اذن مهرا للزوجة فى عقد زواجها . وليس ذلك بأمر مادى . اذ القصد من القرآن فى قرأته وحفظه هو الهداية به فقط ، ولن يكون وسيلة من وسائل الاحتراف به والاستئجار عليه ، الا اذا ضعف ايمان المسلمين به وبعثوا عن اللقاء على تعاليمه . واكتفوا بترتيله واتخاذة أحجية ودواء للعلل البدنية ، مع أنه جاء لشفاء النفوس والعقول ، وذلك الاحتراف لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا جاء تعبير القرآن في هذه الآيات عن المهور: « بأجور » .. فذلك هو الوضع اللغوي في تسمية المقابل أيا كان شأنه لشيء ما ، على نحو ما جاء في آية أخرى :

« فأما الذين آمنوا و عملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله » (١) .

فليس بمتعين : أن يكون المقابل على الايمان والعمل الصالح أمرا ماديا .. بل ربما يكون أسمى من ذلك ، وهو رضاء الله ومحبتة . ومع هذا الاحتمال نسمى : المقابل للايمان والعمل الصالح « اجرا » .

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار : أن أسلوب القرآن ، ككتاب دين ، يجب أن يساير منطق الكافة من الناس . وهو منطق يميل الى الحسن في التعبير والتشبيه في لغة التخاطب . إذ هو لهداية الناس جميعا ، وليس وقفنا على أرباب المنطق الخاص ، وهم المفكرون والعلماء . ثم جاء كذلك بلغة العرب وأسلوبهم في التفاهم ، وقد كان طابع حياتهم هو الطابع الحسى .

وإذن ليس بلازم في استخلاص أهداف الرسالة الاسلامية من القرآن انكريم أن نقت ونجمد عند حرفية التعبير والنص . بل قد يؤخذ التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى على ضرب من المجاز ، أو الكناية .

وإذا أوجبت الآية الأخرى في أحكام العلاقة الزوجية :

« وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

.. نصف المهر للزوجة التى طلقت قبل الدخول بها ، فهل ما أوجبتة كان مقابلا لشيء مادي من جانب الزوجة انتفع به الزوج ؟ أم أن ذلك بالأولى تعبير عما يحفظ للمرأة كرامتها ، فلا ترد كما ترد التلعة في عقد البيع الى صاحبها ؟ .

ولهذا المعنى حثت الآية نفسها على أن تتنازل المرأة أو يتنازل الرجل عما هو حق لأيهما ، كى يكون هناك سماحة ومرؤة واحسان . وعدت هذا التنازل من جانب الزوج إذا قام به تقوى واحسانا ، وقربى الى الله وفضلا ، على نحو ما تقول : **« وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم »** .

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(١) النساء : ١٧٣ .

- وباختيار الاسلام لصورة النكاح التي أقرها
- ويتعدى المهر من معنى الثمن في الجاهلية الى معنى الشمار والتعبير عن رغبة الرجل في طلب المرأة ، لتكون شريكة له في حياته .
- ويتحدد هدف الزوجية بالسكن والاستقرار والاطمئنان في الحياة البشرية .
- ويجعل عقد الزواج عقدا مدنيا تتوفر فيه الحرية والاختيار للطرفين ، ويبقى ما بقيت الشركة ماهرة بين الاثنيين ، وينتهي عندما يؤدي الى ضرر لأحد الطرفين أو لكليهما ،
- ويطلب العلانية فيه والشهادة عليه ،
- وباختيار الرجل من بين طرفي الزوجية ليكون المواجه الأول لمسئولية الأسرة في بقائها واستمرارها ولوقايتها من الأضرار .
- بذلك كنه أقر الاسلام « الاعتبار البشري » كما تطلبه طبيعة الانسان عند الذكر والانثى :
- فلم يحل الاسلام دون اتصال الذكر بالانثى في علاقة جنسية ، ويرفع بذلك الانسان فوق طبيعته البشرية
- ولم يسمح بأن تمتهن المرأة بحكم عادة وجدت ، أو بسبب تفوق الرجل في قوته البدنية
- وخلق الجو النفسى في علاقة الرجل بالمرأة ، الذى يجعل المشاركة بينهما بناءة في الحياة ، ويقيم أسرة ترعى أطفالها في ادراك تام لمسئوليتها ، ووعى نافذ بمستقبلهم .
- وما عدا ذلك من انحكة الجاهلية طرحه والقاه بعيدا . لأنه يفتوى :
 اما ، على امتهان المرأة وجعلها موضع مسلومة ،
 أو على الاستخفاف بانصلة الزوجية وقصرها على التنفيس والمتعة الجنسية ،
 أو على اهمال لما يأتى عن هذه الصلة من أولاد ، والفض من تيممهم ومستقبلهم .
- وقد انتهى الاسلام الى تلك الصورة في العلاقة بين الرجل والمرأة التي أقرها ، وجعلها الزواج المشروع ، بعد أن روض العرب على التغيير والنخلى عن عادات أصبحت طبائع ثابتة لهم ، وعندما أثبتت التجارب في المجتمع

الجديد ، وهو المجتمع الاسلامى . ان الركون ولو لفترة اخرى اى ممارسة بعض صور هذه الانتكحة سيضر بسلامة هذا المجتمع الجديد ذاته ، وربما يعود به مرة اخرى الى المجتمع السابق عليه ، بما له من قيم ، وبما ساد فيه من معايير .

وتلك كانت سنة الدعوة الاسلامية : ما أخذ بنفوس الناس وأصبح عادات لازمة ، يحارب بعضهم بعضا من أجل الإبقاء عليها أو من أجل ممارستها . . . تسلك الدعوة مسلك التدرج في التنبيه الى أخطاره . . حتى اذا ما دنا الوقت المناسب للتفويض ، حزمت الدعوة أمرها وحرمت ما تبغى تحريمه الى الأبد ، وفي غير رجعة وتزدد .

ظاهرة ومثل لذلك فيما اعتاده مجتمع الجاهلية في صلة الرجل بالمرأة ، مما كان معروفا في الوقت بفكاح المتعة :

فقد أبيحت المتعة أول الأمر ، على ما يروى عن عبد الله بن مسعود ، أنه قال : « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس معنا نساء . فقلنا : ألا نخشى ! . فنهاننا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد : أن ننكح المرأة بالثوب الى أجل » . . وهى رواية متفق عليها .

وكانت اباحة المتعة رخصة — كما جاء بلفظها في الحديث السابق — مما يؤذن بعدم اتجاه الاسلام الى اقرارها ، كتاعدة لها حكم الدوام والاستمرار ، بل ان اباحتها كانت مرهونة بظرف معين وبأجل خاص .

ولذا يحكى : أن الترخيص بها كان في ثلاث غزوات فقط ، على اختلاف في تحديدها . قيل ، أنها : خيبر . . وحنين . . وفتح مكة . وفي هذه الغزوة الأخيرة كان تحريمها الى الأبد ، كما يروى عن سيرة الجهنى : أنه غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وقال : « فأتينا بها خمسة عشر يوما . . فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء . . الى أن قال : فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وفي رواية أحمد ومسلم عنه : أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « انى كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، **وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة** ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » .

ويعلق الحازمى — كما ينقل صاحب نيل الأوطار — على حديث عبد الله ابن مسعود السابق بقوله في الناسخ والمنسوخ :

« وهذا الحكم كان مباحا مشروعا في صدر الاسلام . وانما اباحه النبي صلى الله عليه وسلم للنسب الذي ذكره ابن مسعود في حديثه . وانما يكون ذلك في أسفارهم . ولم يبلغنا أن النبي اباحه لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهاهم عنه غير مرة . ثم اباحه لهم في أوقات مختلفة ، حتى حرمه عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وسلم . وذلك في حجة الوداع . وكان تحريم — تأبيد .. لا توقيت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة ، الا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة .

ويروى أيضا عن ابن جرير — فقيه مكة — جوازه « (١) » .

وما يعلق به الحازمي هنا من : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهاهم عنه غير مرة ، ثم اباحه لهم في أوقات مختلفة .. الى أن حرمه تحريما نهائيا ، يصور « مرحلة الانتقال » . وهى عادة ، مرحلة يدور فيها الأمر بين النفسى والاقبات ، والتحرير والتطيل ، حسب الضرورة ومدى الحاج الحاجة ، حتى تخرج النفوس عن الفها وتتقبل ما هو ضد له .

وإذن ليس بين تكرار الحل والمنع تخبط أو تضارب .. وانما هو التربية التى تكون عادة بدل عادة أخرى .

... وقيل : ان الترخيص بالمتعة تجاوز عهد الرسول ، وعهد أبى بكر ، الى آخر أيام عمر . ويروى ذلك ابن حزم في كتابه : « المحلى » .. نقلا عن جابر ، وهو : أن التحليل كان مدة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومدة أبى بكر ، ومدة عمر الى قرب آخر خلافته . وانكرها عمر إذا لم يشهد عندها عدلان فقط .

ويروى مسلم عن جابر أنه يقول : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر ، والشعير ، الأيام ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث » .

... وقيل في مواجهة الترخيص المؤقت بنكاح المتعة ، سواء أكان التوقيت على عهد الرسول فقط أم امتد الى آخر عهد عمر : انه صورة أخرى من صور النكاح المشروع في الاسلام له نظامه الخاص ، وبقى في الأمة الاسلامية ما بقى أى مبدأ اسلامى فيها . والقائل بذلك هم فرق الشيعة ، ومن بينها الامامية .

وصاحب المختصر النافع في فقه الامامية من الشيعة يخطط لنظام هذا الزواج ، فيذكر :

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٤٦ .

يستمتع بهن في وقت واحد . وليست هناك حرمة لبنت الأخ أو الأخت في الجمع بين أية منهما وبين عمتها أو خالتها ، إذا أذنت ، وليست هناك حاجة الى أذنها في العزل عنها .

... والطابع في العلاقة بينهما طابع مادي صرف : إذ اخلت المرأة بشيء من المدة المتفق عليها بينهما ، قاصها الزوج مما أعطاه من مهر ، ولو اشترط أن تكون متعنه بها في غير فرجها أخذ بشرطه ! .

... والولد الناتج عن هذا العقد لو نفاه أبوه انتفى ، ولم يلحق به نسبه .

... ويبقى بعد ذلك سؤال يقتضيه منطوق هذا النظام ، ولكن ربما لا يسعف في الجواب عليه النقل عن القائلين به كمبدأ مستمر في حياة المجتمع ، وهو :

الا يجوز للمرأة أن تجمع في مدة المنعة بين رجلين فأكثر ، طالما ينتهي عقده أخيراً الى مدى « الاتفاق » بين الرجل والمرأة فحسب ؟

في اعتقادي : أن هذا النوع من الزواج تبرير مقنع للزنا . وفي الوقت نفسه هدم لاستقرار الأسرة واحتقار شنيع للمرأة ، حيث تجعل من فرجها أو دبرها بضاعة تبيعها لمشتريها بقدر ، وعلى فترات !! .

... ان الذين يتحدثون عن حرية المرأة في الوقت الحاضر في المجتمعات الحضارية الصناعية بسبب العامل الاقتصادي واستقلالها اقتصادياً عن الرجل ، لا يطلبون لها في علاقتها بالرجل ، أكثر من هذا العقد . لأنهم ينظرون الى : ممارسة متعة « الجنس » في الدرجة الأولى في علاقة المرأة بالرجل .

وطالما لم تعد هناك حاجة للانفاق من أيهما على الآخر ، فلا ينبغي أن تكون هناك قيود في عقد الزواج وراء الرغبة الشخصية التي بيدهما كل من الاثنين .

قد يروي الشيعة أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك . ولكن الشيء الذي يجب أن نقف عنده في هذا الشأن هو : رفضهم الأحاديث الأخرى التي يروونها الصحابة ممن ليسوا من بيت النبوة ، لأنهم مجرحون في نظرهم ، طالما لم يقرروا استحقاق علي رضي الله عنه للخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وأقرروا قبله خلافة أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان .

والعصبية إذا دخلت مجال المناقشة العلمية لا تستهدف الحقيقة في ذاتها ، وإنما تلجأ الى التشيع وتبرير اتجاه الطائفة ، واختلاق الأسانيد لتدعيمه .

... وفي اعتقادي أيضا : أن البيئة القديمة بما كان لها من فلسفة ومذاهب دينية قديمة من زرادشتية ، ومزدكية ، ومانيوية ، لم تبعد تأثيرها عن فهم الإسلام وشرحه في المنطقة التي تشيعت . وكان « مزدك » كما يروى الشهرستاني(١) :

« ينهى الناس عن المخالفة ، والمباغضة ، والقتال » .

« ولما كان وجد ذلك انما يقع بسبب النساء والأموال ... أحل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما ، كاشتراكهم في الماء ، والنار ، والكلأ » .

ونظام زواج المتعة ، كما يحكيه صاحب المختصر اثناع في فقه الشيعة الإمامية ، هو أقرب الى احياء روح الشيعوية في النساء ، والاستمتاع بهن ، بغية المتعة الجنسية فحسب ، كما أراد مزدك ... هو أقرب الى ذلك من أن يكون اسهاما في تكوين أسرة ، لها مسئوليتها في الحياة من أجل مجتمع قوى متماسك ، كما يريد الإسلام .

وإذا عرف العرب قبل الإسلام نكاح المتعة فلم يصل به الأمر عندهم الى أن يكون على هذا المستوى . لأن هذا المستوى لا يعرفه الا شعب متزرف غلبت عليه ضرورات الحضارة المادية . وقد كان هذا الشعب من شعوب الحضارات الماضية ، وليست القبائل العربية في بداوتها وعرفها السسناج في الحياة .

وآن الوقت لأن تدرس العوامل التي أثرت في الفقه الاسلامي — دراسة علمية ، أكاديمية — وهذه العوامل بطبيعتها أجنبية عن الإسلام الذي يصوره القرآن : سواء أكانت مصادر تلك العوامل ، هي : البيئة الفارسية أو الرومانية ، أو الاغريقية .

والقصد من ذلك : الوصول الى تنقية الأحكام الفقهية التي توحى بها المبادئ الاسلامية احياء مباشرا ، وجعلها وحدها معبرة ، عن رأى الإسلام . وعندئذ ستضيق الفجوة في الخلافات ، وتجتمع الأمة على كلمة واحدة واتجاه موحد .

وهذه الغاية نفسها استدعو أيضا الى : اعادة النظر في تعقيد القواعد النحوية والبلاغية ، ووضع المفاهيم والمدلولات في القواميس للألفاظ العربية وبالأخص القرآنية منها ، طبقا للأعراف العربية وحدها وتنحية ما تأثر منها بالبيئة الفارسية في خلق بعض المذاهب الاسلامية . فلم يعد خافيا أن العلوم

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ٦٣٢ ، مطبعة الأزهر ١٩٥١ .

العربية ، والقرآن في تفسيره ، قد خضعت للنزعة الطائفية .. واصبح كتاب الله يخرج حسب النزعات في الاعتقاد واستنباط الأحكام .

واذ سمح بعض المفسرين للقرآن الكريم ، لأنفسهم أن يأخذوا نكاح المتعة من مثل قوله تعالى : **« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة »** (١) . . . أو حاولت الشيعة القائلة به ان تستخلصه من هذا القول ، فان ذلك يكون من باب حمل النص على ما أريد له . . ولم يك من باب ترك النص يدلى بما يريد هو . .

. . . ان هذه الآية القرآنية جاءت في زواج تم بالفعل ، ولم يسم ويحدد فيه مهر ، واستمرت الزوجية مع ذلك قائمة . فلكي لا يكون استمرار الزوجية عاملا يظن معه اسقاط حق الزوجة في المهر ، عبرت الآية عن « النكاح » الذي هو التعبير المألوف للقرآن عن الزواج بـ « الاستمتاع » . . حثا على اعطاء المهر وأدائه ، رغم قيام الزوجية واستمرارها . . بذليل ما جاء في آخر الآية : **« ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ، ان الله كان عليهما حكيما »** (١) .

فان هذا التعقيب يشير الى الترخيص للزوج في أن يقبل من زوجته ما تنازل عنه من المهر كلا أو بعضا بعد حصولها عليه ، أو على الأقل بعد احقاتها اياه من قبله . على نحو ما جاء في قوله : **« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا »** (٢) . . . اذ ليس من المعقول ان يكون هناك تراض بين الزوجة والزوج على التنازل عن المهر كله ، أو بعضه وهي لا تملكه ، أو على الأقل ليس لها حق متعلق به !

. . . ويشبه ذلك ما جاء في حق الزوجة في نصف المهر ، اذا طلقت قبل الدخول بها ، من قوله تعالى : **« وان طلقتهوهن هن قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير »** (٣) . . .

فلكي لا يكون تطليق الزوجة قبل المساس والدخول بها سببا يظن معه اسقاط حقها في المهر أيضا . . أعلن هنا عن حقها ، ثم ترك الأمر لارادتها فتعفو عنه ، أو لاحسان زوجها ومروءته فيعفو عن النصف الآخر الباقي الذي له . وجعل هذا التصرف الأخير أقرب للتقوى التي هي : الابيان ، والاحسان معا .

(٢) النساء : ٤

(١) النساء : ٢٤

(٣) البقرة : ٢٣٧

فوجه الشبه بين الوضعين : أن هنا وهناك أمرا قد يحتمل شأننا أنه مبرر لاسقاط حق الزوجة في المهر ، أو الماطلة فيه ، وهو استمرار الزوجية في الأولى ، وانهاؤها قبل الدخول بها في الثانية .

وكان الحكم في الوضعين مما هو : اقرار حق الزوجة على الرجل اقرارا لا شبهة فيه . ثم كان بعد اقرار حقها قبل الزوج ترك الشأن للاتفاق الفائم على الرضا والمشئنة بينهما . سواء في تنازل الزوجة عن حقها ، أو في تنازل الزوج عن حقه .

وفي حالة ما اذا قام الزواج بالايجاب والقبول بين الزوجين ، دون أن نكون هناك تسمية للمهر فيه ، وطلقت الزوجة قبل الدخول بها ، فانا نجد القرآن يعبر عن حق الزوجة في المهر بما يصفه : « بالمتعة » . فتذكر الآية الكريمة :

((لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين)) (١) .

كما تذكر الآية الأخرى :

((ياأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا)) (٢) .

... ثم يستخدم القرآن كلمة : « المتعة » أيضا ، لا بديلا و عوضا عن المهر ، ولكن تعبيرا عما يشعر الزوجة بوقوف زوجها معها في شدتها ومحنتها بسبب فراقها فتقول الآية :

((وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين)) (٣) .

والمرأة التي طلقت قبل الدخول بها لها نصيبها في المهر ، والأخرى التي طلقت بعد الدخول بها لها المهر في البداية ، و « المتعة » في النهاية .

وبالنظر في المواطن القرآنية التي جاء فيها « الاستمتاع » و « المتعة » — وهما من أصل واحد ، وهو المنفعة — يلاحظ أن المطلوب : هو الوقوف بجانب المرأة ، لما لها من وضع خاص يستحق هذا الوقوف بجانبها :

فالمرأة التي هي في علاقة زوجية بالفعل ، ومستمرة مع زوجها في هذه

(٢) الأحزاب : ٤٩

(١) البقرة : ٢٣٦

(٣) البقرة : ٢٤١

العلاقة ، ولم يحدد لها مهر عند قيام الزوجية بينهما . . . تستحق الوقوف بجانبها ،

والمرأة التي طلقت وفارقت زوجها ، دخل بها أو لم يدخل . . تستحق أيضا الوقوف بجانبها .

أما الأولى فلمسالمتها وانقيادها ،

وأما الثانية فلمحنتها وظرفها الخاص ، وهو أشق طرف على المرأة في حياتها .

والفرق بين « الاستمتاع » و « المتعة » في الاستعمال في التعبير هو : أن « الاستمتاع » في جانب الرجل و « المتعة » في جانب المرأة . أن المتعة منفعة تصل الى المرأة . . بينما الاستمتاع منفعة تلحق الرجل .

وحرص القرآن اذن على احقاق حق الزوجة في المهر ، ايا كان وضعها : ادخل بها أو لم يدخل ، طلقت أم لم تطلق ، طالما تم الايجاب والقبول بينها وبين زوجها . . هو الذى ادى الى التفضيل على نحو ما جاء في آياته العديدة ، وادى أيضا بالتالى الى اختلاف التعبير بالنيكاح ، والاستمتاع والأجر ، والمتعة .

● فإذا لم يعين المهر وطلقت قبل الدخول بها سمي القرآن ما يجب على الزوج أدائه ، لها باسم : « المتعة » . . وكذلك اذا ما طلقت لها مهر .

● وإذا تم الزواج بينهما بالفعل ، ولم يعين ويقدر لها مهر في عقده ، واستمرت الزوجية ، سمي القرآن الزواج : استمتعا ، لا نكاحا ، ويؤخذ ذلك ما جاء عن ابن عباس أنه قال :

« جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان امرأتى لا تمنع يد لا مس . قال غريها — أى طلقها — قال : أخاف أن تتبعها نفسى ! قال : فاستمتع بها » . فشكوى الرجل من ضعف ارادة زوجته اذ هى لا ترد طالبا ، سواء : فى نفسها أو فى مال . فأشار الرسول بتطليقتها . فلما كان ذلك يعجز على زوجها ، نصحه بالابقاء عليها فى زواجه بها . وعبر عن الاستمرار فى العلاقة الزوجية « بالاستمتاع » . ولم يقصد به نكاح المتعة على نحو ما كان فى الجاهلية ، أو ما عليه الآن فى تصوير الشيعة .

والتعبير بالمتعة من قبل ، والتعبير بالاستمتاع هنا ، وهما معا من معنى المنفعة . . للاشعار بوجوب الأداء . وتطمين النفس على ما يؤديه صاحبها . لأن ما يؤدى عندئذ ينطوى على منفعة متبادلة .

● وفيما عدا هذه الحالة الأخيرة يسمى القرآن الزواج : « نكاحا » .
كما يسمى المهر في جميع حالاته الأخرى : « أجرة » .

وليس اختلاف التعبير في القرآن اذن عن الزواج مرة : بالنكاح ،
وأخرى : بالاستمتاع ، لوجود نوعين مشروعين في علاقة الرجل بالمرأة :
أحدهما النوع غير المنقطع ، وهو الذي أقره الإسلام ودرج عليه جميع
المسلمين . وثانيهما النوع المنقطع وهو نكاح المتعة الوقتية ، على ما تصوره
الشيعة .

والتعبير بالمنقطع وغير المنقطع هو تعبير الامامية من الشيعة .

* * *

ان الإسلام في اقراره للعلاقة بين الرجل والمرأة لا ينبغى له أن يرتفع مرة
الى سمو الوحدة الانسانية فيلحظ جانبيها المادى والمعنوى معا . . . العضوى
والروحى مرة ، ثم يدنو مرة أخرى الى الجانب العضوى والمادى منهما وحده .

يوم أن اختار الإسلام صورة العلاقة بين الرجل والمرأة استهدفها
انسانية بشرية : فيها الروح والبدن ، ورسم في هذه العلاقة ما يبقى على
التوازن بينهما ، دون السقوط الى جذب الثقل منهما وهو البدن ، ودون
التجرد الكامل الى الخفيف الآخر ، وهو الروح .

والسلامة في فهم الإسلام : هى التلمذة لقرآنه ، وتقبل ما يوحى به .

والانحراف في فهمه : هو تبييت الرأى من قبل ، واكراهه بعد ذلك على
أدائه .

ووحدة الانسان اذن مستهدفة في العلاقة الزوجية : لا البدن وحده ،
ولا الروح وحدها ، إنما الطبيعة البشرية « ككل » بما فيها من ازدواج الغريزة
والعقل . . . هى مناط التركيز والمشروعية في علاقة الرجل بالمرأة وهذه الطبيعة
نفسها ، بما فيها من هذا الازدواج من جانب آخر . . . هى المقياس الذى يختبر
عن طريقه الرأى : أهو قريب من الإسلام أم بعيد عنه . فأى رأى غلب أحد
انجانبين على الآخر ، بحيث يعرض الثانى منهما للاهمال أو النسيان . . . فهو
رأى بعيد عن الإسلام .

مستقبل الزوجية . . . يتقرر من نقطة البدء :

والطريق السليم في معالجة مشاكل الحياة الانسانية من الوجهة
الإسلامية اذن ، هو : رعاية هذه الطبيعة المزدوجة في ازدواجها .

فلكى يتجنب كثير من المشاكل التى تعترض الملامة والتوافق بين طبيعتى

الرجل والمرأة في مستقبل العلاقة الزوجية ، يجب أن يراعى هذا الأزواج في طبيعة كل منهما : عند اختيار أحدهما للآخر . أى يجب أن يراعى الجانب الانساني المتمثل : في الخلق والسلوك والتفكير ، مع الجانب المادى المتمثل : في الشكل والاستطاعة البدنية .

وهذه الرعاية نفسها هى التى تملى ما أسلفنا فى تصوير حدود الزواج المشروع فى الاسلام من :

● الاختيار والمشئة لكل من المرأة والرجل .

ولذا : يروى أحمد وابو داوود وابن ماجه ، والدارقطنى عن ابن عباس : « أن جارية بكرا أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهما زوجها وهى كارهة . فخيرها النبى صلى الله عليه وسلم » .

ويعلق صاحب نيل الاوطار بقوله :

« وظاهر أحاديث الباب — باب اذن المرأة فى الزواج — أن البكر البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العتد » . وأما الثيب فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذى زوجها الأب أو غيره .

« والظاهر : أن استئذان الثيب ، والبكر ، شرط فى صحة العتد ، لردده عليه الصلاة والسلام لنكاح خنساء بنت خدام الأنصارية :

« أن أباهما زوجها — وهى ثيب — فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله فرد نكاحها » .

ويروى عن ابن عباس أيضا قوله :

« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن فى نفسها واذنها صماتها » .

ويروى ابن ماجه ، وأحمد ، والنسائى ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال :

« جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبى زوجنى من ابن أخيه ليرنع بى خسيسته . قال : فجعل الأمر اليها . فقالت : قد أجزت ما صنع أبى . ولكن أردت أن أعلم النساء : أن ليس الى الآباء من الأمر شيء » .

ودخول الولى من أب أو أخ فى زواج البنت أو الأخت . . هو للاستثناس فى الرأى . فالبكر ، وهى لم تدخل بعد التجربة فى علاقة الرجل ، ربما عند

الاختيار يغيرها الجانب المادى فى الرجل ويصرفها عن الجانب النفسى والفكرى فيه . . . وعن انجانب الاخلاقى والسلوكى المرتبط برجولة الرجل ومروءته وشعوره بالمسئولية . . . فهى فى حاجة ملحة الى ان تتعرف رآى أعز شخص لديها من الرجال ، فى رجل ، له معهم طبيعة مشتركة ، وهم لذلك — وللصلة الوثيقة بها — أقدر منها على تعرف الخطوط العسامة لهذه الطبيعة الخاصة بالرجل .

. . . ولم تكن مشاركة الأب أو الأخ للاستئثار بشئون المرأة فى الزواج . لأنها هى التى ستعيش مع الرجل فى حياة واحدة وجو واحد ، وهى التى أيضا ستفعل بتجربة الحياة الجديدة ، سلبا وإجابا . ولذا يقتضى المنطق — وذلك هو ما جاءت به الأحاديث السابقة — أن يكون لها الاختيار ، وأن تكون صاحبة القول الفصل .

. . . ويعد من الغلو ، وهو قريب أيضا من الانحراف عن الاسلام ، أن تجرد المرأة من الرأى فى علاقة تخصها ، أو تستقل هى أيضا به ، فى خفيه وبعد عن الأب العاقل ، والأخ المتزن . لأن النتيجة ضارة فى كلتا الحالتين ، وضارة بها وحدها .

وقد نهى الاسلام عن عرف كان شائعا فى الجاهلية . وهو منع المطلقات من أن يتزوجن مرة أخرى فنقول آية البقرة :

(وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن — (تمنوهن) — أن ينكحن أزواجهن — (الجدد) — إذا تراضوا بينهم بالمعروف) (١) .

وهذا النهى استهدف تحرير مشيئة المرأة فى علاقتها الزوجية . وإذا كان « العضل » وهو المنع من الزواج للمرة بعد الأولى نهى عنه الاسلام فى هذه الآية صراحة بالنسبة للمرأة التى سبق لها الزواج ، فهو منهى عنه بالتفاس الأولى بالنسبة للمرأة البكر .

والمسلم ، أباً ، أو أخاً ، مطلوب منه تطبيقا لهذه الآية عندما يؤخذ رأيه فى زواج ابنته أو أخته أن يتجنب فكرة : « العضل » وهى منع البنت من الزواج ، لمصلحة اقتصادية تعود عليه مثلا . . . كأن كانت تسهم فى نفقات الأسرة ، أو تقوم بخدمة منزلية لها ، أو ترعاه وترعى شئونه البيتية .

وفى الوقت الذى حررت فيه هذه الآية مشيئة المرأة فى اختيار زوجها ، رفعت مستواها الانسانى أيضا ، فلم يعد يحتفظ بها بعد طلاقها بعيدا عن رجل آخر فى علاقة زوجية جديدة ، احتراما لفراش زوجها الأول . لأن لها طبيعتها

(١) البقرة : ٢٣٢

الإنسانية المستقلة ، وليست ملحقة بطبيعة الرجل ، لا تفارقه ، طالما اتصلت به مرة ما ، ثم تتحمل آثاره حيا وميتا على السواء .

وهذه المشيئة التي تقررت للمرأة في الاسلام ، وقد كانت من قبيل مسلوية تحت أعراف المجتمع السابقة ، بجانب الاختيار والمشيئة التي حرص الرجل على ممارستها من طبيعته ولم يغلب عليها في مواجهة المرأة على الأقل ، بحكم تكوينه البيولوجي وممارسته السطو والغلبة في حياة الحروب الأولى . . . هي نقطة البداية التي يركز عليها مستقبل الزوجية ، ومستقبل الأسرة في المجتمع .

وممارسة هذه المشيئة في أول مرحلة لها . . هي في : « الخطبة » . . . أى في اختيار الزوج للزوجة ، واختيار الزوجة للزوج .

. . . يجب أن يكون الاتجاه الإنساني ، أى ما يمثل الطبيعة البشرية ككل ، هو الفاصل الأساسى في الاختيار ، ومنطق هذا الاتجاه يتمثل في : الصلاحية « الذاتية » للرجل . . وكذا في الصلاحية « الذاتية » للمرأة . وصلاحيتها الذاتية هي : بقدر ما تحمل هذه الذات أو تلك من قيم إنسانية .

ولا ينبغى أن ينفرد الاتجاه المادى بالسيطرة عند الاختيار . ومنطق هذا الاتجاه يدفع الى التأثر بالشكل والاستطاعة البدنية . وقد يسترسل في الدفع فيدفع الى العوارض المادية الأخرى التي تلحق الرجل أو المرأة : كالجاه ، والمال .

لأن انفراد هذا الاتجاه المادى وحده بالسيطرة عند الاختيار في العلاقة الزوجية ، سيؤدى الى الاحتفاظ بالزوجية طالما بقى الدافع المادى الى قيامها من : جمال ، أو مال ، أو جاه ، فان لم يتوفر هذا العامل ، لسبب أو لآخر ، يوما ما . . . تحولت الزوجية التي استهدفت السكن والمودة الى خصومة . . فشقاق . . ففرقة . وهي نتيجة حتمية لا تختلف في أى مجتمع ، حضارى أو بدائى .

وكلما اتجهت الحياة الإنسانية في المجتمع الى استهداف الصفة المادية وحدها . . . أى كلما استهدفت المحسوس ، والقوة المادية ، وجانب الاقتصاد ، وركزت عليه دون ما عداه . . كلما غلب الاتجاه المادى في اختيار الزوج والزوجة .

ومجتمع العرب قبل الاسلام وقف بإيمانه عند حد المحسوس ، وعبد من أجل ذلك ما يشاهد في عالم المحسوس ، دون ما عداه ، حتى عبد الأصنام ، ووقف بتقييمه عند حد القوة المادية وحدها ، وقدم لهذا : الحبوب وجعلها

مصدر تفاخر ، كما اعتز بالكثرة العددية في الاولاد والاموال : « **الهاكم التكاثر** »
حتى زرتم المقابر» (١) .

... وفي سبيل نجابة الاولاد اباح مجتمع العرب قبل الاسلام التخصيب
الجنسى للزوجة من رجل اجنبي فيما سماه نكاح الاستبضاع .

... وفي سبيل الاموال وتحصيلها اتخذ من القرصنة ، والسطو ،
والاعتداء ، اهدافا ... ومن النساء سلعا ، يحصل من طريقها على المال (٢) :

... مرة يستولى عليها حتى يرثها : « **ياأيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن
ترثوا النساء كرها** » (٣) .

... ومرة يحملها على الاختلاع حتى يسترد ما اعطاها اياه :
« **ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن** » (٤) .

والمجتمع الحضارى الصناعى المعاصر يعيد نفس المقياس لحياة
المجتمعات قبل الاسلام :

فالاستعمار القديم والجديد ... الاستعمار الرأسمالى أو الشيوعى ..
ظاهرة من ظواهره ،

(١) التكاثر : ١ ، ٢

(٢) كانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، لكن لا لرغبة
فيهن انفسهن بل فى مالهن ويسينون فى الصحبة والمعاشرة ويتربصون بهن أن
يمتن ميرثونهن .

فجاء النهى عن ذلك فى قوله تعالى : « **وان خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء** » (النساء : ٣) .

وكان الرجل اذا مات قريبه يلقى ثوبه على امراته او على خباتها ،
ويقول ارث امراته كما ارث ماله ، فيصير بذلك احق بها من كل احد . ثم
اذا شاء تزوجها بلا صداق غير الصداق الأول وان شاء زوجها غيره ، وأخذ
صداقها ولم يعطها منه شيئا . فنهى الله عن ذلك فى قوله : « **ياأيها الذين
آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها** » . (النساء : ١٩)

وكانوا يعضلون النساء ويمنعونهن من الزواج ، بعد وفاة أزواجهن ،
حتى يفتردين بما ورثن منهم ، أو يضيق عليهن فى معيشتهن معهم ، ويسئرن
معاملتهن ، ويمنعن تسريحهن لطيبة لرجائهن ، حتى يرددن ما أخذن من صداق ،
ويطلبن خلع انفسهن . فكان نهى القرآن الكريم :

« **ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن** » (النساء : ١٩) . وكان
ايضا قوله : « **وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا
تأخذوا منه شيئا ، اتأخذونه بهنانا وانما مبينا** » (النساء : ٢٠) فنهى القرآن

فى ذلك هو عن : أخذ المال عن طريق المرأة فى صورة من الصور .

(٤) النساء : ١٩

(٣) النساء : ١٩

والصراع الأيديولوجى حول الاستئثار باقتصاد الشعوب الضعيفة... جزء من كيانه ، واتباع القوة المادية فى الاحتفاظ بالسيطرة... أسلوب انسياسة فيه ، والرقيق « الأبيض » والاتجار به... مصدر كسب شائع فى جوانبه ، واستغلال الجنس — وحياة المراهقة فى وسائل الاعلام المختلفة ، مع وفرة ربحه... فوق المأمون والمضمون .

ان المجتمع الصناعى المعاصر لا يعرف الا الانتاج المادى فى كنه ونوعه... ولا يقر الا بالقيم المادية فى التقدير والتعامل... ولا يرى فى الانسان الامعدته : يخضعه بسببها... ويذله من أجلها... ويغريه بملئها... وتلما يرى انسانيته فى تفكيره ، أو فى ايمانه ، واذا رأى فى الانسان شيئاً آخر فليس الا الفرج . ونشط العلم فى التحكم فيه . وبذلك اتاح الحرية اللامحدودة فى الاستمتاع انجنسى المادى . واصبحت المعدة والفرج كلاهما حديث السياسيين والكتاب ، ومصدر التوجيه لآى نظام من نظم الحكم العلمانية أو الالحادية الماركسية .
ولذلك يغلب الاتجاه المادى فى قيام الزوجية... وفى بقائها واستمرارها . ومن ثم يصل أمره الى حتمية الفراق من جديد ، بوسائل مختلفة : منها ما هو مشروع ، ومنها ما هو غير مشروع . وما كان غير مشروع منها فعلى حساب العلاقة والقيم الانسانية .

... الخطبة :

والاسلام — مساوطة للطبيعة البشرية ككل — وضع نموذجاً للاختيار فى قيام الزوجية ، فيما يرويه ابن عباس عن أبى داوود ، والحاكم :

« الا اخبركم بخير ما يكنز المرء ؟

« . المرأة الصالحة ،

« اذا نظر اليها .. سرته ،

« واذا غاب عنها .. حفظته ،

« واذا أمرها .. اطاعته » .

وفى رواية أخرى :

« خير النساء .. امرأة : ان نظرت اليها سرتك ، وان أمرتها اطاعتك ، وان غبت عنها حفظتك فى مالها ، ونفسها » .

فهذا الحديث ينطوى على رعاية الجانب المادى ، والجانب النفسى معا : الجانب المادى فيما يصوره بقوله : « اذا نظر اليها سرتك » ...

والجانب النفسى ، فيما يحكيه بقوله : « واذا غاب عنها حفظته . واذا أمرها أطاعته » .

وفي رواية أبى داوود والنسائى ، والحاكم وصحيحه : « قيل يا رسول الله .. اى النساء خير لا تال : التى تسره اذا نظر ، وتطيعه اذا امر ، ولا تخالفه فى نفسه ولا ماله بما يكره » .

فلم يضع الاسلام مقياسا ، « للملكة جمال » العالم : لأنه لا يوجد بعد من تتمتع باجماع آراء الرجال ، وفي كل وقت . وانما اكتفى بأن يكون جمال منظرها نسبيا ، أى بالنسبة للشخص الذى يتزوجها ، لأن ذلك هو الطريق الامنى ويمثل واقع الأمر .

... كما اكتفى فى الجانب النفسى بأمانتها على عرضها ، وباتباعها لتوجيه زوجها . وهما صفتان تكشفان فى وضوح عن القيم الانسانية الأخرى فى الطبيعة البشرية التى تتمتع بهما :

فأمانة المرأة على عرضها .. دليل على : صدقتها فى قولها ... وعلى اخلاصها فى أمومتها ... وعلى معاشرتها وصلابتها فى مواجهة شدائد الحياة وأزماتها ... وعلى وقوفها بجانب رجلها فى سرانه وضرائه على السواء .

... وطاعتها لزوجها تنطوى على ملامحة نفسها معه ، وسعة فهمها لمشاكل الحياة الزوجية ، ورغبتها الصادقة فى الحفاظ عليه ، واستعدادها لمنح العواطف والحنان ، لتشييد أسرتها ورعاية اولادها .

قد ترى المرأة المعاصرة : أن الاحتفاظ بعرضها فى غيبة زوجها ، أو فى حضرته .. رجعية ! . وأن طاعة المرأة للرجل فيما يأمر ويوجه به .. تخلف لا يتفق وطابع المجتمع المعاصر ! ، ولا مع ما تنشده من حرية ، تبعا لاستقلالها الاقتصادي ، وتأكيدا لمساواتها بالرجل .

... ولكن احتفاظ الزوجة بعرضها هو : النقطة التى يتميز عندها الزوج فى نظرها عن أى رجل أجنبى آخر عن عقد الزوجية ... هو الحد الذى تتميز به الزوجة عن أية صلة أخرى بين أية امرأة وأى رجل ... هو وحده الذى يجعل رباط الزوجية ممتدا الى الأبناء والأحفاد .. هو وحده الذى يجعل مسئولية الرجل عن الأسرة مسئولية واضحة مستقلة على معنى : لا يشاركه فى هذه المسئولية رجل آخر .

فليست المسألة هنا مسألة رجعية وتقدمية .. وانما هى فى الدرجة الأولى : مسألة مسئولية عن المستقبل والمصير ، والمسئولية وحدها هى التى تفصل بين الانسان وأى كائن حى آخر . واذن هى مسئولية الانسان كإنسان .

ولو الفيت المسئولية في الاعتبار .. لجرد الانسان من انسانيته . والأثنى من الكلاب أكثر انات الحيوان شيوعا بين الذكور ، وفي حملها أوسعها التقاطا وتهافتا عليهم .. ولذا هى أدخل في الخسة والوضاعة ، وأوضح في الإيذاء المرأة ، عندما تشبه بها في تهافتها على الرجال ..

... وطاعة المرأة لزوجها ليست تخلفا ، وإنما هى بالأحرى : استجابة لقيادة الأسرة وريادتها ، طالما اجتمع فردان فى صلة وثيقة ، فلكى تدوم الثقة فيها ، لا بد أن يكون هناك « تكامل » بينهما . والتكامل لا يوجد بين الفردين ، إلا اذا كانت هناك حاجة من أحدهما للآخر .. أى الا اذا كان هناك فراغ لدى كل واحد ، يسده الثانى منهما بإمكانيات يتميز بها ..

ولذا لا تعيش امرأتان ، أو رجلان ، فى علاقة قوية مثل : ما تعيش المرأة مع الرجل .

... ولا تعيش امرأة ذات ارادة قوية مع رجل ذى ارادة قوية أخرى .

ولا تعيش امرأة صاحبة ضعف فى ارادتها ، مع رجل لم يوهب قوة الارادة .

... ولا تعيش امرأة وسيمة مع رجل له وسامة النساء منها أو اقرب منها .

والتكامل بين المرأة والرجل يبلغ مداه ، عندما تتمتع المرأة بانوثة المرأة الكاملة ، ويتمتع الرجل برجولة الرجل الكاملة .

وانوثة المرأة ، هى فى حنوها وعاطفتها ..

ورجولة الرجل هى فى صلابته ، وعدم اهتزازه أمام الأحداث والشدائد . وأمر الرجل يمثل الارادة الحازمة فى مواطن الشددة ، ورققت الحاجة الملحة الى وقاية الأسرة من التفتك أو الانهيار .

... وليست ارادة الرجل : فى غلظته وجفافه ، ولا فى استبداده ، وتحكمه ، أو فى قلة مستواه فى التفكير . ويوم يكون غليظا ، أو مستبدا ، أو أقل مستوى فى التفكير يوم لا يعرف : مواطن الشددة ، ولا يبصر مواقع الحاجة ، وبالتالي لا يكون : صاحب رأى ، فضلا عن أن تكون ارادته مثمرة .

ان الارادة هى منتهى ما يصل اليه الانسان فى تفكيره وحكمه ، بعد أن يستخدم طاقاته كاتسان فى التفكير والتفتيش عن الحكم الصحيح . وليست طاقاته كاتسان هى : عضلاته ، وإنما هى : المنطق والحكمة فيه .

... وان طاعة المرأة لأمر الرجل .. هي فقط حسد للعاطفة عندها ،
وتتوقف بهذه العاطفة الى مدى معين في ظرف خاص ، حتى تزول الشدة ،
وتتفرج الكربة ، ويستقيم الوضع في الأسرة وفي ظروفها من جديد .

● ويخطيء الرجل اذا فهم قيادته : في تسلطه .

● وتخطيء المرأة اذا فهمت طاعتها : في خنوعها ، ونزولها عن مستوى
انسانيتها .

● ... وانما امتزاج ارادة الرجل ، وعاطفة المرأة ، وهو التقاء
التكامل بينهما ، ويمثل الوحدة الزوجية المنشودة .

فاذا وضعت المرأة ، او وضع الرجل عند الخطبة امام التفضيل بين
الجانب المادى او الجانب النفسى .. فالاختيار يجب ان يتجه الى الجانب
النفسى منهما . لانه الأبقى ، والأكثر دفعا في استمرار العلاقة الزوجية .

ومعنى ذلك : اذا لم يتوفر للمرأة المال أو الجاه ، بجانب الخلق
الكريم ، فاختيار الرجل يجب ان يؤثر الخلق الكريم فيها في اختيارها
زوجة له .

وحتى اذا اجتمع لها الجانبان : المادى والنفسى .. يجب ان يكون
التصديق عند الاختيار الى الخلق الكريم أو الجانب النفسى على العموم أولا
وبالذات .

... وعلى هذا الفرار : يجب ان يستهدف اختيار المرأة للرجل
الجانب النفسى أولا فيه ، وهو ذلك الجانب الذى يمثل شعوره بالمسئولية ..
ورجولته .. وارادته وتحديه .. لصعاب الحياة ، أولا وقبل جمال وجهه ،
أو وفرة ماله ، أو عراقة نسبه ! .

وعلى هذا المعنى : يكون ارشاد الحديث الشريف الآتى ، في رواية
أبي هريرة فيما يختص بالمرأة :

« تنكح المرأة لأربع .. لمالها .. ولحسبها .. ولجمالها .. ولدينها .
فأظفر بذات الدين ، تربت يداك » ... وكذلك في رواية أبي حاتم المزنى
الآتية ، فيما يختص بالرجل :

« اذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه . الا تفعلوا .. تكن فتنة
في الأرض ، وفساد كبير .. قالوا : يارسول الله : وان كان فيه ؟ . قال : اذا
جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه » — ثلاث مرات .

ويرجع الحديث في الروايتين عنصر التدين في المرأة والرجل على السواء عند اختيار الزوجة والزوج . لأن التدين معيار الجانب النفسى والسلوكى انسلم في الشخص . ولم يقصد الحديث في الروايتين في ترجيحه .. كذلك منع أن يكون الرجل أو تكون المرأة مع ذلك ذات مال .. أو حسب ، أو أن تكون المرأة ذات جمال . ولكن فحسب أثر الحديث أن لا يكون الاتجاه في الاختيار لايهما مركزا : على المال ، أو الجمال ، أو الحسب .. على حساب الخلق والدين .

وتطبيق الحديث :

إذا لم يكن الا الجمال ، من غير خلق .. فلا .

وإذا لم يكن الا المال ، من غير خلق .. فلا ..

وإذا لم يكن الا الدين والخلق .. فنعم .

وإذا كان مع الدين والخلق مال ، أو جاه ، أو جمال ، فبالأولى .. ولكن مع ذلك يستهدف الخلق والدين أولا ، قبل المال ، والجاه ، والحسب .

... ان دين الرجل والمرأة هو على الحقيقة .. انسانيتها .

((والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم))(١)

... وليس تشبيه الكافرين هنا في الآية وهم الذين لا يؤمنون بالله ، بالأنعام ، في التركيز على الجانب المادى وحده في الاستمتاع بالحياة ، تشبيها ينطوى على غلو .. ولكنه الحقيقة .

لان الذى لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالقيم الانسانية العليا يلغى في حياته ، وكذا في صلاته ، وعلاقاته .. معانى التواد ، والتعاون والمحبة ، والعطف ، والمروءة .. وغير ذلك مما يصور المثل الانسانية ، أو يجسدها التجسيد الواضح .

وأى شخص يجرد حياته من تلك المثل لا يكون ممثلا للانسانية ، وبالتالي ليست لديه صلاحية للاسهام في علاقة مشتركة على نحو ما يجب أن تكون ، بين الرجل والمرأة في زواج .. من أجل تكوين أسرة ، وبناء مجتمع قوى .

... ان الذى لا يؤمن بالله ولا بالقيم الانسانية العليا .. هو الذى يؤمن فحسب بالفردية والانانية ، التى تهملها المنافع المادية الشخصية ، والتى

(١) محمد : ١٢

يتوسل في تحصيل هذه المنافع بوسائل الانتهازية والنفاق . ومن كان طريقه في حياته النفاق ، وكانت وسيطته الانتهازية . . يستحيل عليه أن يشارك في بناء جماعى وراء فردة وذاته . . يستحيل عليه أن يتحمل المشاركة في بناء أسرة أو في بناء مجتمع .

ومن أجل ذلك لا يصدق صاحب الاتجاه المادى في ايمانه بالمجتمع ، ان أعلى ذلك . لأن الايمان بالمجتمع قمة الايمان بالانسانية . ولكنه بماديتسه وبانكاره للمثل والقيم الانسانية بعيد كل البعد عن معنى المجتمع ، فضلا عن الايمان به والتضحية في سبيله .

. . وصاحب الاتجاه المادى من أجل ذلك أيضا لا يصدق في ايمانه بالأسرة وفي تحمله وشعوره بالمسئولية الكاملة وحده نحوها . والأسرة التي لا تعرف الله هي التقاء فحسب على منافع ومتع مادية متبادلة . ومضمونها ليس انسانيًا بقدر ما هو تركيب عضوى بين الزوجة تشارك بكسبها المادى، وزوج ينازعها الزيادة في الانفاق المادى عن القسط التي تؤديه هي .

● ولكون الاسلام يضع الأهمية عند اختيار الزوج على الانسان ككل ، وليس على الجانب المادى فيه وحده . . اباح للرجل والمرأة في الخطبة ما يؤدي الى معرفة كل منهما صاحبه ، دون أن يضار واحد منهما :

فللرجل أن يتعرف على المرأة : من الحديث معها . . ومن النظر اليها . وللمرأة كذلك من حثها : أن تتعرف على الرجل : من حديثه . . ومن النظر اليه ، بحيث تكون الصورة التي تتكون عنها أو عنه صورة تدعو الى القبول أو الى عدمه .

ولأن الاسلام لا يؤكد الجانب المادى وحده في الانسان ، ولأنه يصون المرأة أيضا عن الابتذال والامتهان ، لا يرى أن يكون بدن المرأة موضوعا للعرض والتفتيش عن أسرارها ، ولا موضوعا للتجربة والاختبار عندما يقصد الرجل الى خطبتها ، تمهيدا للبناء بها في تكوين أسرة واحدة .

. وأعطى للرجل فرصة لخطبتها ، بقدر ما يكون عنها صورة ككل ، اذا كان جادا ، دون أن تستتبع هذه الخطبة أذى أو ضررا أدبيا يلحقها .

وما اختلفت فيه الفقهاء : فيما يجوز للرجل ، وما لا يجوز له أن يراه من المرأة عند خطبتها . . يصور فحسب مدى احتياط كل من هؤلاء الفقهاء في دفع الأذى والضرر الذي قد يصيبها ، عند التوسع في نطاق فرصة الخطبة ، أو عندما تستغل فرصة الخطبة استفلالا سيئا .

يروى المغيرة بن شعبه :

« أنه خطب امرأة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر إليها ! .
فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » - أي يدوم الأمر بينكما .

وصاحب « نيل الأوطار » يحكى الخلاف في الموضع الذي يجوز النظر
إليه من المخطوبة : أهو البدن كله ، أم جزء منه ؟ وما مداه ؟ فيذكر :

« أنه ذهب الأكثر - من الفقهاء - إلى أنه : الوجه والكفان .

« وذهب داوود الظاهري إلى أنه يجوز النظر إلى جميع البدن ،

« وذهب الأوزاعي إلى أنه يجوز النظر إلى مواضع اللحم » .

ثم قال « صاحب نيل الأوطار » : « وظاهر الأحاديث : أنه يجوز النظر
إليها ، أذنت أم لم تأذن » (١)

والعبرة في كل ذلك بالأطمئنان لدى المرأة والرجل على السواء ، في
صلاحية كل منهما للآخر ، صلاحية ذاتية .

... وإذا رأى الفقهاء عدم الخلوة بينهما في فترة الخطبة ، فلأن الخلوة
قد تسيء إلى أحدهما أو كليهما .. وقد تكون سبباً فيما بعد الزواج ، لو تم ..
في الخصومة والفرقة . فما يقع فيها لا يعبر عن الاطمئنان إلى الصلاحية
الذاتية التي يجب توفرها عند الإيجاب والقبول ، بل بالأحرى يعبر عن نزوة
وقتيية . وما يكون لوقت ، لا يصلح دائماً أن يكون لجميع الأوقات .

... قد ترى المرأة المعاصرة في المجتمع المعاصر : أن الحديث عن الخلوة
أو عن عدمها بين الرجل والمرأة ، في الصلة بينهما ، هو : كالحديث عن
الاختلاط ، وعدمه في نظام تعليم المرأة والرجل ، قد انتهى أمره . لأنه من
سمات التخلف في الماضي ! .

فالمجتمع الآن الذي يدعو إلى « العري » على الشواطئ وأماكن
الاستحمام كوسيلة من وسائل الاستحمام والاستمتاع بالطبيعة ! ويضع
انقواعد للملابس المرأة في حياتها خارج المنزل ، ويمدى ما تكشف عنه : من
ظهرها وصدرها وساقها وربكبتها وذراعيها ، أو بالأحرى مدى : ما يستتر
من جسمها ، ليفرى الرجل بمفاتنه ... يعتبر خلوة الرجل بالمرأة ، كمقدمة
لزواج ، أو الأي ضرب آخر من ضروب علاقة الرجل بالمرأة جزءاً من نظام الحياة
اليومية القائمة ! .

... كما يطلب في الوقت نفسه : طرح القيم القديمة التي كانت تحرم التجربة الجنسية في غير زواج مشروع ... أو تنظر الى الطفل غير الشرعى نظرة أدنى من تلك النظرة التي يتمتع بها الطفل الشرعى ! .

ان هذا المجتمع يعتبر « العفة » والمحافظة على « البكارة » .. الى وقت الزواج .. من التقاليد البالية ! ، ويطلب زواج « التجربة » .. قبل عقد الزواج ! ، وقد توصل أو لا توصل الى زواج بين الاثنين . هذا المجتمع لا يعرف خطبة النكاح الا التجربة الجنسية . ويعرفها كتقاليد غير مكتومة أو تقاليد يحكم اليها عند الاختلاف والخصومة .

تحت هذا العنوان : « الشرطة تعسكر في قرية الخطيئة » .. أوردت صحيفة . (The News of The World) . (١) :

« ان قوات الشرطة التي تجمعت من المدن المجاورة اقبلت اليوم هنا الى قرية ستافورست - بهولندا (Staphorst - Holland) في محاولة لاحتباط الاضطراب في هذه القرية .. قرية الخطيئة ، التي تبعد نحواً من تسعين ميلاً عن « أمستردام » .

« وقد ابتدا الاضطراب مساء الثلاثاء الماضى ، عندما هاجم مئات من انفلاحيين رجال الشرطة بالعصى ، ودفعوا سيارتها الى بعض الأخاديد ، وعندئذ اضطرت الى اطلاق النار في الهواء فوق رؤوس المتظاهرين كى يهود النظام الى وضعه .

« وفي الليلة الماضية عاد الصراع مرة أخرى مع الشرطة أثناء اجتماع عقد للاحتجاج وتحدى تدبير العمدة (Hendryk Haverkamp) وقد قذف الغوغاء في الظلام رجال الشرطة بالحجارة .

« وانتشر الاضطراب في قرية : (Staphorst) بسبب العرف الغريب في خطبة النكاح (Courtship) الذى ما زال سارياً بين المتعصبين من أتباع « كالغن » في القرية .

« فطبقاً لتقاليد قائمة منذ قرن .. يعد من المستحسن في نظام الزواج بين الشباب ممارسة العلاقة الجنسية أولاً ، قبل عقد الزواج في الكنيسة رسمياً ! والبنت التي أصبحت أهلاً للزواج ينقش والدها هذه العبارة : « مطلوب زوج » .. على قطعة من النحاس الأصفر على هيئة قلب ويعلقها على واجهة الباب لمنزله ..

(١) بتاريخ الأحد ١٩٦٦/١/٣٠ لمراسلها (Gearg Edwardo) من هولندا ، ستافورست تحت عنوان : (Plice Seage in Village of Sin) في مساء السبت ١٩٦٦/١/٢٩

ويتبع هذه العبارة بعبارة أخرى : بأن البنت يسعدها ويسرها اذا هي تتمنى شابا يزورها !.

« ثم في أعشيّات ليل ثلاث في الأسبوع تعتزل البنت في حجرة في الدور الارضى في المنزل ، وتجلس عند : « شبك الحب » (Love Window) والشاب المطلوب يقفز آئئذ من هذه النافذة الى داخل الحجرة .

« وأخيرا اذا أصبحت البنت حاملا وجب على الشاب أن يعقد عليها ويتزوجها ، والا فليس هناك الزام بزواجه منها ، ثم يترك « شبك الحب » مفتوحا لخطيب آخر .

« وفي هذا الأسبوع ارتفع غليان الغضب في القرية . لأن أحد الشبان ، وهو : (Lambert Veen) البالغ من العمر ثمانية وعشرون عاما طلب أن ينزوج — كما يقول الفلاحون في القرية (Klassje Huts) التي بلغت من العمر اثنين وعشرين ربيعا ، بعد أن خطب شابة أخرى قبلها وحملت منه وتنتظر الآن مولودها . والعرف يتضى بأن البنت اذا حملت فحبيبها يجب أن يكون وفيها معها .

« وقبل عشرة ايام عقد فلاحو القرية ، « محكمة نصف الليل » (Mid-Night Court) وحاكموا (Lamuert) في غيابه ، ووجدوه مذنبا ! وأصدروا الحكم عليه طيبا للمعتوبة التقليدية : بأن يركب « عربة كارو » محملة بروث البهائم ويسيروا به في شوارع القرية .

« وبعد الحكم عليه ذهب مئات من سكان القرية الى منزله مساء الثلاثاء الماضي محاولين أن يقيموا امامه « قوس الخزي والعار » ، وأحضروا معهم خمسين عربة محملة بروث البهائم وسدوا بها مدخل المنزل . وكان بداخله وقتئذ (Lambert) وزوجته المقبلة وأسرتها يحتفلون بمقدمة الزواج . وأنئذ استغاث (Lambert) بالشرطة وابتدأ الاضطراب . ولم يزل الشعور المعادى لهذا التصرف في درجة ارتفاعه .

« ويقول عمدة المدينة :

« ان الناس هنا يمكن أن يكونوا في غاية الغضب والعنف اذا ظنوا أن أحدا ارتكب خطيئة وما وقع هذا الأسبوع يمكن أن يستمر ، إذ أنه أمر لا يغتفر !

وقيد تم زواج (Lambert) على خطيبه الجديدة (Klassje) في كنيسة القرية بالأمس في وجود الشرطة » .

ولكن يجب أن نعرف : أن ما صار اليه المجتمع المعاصر في هذا الجانب نتيجة لتهافت المرأة على الرجل ، والحاحها في طلبه ، بغية حمايتها وتأمينها على حياتها الشخصية .

فالنصف الأول من قرننا الحاضر شهد حربين عالميتين ، حملت الأولى منها المرأة على ترك التقاليد السابقة في الأسرة من أجل المساعدة على حفظ الأبقاء فعملت خارج المنزل مع الرجل ، وقلدته في مظاهره حتى لا يسخر منها ، أن هي شاركته في عمل . وتعبت من العمل ، ومن سخرية الرجل منها ، في حرصها على المساواة به ، فاتجهت اليه لتكسبه من جديد ، ليكون زوجا لها ، وأبا لأبنائها . ولكنها وجدت استجابته الى ذلك محدودة . استجابة من خف اغراؤها عليه وأصبحت مبتذلة لديه .

فذهبت خطوة أبعد لكسبه فيسرت له نفسها : في غير علاقة زوجية مشروعة ، واستمتع بها طيبة لغريزته ، وأملأ منها في الاحتفاظ به . ومع ذلك ما أعطته من نفسها معوقا لها السبيل في الوصول الى استهدفت .

وذلك كله بسبب نتائج الحرب على التوازن في نسبة أعداد الرجال الى أعداد النساء من جانب . . . وعلى اضعاف الشعور بالمسؤولية عند من خلفتهم من الرجال ، ومن نشأوا فيها ، أو بعدها من الشباب من جانب آخر :

ففتدت الأطراف المشتركة في الحرب الأولى خيرة أبنائها في القتال وتسرب اليأس ، وخف وزن الحياة في نفوس من بقى مشوها أو غير متسوه منهم ، ومن وجد في هذا الجو العابس . .

ولأن المرأة اضطرت الى السعى نحو العمل خارج المنزل ، واضطرت كذلك الى تقليد الرجل في مظاهره ، عندما اشتركت معه في عمل واحد ، تصرت ثيابها ، أو كشفت عن قدر لم يكن معتادا من ساقها ، وذراعيها . . ثم من ركبتها ، تحت ضغط الحركة المطلوبة في انجاز العمل ، وتأمينها السلامة فيه .

وهنا ابتدأت أصول « المودة » تأخذ طريقها نحو النمو .

وكلما زاد اقبال المرأة على العمل الخارجى ، كلما ازداد اتساع نطاق « المودة » في ثياب النساء ، وكلما رق بالتالى الحجاب النفسى الذى كان بينها وبين الرجل ، والذى كان يوحى يوما ما بعدم تعبير المرأة عن رغبتها حيال الرجل ، والاكتفاء في ذلك بسكوتها .

ولأن استجابة الرجل للمرأة نحو وقايتها وحمايتها لم تنزل محدودة ، رغم ما بذلت في التقرب منه ، ورغم ما قدمته من نفسها تهيدا لعلاثة مشروعة

معها ، ابتدأت تثور على موقفه منها ، وابتدأ مع ذلك : ما يسمى بحركات « تحرير المرأة » .

... جاءت الحرب الثانية ، وانتهت بما انتهت اليه الحرب العمالية الأولى — في صورة أضخم — من نتائج على : « التوازن » بين أعداد الرجال وأعداد النساء ، وعلى ضعف الشعور بالمسئولية لدى الرجل في الحياة ، وعلى وجه خاص فيما يتصل بقيام الأسرة . أضف الى ذلك فلسفة الماركسية اللينينية في نفيت الأسر القائمة وعدم تشجيع قيام أسر جديدة متماسكة اكتفاء بالمجتمع وحده .

وما كان قبل ذلك من مظاهر اغراء الرجل وكسبه من قبل المرأة ، اتسع أمره ، وازدادت دلالته . . . وخصوصا على : « حيرة » المرأة واحساسها بنفد الأرض التي تقف عليها ، رغم صيحات المساواة ورغم الهجوم على الرجل فيما سمته عنده باسم : العناد ، والكبرياء ، أو الخشونة ، أو عدم الصقل والتهديب ! .

... ولكن كل هذا يعبر تعبيراً صادقاً على : الضعف المتزايد بشعور المسئولية لدى الرجل في حياته ، أو في حياة علاقة مشتركة بينه وبين المرأة من جانب ثم على احساس المرأة بالخوف من الوقوف في الحياة وحدها غير آمنة وغير مطمئنة على بقائها الشخصي ، من جانب آخر .

ضعف بشعور المسئولية عند الرجل ،

وخوف من الوحدة أو « الاستقلال » عند المرأة . . .

... يحددان الصلة الجارية بين الرجل والمرأة ، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وعن ضعف الشعور بالمسئولية لدى الرجل في الجيل الحاضر ، أصبح ينشد « الضمان » عندما يقوم على علاقة زوجية ، يفتش عن هذا الضمان : في جاه الزوجة ، أو في مالها فيما ترثه ، أو في وظيفة تعمل فيها وتؤجر عليها .

وهو اذ ينشد هذا الضمان لتحمل المسئولية القادمة . . . يجد طريقه الى التنقيس « الجنسي » ميسراً ، بما تفرط فيه المرأة اغراء للرجل ، من العطاء من نفسها . . . وبالأخص بعد الاكتشاف العلمي لحبوب منع الحمل .

وعن خوف المرأة من الوحدة . . . تسعى جادة للتعليم ، كى تصيب عن طريقه عملاً يسد حاجة معيشتها في الحياة ، وفي الوقت نفسه ترنكب ما كان يسمى مخاطر من قبل ، في سبيل كسب الرجل في علاقة تطمئن على وجودها معه فيها :

فلا عليها الآن : في أن تسلّم نفسها له ..

... ولا عليها كذلك : في أن تستقبل منه طفلا غير شرعى ..

... ولا عليها أيضا : أن تحمل وحدها مكرهه ، مسئولية مستقبل هذا الطفل أو مسئولية « التصرف فيه » .

... ولا على المجتمع بعد ذلك : أن يتقبل منها هذا الوضع طالما صار أمر المجتمع : الى فقدان الرجل الشعور بالمسئولية وفقدان المرأة عامل الاطمئنان .

وإن الرجل اذا ضعف ادراكه للمسئولية .. ضعف قيامه بواجب القيادة وواجب الحماية . واذا كثر تعرضه لاغراء المرأة .. قلما يكون مستقيما في صلة زوجية ..

والمرأة اذا اشتد خوفها من الوحدة وقلتها على الحياة .. كلما تشبثت باغراء الرجل في سبيل كسبه ، وكلما تنازلت أيضا عما يجب أن يتوفر لها في خصيصة طبيعتها ، كأم وزوجة . فان اتصلت برجل فليس لأنه الزوج . وان ولدت ولدا فليس لأنها الأم .

وساعد التقدم العلمى على أن تخفى المرأة ما تصنع بنفسها في سبيل كسب الرجل ، كما ساعد الرجل على أن يخفى آثار نزواته عندما يستجيب لاغراء المرأة . وبذلك شاع النفاق في صلة الرجل بالمرأة في المجتمع المعاصر ، وأصبح هذا النفاق طابعا له .

ودخل عامل « الجنس » مصادر الاستغلال في الاتجار به وتوفير الربح عن طريقه ، فيما يكتبه القصاصون المعاصرون ، وفيما تعرضه دور السينما ، وفيما تذيعه محطات الاذاعة المختلفة ، وفيما تصوره شاشات التليفزيون ، وفيما تثيره المجلات المصورة وتسجله الصحف اليومية ، وفيما تصنعه مكاتب السياحة في اعداد الرحلات الصيفية وغير الصيفية .. الخ .

وفيما تقوم به كل هذه الأجهزة من نشاط : تدفع الى قبول الاستمتاع « بالجنس » داعية الى ازالة القيود التى وضعها المجتمع السابق ، على علاقة الرجل بالمرأة .. وبذلك تمنع المرأة في الاغراء من غير حد .. كما يمعن الرجل فى الاستجابة ، وربما يتجاوزها الى الاعداء عليها ، واغتصاب عرضها فى جراءة واستهتار .

ودور « الأزياء » تلبى من جانبها : اتجاه المجتمع المعاصر فى ذلك وتسبقه لى مزيد مما يطلبه الرجل والمرأة معا .

واذن : ما صار انيه المجتمع المعاصر الآن في هذه الصلة . . يعد ظاهرة مؤقتة تنتهي حتما . . بعد أن تصل الموجة الى غايتها ، ثم تترد وتنحصر اى ما يجب : من وضع يمثل الجانب الحضارى في علاقة الرجل بالمرأة ، وكم من الوقت تأخذ هذه الموجة ؟ . لا أحد يستطيع أن يتنبأ على وجه التقريب .

واذن بالتالى : الحديث في الاسلام عن خلوة الرجل بالمرأة ، والاحتياط في اللقاء بينهما للتعرف وللخطبة ، هو الحديث عن الظاهرة انحصارية الانسانية التى يجب أن تسيطر على علاقة الرجل بالمرأة . . هو الحديث عن الظاهرة الانسانية التى تتم عن صيانة الحرمات للمرأة ، وعن الوقوف فى وجه حماة الرجل ونزواته الوقتية . .

... الزواج :

وان عقد الزواج فى الاسلام يقوم على الوفاق والتوافق فى :
المشاعر والأحاسيس بين الزوجين ، ولكنه يبنى لكل واحد منهما :

١ — استقلاله فى الاعتقاد والتفكير ،

٢ — واستقلاله فى الاقتصاد والمال ،

٣ — وحرية فى نصم عرى الزوجية ، على نحو ما أعطى نفس الحرية فى عقد الزواج والاتفاق عليه . فهو يحفظ استقلال الشخصية ، دون انفصالية الفردية فى العلاقات الزوجية .

... للزوجة الحرية فى أن تبقى على عقيدتها الدينية وتمارس طقوسها ولكنها عقيدة أهل الكتاب ، وليست عقيدة الوثنية وأهل الشرك . لأن هناك أواصر قربى بين أصحاب الرسالات السماوية تتركز فى الإيثار بالله ، ومن شأنها أن لا تبعد التفاهم ، وأن لا تحول دون التوافق فى المشاعر والأحاسيس من أجل بناء الأسرة التى يستهدفها الزواج .

يقول القرآن :

« اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن ، محصنين غير مسافحين ، ولا متخذي أخدان » (١) .

... وحرية الزوجة فى التفكير والرأى بالقياس الأولى على حريتها فى البقاء على إيمانها الخاص ، وممارستها طقوس العبادة المؤسسة عليه . لأن

(١) المائدة : ٥

التفكير ، مهما اختلفت اتجاهاته ، وكذلك الرأى مهما تعددت أنواعه . . . فهو في ثباته والتشبث به أيسر من الإيمان والعقيدة .

وإذا كانت للزوجة حريتها في التمسك بعقيدتها ، ولم يخش الإسلام من الاختلاف فيها ضرراً على بناء الزوجية . . . فالاختلاف في الفكر والرأى أقل احتمالاً لخطر يهدد العلاقة الزوجية بالتوتر أو الانقطاع .
. . . . وللزوجة استقلالها في الاقتصاد والمال ، واستثماره . لها حرية التملك ، وحرية البيع والشراء ، وحرية التصرف فيه : شأنها شأن الرجل سواء بسواء (١) . . .

لا يتدخل في تصرفاتها الا وقاية للمال نفسه لسفه أو لعته ، على نحو ما يتدخل الإسلام في تصرفات الرجل ، أن عابه سفه أو طراً عليه ذلل عقلى .
. . . الإسلام يضمن لها حرمة الارث ، كما يضمن لها حرمة المهر ، وفي قوله تعالى :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً » (١) .

. . . ما يوضح : أن ملكية المرأة لمهرها ملكية ثابتة مستقرة بدليل أنه لا يجوز للزوج — وقد كان المهر منه — أولاً — أن يأخذ منه شيئاً بغير رضاها النفسى . وتعبير القرآن بقوله : **« فان طبن لكم عن شيء منه نفسا »** . . .

(١) لم تحصل المرأة الفرنسية على استقلالها الاقتصادي الا في يناير سنة ١٩٦٦ فقد نشرت صحيفة هيرالد تريبيون في ١/٢/١٩٦٦ تحت عنوان : **الزوجات الفرنسيات يحصلن على حقوقهن** . . . وذكرت :
« حرية جديدة للزوجات الفرنسيات تتحقق رسمياً غدا ، عندما يصبح التشريع الذى يعيد تنظيم عادات الزواج حسب قانون « نابليون » . . . نافذ المفعول . فالتعديل الذى قدمته الحكومة ووافق عليه البرلمان في يوليو الماضى بأغلبية ساحقة . . . يخلع الزوج من وضعه فى الأسرة ، كسيد ورئيس . ويعطى الزوجة الآن الحق :

(أ) فى فتح حساب جار فى البنك .

(ب) وفى مباشرة المهنة ،

(ج) وفى ممارسة العمل التجارى ،

(د) وفى ادارة املاكها الخاصة أو فى بيعها . .

كل ذلك بدون حاجة الى موافقة الزوج .

كذلك فى استطاعتها أن تشتري على الحساب الجارى بدون توقيع زوجها اذا برهنت على انها قادرة على السداد » . . .

(٢) النساء : ٤

يعطى : انه لابد من توفر جميع الضمانات التى تهيء الجو النفسى للرضا ، بحيث لا تشوبه شائبة اكراه مباشر ، أو غير مباشر ، من قبل الزوج .

وملكيتها لما عدا المهر ، من الارث ، ينص القرآن فى قوله :

« يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وأن كانت واحدة فلها النصف » (1) .

وملكيتها لما عدا المهر ، من غير الارث ، فى تجارة مثلا ، أو فى وظيفة تؤجر عليها ، أو فى غير ذلك من أوجه النشاط التى تمارسها فى السعى ملكيتها اياه ملكية واضحة بالقياس على المهر ، والارث : فاذا كان المال الذى أعطى لها من زوجها ، أو تركه لها مورثها تعلق به حقها فى التصرف تعلقا تاما ، فبالأولى يتعلق حقها بمالها الذى جاء نتيجة لسعيها ونشاطها الخاص .

. . . ولها شخصيتها المستقلة وحريتها فى فصم عرى الزوجية ، ان اشترطت ان تكون عصمتها بيدها فى عقد الزواج ، أخذا من حديث عمرو بن عوف فى رواية الترمذى ، بوجه عام :

« المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو حلل حراما » .

. . . أو اذا اخلت من زوجها بما ترده من المال الذى أخذته منه كلا أو بعضا عندما تتضرر بعشرته . ويكفى فى ذلك التضرر احساسها وحسدها بالضرر ، دون مشاركة الزوج اياها فيه .

كما كان لها الاستقلال ، وكانت لها الحرية فى ان تتزوج منه ، أو لا تتزوج منه .

وفى رواية عن أبى هريرة ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يارسول الله ، وكيف اذنهما ؟ قال : أن تسكت » . . تربط صحة عقد الزواج بأمر الشيب ، واذن البكر فيه .

وفىها مر من بعض الأحاديث : رد الرسول عليه السلام زواج امرأة لم تأذن هى فى زواج نفسها ، واشتكت من ذلك . وقد كانت هى « خنساء بنت خدام » الأنصارية . . ما يدل على وجوب توفر هذه الحرية لدى المرأة ، على نحو ما هى متوفرة لدى الرجل .

والأصل فى استقلال شخصية المرأة ، وشخصية الرجل ، فيما قبل

(1) النساء : 11

الزواج وبعده على السواء . . هو انفراد كل منهما بالمسئولية الشخصية امام الله في العمل والايمان به .

وآيات كثيرة توضح هذه المسئولية الشخصية . منها قوله تعالى :

« انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضكم من بعض » (١)

وقوله :

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن ، فلنجيبه حياة طيبة ،

ولنجزيهم اجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (٢)

. . . فهنا في هاتين الآيتين ربط القرآن الجزاء بعمل العامل : ذكر أم

انثى ، وهذا معناه : أن كل من يعمل يصله جزاء عمله هو ، لا جزاء عمل

غيره . وبالتالي : ان لم يعمل ليس له جزاء ، فلا الزوج بعمله يجزى : وجته

التي لا تعمل ، ولا الزوجة بعملها تجزى زوجها الذى لا عمل له . . وهكذا :

كل فرد مستقل بعمله ، وتحمل لمسئولية نفسه الخاصة .

ومثل ذلك فى الجانب الآخر من الجزاء على سبيل الاعمال ، كما تصرح

به مثل هذه الآيات الآتية فى قول الله : **« ليس بأمانىكم ولا أمانى أهل الكتاب ،**

من يعمل سوءا يجز به ، ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا » (٣)

. . وفى قوله أيضا : **« والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها » (٤)**

. . . وكما تؤكد آية **« ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٥)**

. . . فنفى القرآن : أن تتحمل نفس وراء عيبتها أو اثمها الخاص عبء

أو اثم نفس أخرى .

فالفرد فى الاسلام يتحمل آثار سلوكه ، ونتائج عمله ،

. . وهو مسئول مسئولية نهائية عما يقدم عليه من تصرفات ايجابية

أو سلبية .

وهذه المسئولية الفردية لا تتم الا على أساس : من الحرية ، والاستقلال

فى العمل ، وفى مباشرة هذا الاستقلال .

ومهما ارتبط فرد بآخر فى عقد ، ومهما كانت هناك من طاعة فرد لآخر . .

فان الارتباط بالعقد ، أو عن طريق الطاعة والامتثال ، لا يذهب بأصل

(٢) النحل : ٩٧

(٤) يونس : ٢٧

(١) آل عمران : ١٩٥

(٣) النساء : ١٢٣

(٥) فاطر : ١٨

استقلال الفرد وحرية ، ولا يرفع مسئوليته الشخصية ، وإنما التقيد بالعتد وباطاعة ، لا يخرج عن كونه تحديدا لدائرة العلاقة التى يتحرك فيها كل من الطرفين لمصلحتها ، بحيث لو زال العتد نفسه ، أو ارتفعت الطاعة ، ارتفع التحديد فحسب ، وعاد الأمر الى الدائرة الواسعة التى تصور : الاستقلال الفردى ، والحرية الشخصية .

وفى قوله تعالى :

« قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإنما عليه ما حمل ، وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول الا البلاغ المبين » (١)

... توضيح كاف للاستقلال الفردى ، وتحديد لا اعوجاج فيه لئمسئولية الشخصية . فلم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام بين المؤمنين الا مبلغا ومبينا ، ولم يكن منحملا لمسئولية أحد . . سوى مسئوليته الشخصية هو . . على نحو المؤمنين أنفسهم : لا يتحمل أحدهم مسئولية وراء مسئوليته الخاصة ، ولا يتحملها عنه أحد سواه ولو كان الرسول نفسه .

وهنا يختلف الاسلام اختلافا بينا عن مسيحية الكنيسة ، فيما تتبنا من عقيدة : « الفداء » كهدف أصيل لرسالة المسيح .

فالمسيح عليه السلام ، فى نظرها ، متحمل خطيئة آدم بالنسبة لأولاده ، من البشر . . الى يوم يبعثون . . والمسيح من أجل ذلك يفدى المؤمنين به جميعا ، بتحملة هذه الخطيئة أمام الله .

ومنى أنه يفدى المؤمنين به : ان المؤمنين بالمسيح أنفسهم ، هموا عملوا من الصالحات ، فعملهم يقصر عن أن يدخلهم الجنة بسبب خطيئة أبيهم آدم ، لولا أن يغفر لهم المسيح عليه السلام . وعندما يغفر لهم تنتقل اليه الخطيئة ليتحملها أمام ربه ، وبذلك يكون قد غدى من غفر لهم .

والمسيح عليه السلام بذلك مسئول عن خطيئة غيره وخطيئة المؤمنين به ، وان كانت خطيئته مباشرة لهم يتحملها هو . . أى المسيح نفسه .

ومن هنا : كان الفرد فى مسيحية الكنيسة غير مسئول بالمسئولية . وفى حياته اذن نراغ للمشاركة فى هذه المسئولية . والشريك معه هو الكنيسة لأنها تمثل جسم المسيح عليه السلام ! .

وبذلك أصبحت الكنيسة ضرورة فى حياة المؤمنين بمسيحيتها . . هى مركز الغفران من الخطيئة ، وهى المشاركة فى تحمل المسئولية . . وبدونها

يقصر عمل المؤمنين بالمسيحية عن أن يطهره أو يخلصه من الذنب البشرى
الزوروث !

... ومن هنا أيضا كان من عقيدة مسيحية الكنيسة :

- (أ) الاعتراف بالخطيئة ، من المؤمنين بها أمام رجالها ،
- (ب) وصكوك الغفران ، تعطيها الكنيسة لمن تغفر لهم ،
- (ج) والزواج الدينى ، يقوم به رجال الدين فى الكنيسة وسط مراسيم خاصة .

فإذا قامت الكنيسة بعقد الزواج ، وباركته ، كان معنى ذلك :

أنه لا ينفصم الا بإشراكها وإقرارها الوضع الطارىء عليه ، فإذا لم تقر فصم عروة الزواج بالحكم بالغيائه ، فهو قائم الى الموت ولا زهر من ترتيب آثار قيامه عليه : لا يجوز لأى واحد من الزوجين أن يتزوج شخصا آخر ، بعد ذلك ولو انفصلا جسائيا . . ولا يعترف بالزواج ولو تم فى مكاتب الحكومة المدنية . . ولا تقر شرعية الأولاد التى تنتج عن مثل هذا الزواج .

وإذا قامت جهة أخرى ، غير الكنيسة ، بالفصل بين الزوجين ، كاحدى المحاكم فى بلد ما تطبيتا لقانون وضعى فيه ، فهو فصل غير معترف به منبا .

ويخطئ من يظن : أن قيام « المأذون » فى المجتمع الاسلامى بعقد الزواج ، يجعل العقد لذلك له صفة : « الزواج الدينى » على نحو ما يقوم به الكنيسة . . يخطئ من يظن ذلك : لأن الإسلام نفسه بمقتضى إقراره للمسئولية الفردية لا يفسح مجالا فى حياة الأفراد ، لهيئة دينية تمارس مشاركتها ووصايتها ، على نحو ما تمارس الكنيسة فى المجتمع المسيحى . والمأذون ليس الا مسجلا رسميا من قبل الدولة لعقد ، شأنه فى ذلك شأن جميع موظفى العقود الرسمية ، وعمله عمل تنظيمى فقط .

والمسئولية الفردية التى أقرها الإسلام ، هى التى تقوم عليها الحرية الشخصية فى اتمام عقد الزواج ، وفى فضه على السواء . وبذلك : عقد الزواج له طبيعة العقود الأخرى فى معاملات الأفراد بعضهم مع بعض . وهى العقود التى تسمى : بالعقود المدنية ، وهى تلك التى تقوم على المصلحة المتبادلة ، وعدم الأضرار والتضرر من الطرفين .

وإذا كان عقد الزوجية ، فى نظر الإسلام ، لا يؤثر على الاستقلال الفردى ، ولا على الحرية الشخصية فى التعاقد والمعاملات ، ولا على المسئولية الخاصة عن العمل والسلوك . . فانه يستهدف من جانب آخر :

تواؤما وانسجاما بين الرجل والمرأة ، ويقوم هذا التواؤم على خصائص طبيعتها ، ومن ثم يرمى الاسلام هذه الخصائص ، بحيث تتم المحافظة عليها ويجب تنميتها .

ومعنى ذلك : أن الاسلام لا يريد أن تتحول الطبيعتان اللتان هما للرجل والمرأة ، الى طبيعة واحدة ، هي طبيعة الرجل .. أو طبيعة المرأة .. أو طبيعة مشتركة بينهما ، وهي الطبيعة التي لا تتميز بها رجولة عن أنوثة على غرار طبيعة « الخنثى المشكل » ..

ان الرجل لا يتحمل ولا يلد ، ولكنه يصنع الحمل ويصنع المولود . وبسبب ذلك هو لا يحيض ، ولا ينفس ولا يرضع . ومن أجل ذلك أيضا : عليه السعى من أجل الحياة المشتركة بينه وبين المرأة ..

.. والمرأة كذلك — قد يقال : لا تحمل دائما ، وبالتالي لا تضع باستمرار ، ولا تنفس باستمرار ، ولا ترضع كذلك باستمرار . ومن ثم لديها الوقت للسعى وللعمل من أجل الحياة المشتركة : وعندئذ طبيعتها مساوقة لطبيعة الرجل ، ومن هنا فليس المنزل للمرأة وحدها وليس الشارع مكان مكان الرجل وحده بل كل من المنزل والشارع مكان مشترك بينهما !

ولكن اذا لم تحمل المرأة فالزيجة القائمة بينها وبين زوجها زيجة غير طبيعية ، ومع ذلك : هي تحيض .. وعقب طهرها من الحيض اذا كانت في صحة طبيعية : هي تحن للحمل ، وللولد ، وآلام حيضها هو في واقع الامر تدريب عملي على الطبيعة الخاصة بها على ولادة الولد ، مما يدل على أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الحمل ، والولادة . وما عدا ذلك يكون مصطنعا أو بسبب عائق صحى مؤقت أو مزمن .

وإذا كان الرجل ، بحكم الخصيصة البشرية لطبيعته ، هو الذى يصنع الحمل ويضع المولود ، كذلك المرأة بحكم الخصيصة البشرية لطبيعتها أيضا ، تستقبل الحمل وتلد المولود .. فان الرجل يتكون بين احساساته النفسية .. شعوره بالإيجابية .. وشعوره بالتفوق .. ومن ثم يوجد شعوره بالأعداد والصلاحية لزيادة الأسرة .

فبحكم خصائص البشرية ، يجب عليه السعى والعمل من أجل المعيشة .. وبحكم هذه الخصائص نفسها يشترك بالعطاء ، ونبس بالاستقبال ، في ثمرة الزوجية من الأولاد ..

وهنا كان قول القرآن الكريم ، محسوبا لخصائص الطبيعة البشرية بين الذكر والأنثى :

« الرجال قوامون على النساء .. بما فضل الله بعضهم على بعض ..
وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

والتفضيل في الآية هنا هو التمييز والمفارقة ، بحكم الطبيعتين
وخصائصهما ..

فمن جانب الأعداد الطبيعي في الرجل تولد الجانب النفسي الآخر فيه ،
وهو شعور « القوامة » والريادة . وأصبحت طبيعة الرجل تفترق عن طبيعة
المرأة :

بسبب عدم صلاحية طبيعة الرجل للانشغال بالولد ، في أية مرحلة من
مراحله : في حمله .. أو في ولادته .. أو في أرضاعه .. وبعدم صلاحية هذه
الطبيعة أيضا لاستقبال هذا الولد ، بعادة الحيض التي لا تتخلف عنها ..
ومن ثم كان تفرغها للعمل في سبيل الحياة المعيشية المشتركة :

(أ) بإيجابيتها في المشاركة في الولد .. في كونها تعطى .. ولا
تستقبل ،

(ب) وبالشعور النفسي المتولد عن دفعها الطبيعي نحو السعى للعمل ،
ونحو الإعطاء للولد .. وهو شعور المسؤولية عن الأسرة من : زوجة ..
وولد معا .

وهذا الشعور بالمسؤولية عن الأسرة لدى الرجل هو الذي يجعل من
مهمة الزوج حماية الأسرة ووقايتها من الأضرار البدنية والمعنوية .. وهو
بالتالي الذي يحمله على أن يعنى بالتوجيه ، دفعا للانحراف الذي قد يصيب
الزوجة أو الأولاد ، أو كلا الطرفين معا ..

... ولكن مسؤولية الزوج على هذا النحو ، وكذلك قيادته الناشئة
عن هذه المسؤولية للأسرة .. هي في حدود العلاقة الزوجية ، ولا يتجاوزها
بحال ، لتدخل نطاق استقلال المرأة كزوجة ، سواء : في اعتقادها ... أو في
مالها .. أو في حريتها ، عندما تريد فصم عروة الزوجية والتخلص من تبعات
عقد الزواج .

... وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تحول هذه الريادة دون الوئام
والانسجام ، وتبعث على انفصالية الفردية ..

وليس هناك ادعى الى تحول الطرفين في عقد الزواج الى وحدة عامة
لا تنوب فيها شخصية كل منهما ، ولكن تسهم كلتاها في خلق وحدة عامة

« منسجمة » .. ليس هناك ادعى الى ذلك : من المحافظة على خصائص كل من الطرفين بمقتضى طبيعتها من الأنوثة والذكورة .. لا تحاول أيتهما أن تتحول الى طبيعة الأخرى ..

والاسلام اذن : في تخطيطه للزوجية .. رسم ما يخطه على اساس خصائص **الطبيعة البشرية وحدها** : فما يأتي به من قول : امرأ ، أو نهيا في هذا الشأن .. هو بالأحرى : وصف لما يلائم استقامة هذه الطبيعة بحكم ذاتها ، أو لا يلائمها بحكم ذاتها كذلك .

... فالاسلام لا يشتهي أن يكون الرجل صاحب القيادة في الأسرة ، ولكنه الكشف عن واقع طبيعته فحسب ، هو الذي يدعو الى ذلك .

... والاسلام ايضا لا ينافق المرأة اذ يقر لها استقلالها الفردي : في الاعتقاد .. والمال ، ويقر حريتها الكاملة : في عقد الزوجية .. أو في فضه ، ولكنه يجلي فقط : أن الفرد يستحيل بحكم الطبيعة أن يذهب استقلاله ، لأنه تكون كوحدة مستقلة في ذاته ، يمكن أن تنضم الى وحدة أخرى ، كما يمكن أن تبقى في عزلتها عن هذه الوحدة الأخرى . وأنها اذا ضمت ، فبالاختيار .. وليس بالغلبة والقهر . لأن ما كان بالقهر لا يبقى .. ولا بد أن يزول يوما ما . ولذا كانت محاربة استقلال الأسرة في النظام الماركسي اللينيني ، كي يذوب الأفراد في المجتمع .. لا تجدى المجتمع في ذاته ولا تعود على الأسرة الا بالانحلال ولا على الأفراد الا باللامبالاة .

ومن هنا كانت المحبة ، وكانت الكراهية .. هي للانسان وحده . وبالمحبة يحصل الوفاق والوئام .. ولكن لا يتم عن طريق هذه المحبة بحال : ذهاب استقلال اى واحد منهما . وبالكراهية تكون الفرقة ويكون الانفصام .. بعد ضم وانسجام .

وخصائص الذكورة والأنوثة ، يكونان معا .. عامل ، المحبة ، والذكورة وحدها مع مثيلتها ، وكذلك الأنوثة وحدها مع مثيلتها .. يكونان عاملا في عدم التلاقى ، وعدم الوئام .

... ومن هنا كانت المحافظة على رجولة الرجل ، وكذلك المحافظة على أنوثة الأنثى كما هي في الطبيعة الخالصة للرجل وللمرأة .. هي وحدها العامل المؤثر في بقاء الزوجية وبقاء الانسجام ما بين الزوجين من علاقات .

تنظيم النسل :

● وإذا ابتدأت الزوجية بالاختيار : في مقدمتها في الخطبة .. وفي اتمام عقد الزواج بالايجاب والقبول .. فالحياة الزوجية بعد ذلك لا اكراه فيها .

وإذا نحيت عنها العوامل غير الذاتية : من جاه ، ومال ، عند الاختيار . . . فالمشاكل التي تطرا بعد ذلك يمكن أن تحل في يسر وفي وثام ، ويمكن أن يكون تخطيط الأسرة في توجيهها ورعايتها ، في اطار موحد ، وبمساهمة ايجابية من الطرفين .

وقد يكون النسل احدى المشاكل الهامة في بداية الحياة الزوجية أو في انائها . التي تواجه الزوجين . . . قد تكون هناك رغبة من أحدهما في عدم النسل لفترة معينة . بينما رغبة الآخر في وجوده منذ البداية . . . أو تكون رغبة أحدهما في عدد محدود من الأولاد ، بينما رغبة الآخر في عدد كثير منهم . . . أو تكون صحة الأم تضار بالحمل ، أو يكون الدخل للأسرة لا يغطي احتياج الموجود من أعضائها .

ولكن يجب أن يعرف باديء ذي بدء : أن سير الحياة الزوجية رهن بإرادة الزوجين معا ، وأنه أمر يخصهما وحدهما . وتتدخل الاسلام في الحياة بين الطرفين هو تدخل عام لرسم الدائرة الكلية ، التي تدور فيها حركة هذه الحياة .

فإذا قال القرآن الكريم مثلا من جانب :

« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) .

. . . وقال أيضا :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » (٢) .

. . . وقال كذلك من جانب آخر :

« نساؤكم حرث لكم ، فاتوا حرثكم انى شئتم . . . وقدموا لأنفسكم ، وانقوا الله ، واعلموا أنكم ملاقوه ، وبشر المؤمنين » (٣) .

. . . وبالإضافة الى ذلك يقول :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (٤) .

. . . إذ قال القرآن الكريم : هذا ، وغيره . . . فلكي يضع العلاقات الزوجية في اطار يتم فيه « التعادل » بين الزوج والزوجة ، بحيث يرفع الاحساس بالفن ، أو الشعور بقلّة التقدير ، وخفة الاكتراث عند أى منهما .

(٢) النساء : ٣٤

(١) البقرة : ٢٢٨

(٤) النساء : ٤

(٣) البقرة : ٢٢٣

وكما سبق أن ذكرنا : ما وضعه الإسلام ، كتواعد عامة كلية للحياة الزوجية .. هو مشتق من خصائص الطبيعتين ، ليدفع العقبات التي تحول دون الوئام والوفاق ، ويبصر بها :

فالآيتان الأوليان ذكرتا في صورة عامة :

أن الأسرة عند مواجهتها لأسرة أخرى في المجتمع ، أو في مقابلتها لشؤون الحياة الخاصة ومشاكلها ... يواجهها الرجل ، وليست المرأة . ومواجهة الرجل عندئذ لا تغير شيئا من الحقوق والواجبات المتساوية بينهما . لأن قيادة الرجل بالذات .. ضرورية لكيان الأسرة نفسها :

أن الأسرة الجديدة ، وهي أسرة الزوجين التي قامت بعد عقد الزواج بينهما ، لا يمكن أن تقوم فعلا بعقد الزواج نفسه ، كعقد .. وإنما يجب أن تستقل عن تأثير الأب والأم في أسرتي الزوج والزوجة ، وخاصة بالنسبة للزوج . فإن لم يستقل الزوج عن تأثير الأب ، وكذا أن لم يستقل عن العاطفة الإنثائية لدى الأم .. فإن مصر الزوجية كلة مهدد بالفرقة والانحلال . والى أن تنتهي الزوجية نفسها بالفرقة .. يسود الحياة الزوجية المشادة والخصومة في المدة التي توجد فيها .

وإبعاد تأثير الأب والأم هنا مرهون بارادة الرجل « الزوج » وكذا إبعاد تأثير الأب والأم على المرأة « الزوجة » مرهون بارادة الرجل زوجها ، أكثر من مشيئة الزوجة ذاتها .

وارادة الرجل الزوج هنا هو تحمله تبعية المصير ، ومسئولية تأرجح انعطاف والميول ، عند الآباء والأمهات وعند الزوجة كذلك .

ولولا أن له من طبيعته مقومات هذه الإرادة لسقطت الحياة الزوجية عند بدء قيامها . وإذا تحمل هو هذه المسئولية الصعبة في مواجهة الآباء ، والأمهات والزوجات ، فإنه اللائق والجدير بعد ذلك .. أن يتحمل المسئوليات الزوجية التي فيها اشتباك مع الغير وراء طرفي الزيجة نفسها .

وقد ظهر واضحا ، أنه منذ استقلال المرأة اقتصاديا في المجتمع الصناعي المعاصر ، ومنذ اهتزاز الرجل في علاقته معها على أساس من هذا الاستقلال .. ابتدأت الأم تؤثر على ابنها الزوج ، وتمارس نشاطا في علاقته بزوجته ، سبب كثيرا من أمارات التوتر ، وانتهى بدوره في حالات عديدة الى انفصام عرى الزوجية .

والزوج منذ الحرب العالمية الثانية ، في حياة هذا المجتمع الصناعي المعاصر ، انتقل في تأثيره بوالديه من أبيه .. الى أمه ، في علاقته

بزوجته وتعرضت حياته الزوجية الى موجات عديدة من الاضطرابات ، تدل على تغلب المرأة ذات التأثير ، وعلى تأرجحها في عواطفها وميولها ، ان هي مارست نفوذا وسلطة عليه .

أما الآيتان الأخريان هنا ، وهما الآية الخاصة بالمباشرة الجنسية ، والآية الأخرى التي توجب اعطاء المهور .. فقد أكدت ذاتية المرأة ، وذاتية الرجل معا ..

أما تأكيد ذاتية الرجل فلأنه صاحب حق في المعاشرة الجنسية .
وأما تأكيد ذاتية المرأة فلأنها صاحبة الحق الأول في الحصول على المهر وتسلمه .

وما جاء هنا وهناك اذن ، يحدد الدائرة الواسعة للأسره الجديدة في داخل نفسها وخارجه .. وما عدا ذلك مثلا من :

● تنظيم أحوال المعيشة ،

● وتنظيم المعاشرة الجنسية ،

● وأثر تنظيم النسل على الأسرة ،

... وغيره .. فهو متروك لاتفاسق الزوجين ، ويعتبر خصوصية من خصوصياتهما ، ولا أحد غيرهما يسئل عن ذلك ، ولا شأن لهذا الغير أيضا بقول أو فعل فيه ، فيما بينهما ..

وكل ما هناك : باعتبار أنهما من المؤمنين بالاسلام ، يجب عليهما بصفة عامة أن يرعيا أوامر الله ونواهيه في تصرفاتهما .

وجميع هذه الأوامر والنواهي ترجع أخيرا الى توقي الضرر بالنفس ، والاضرار بالغير ..

● لا أحد يسألها : عن ماذا ينفقان ، أو فيما ينفقان مثلا ؟

● ولا أحد يسألها : عما بينهما في علاقتهما الجنسية ، وكيف كان ؟

● ولا أحد يسألها : عما تكون عليه أسرتهما في الغد وفي عدد الأولاد ؟

... طالما هناك رضاء منهما ، وطالما لم يحسن واحد منهما بضرر ، أو طالما لم يكن هناك اعتداء عليه في ذلك من الآخر .. والا فالاحساس بالضرر من أحدهما كاف في الفرقة وانهاء عقد الزواج ، فضلا عما يوجب من التدخل من الغير بينهما في محاولة ابعاد الضرر وردة ، وهو الحكم من الأهل والحاكم .

... للزوجين أن يتفقا على عدم النسل لفترة طويلة أو قصيرة ،
... وللزوجين أيضا أن يتفقا على عدد الأولاد ، بعد أن يتفقا على
النسل ، قلة وكثرة .

ولكن يجب أن يكون اتفاقهما على هذا أو ذاك قائما على أسباب جدية
ترتبط بحياتهما كزوجين أمامهما مسئولية مشتركة ، وهى مسئولية الأسرة ،
في قوتها : ايمانا ، وصحة ، وتوجيها ، واطمئنانا ... ولا يكون اتفاقهما إن
اتفقا عندئذ معارضا لما يدعو اليه مثل هذا الحديث الشريف في قول الرسول
عليه الصلاة والسلام : «تناكحوا ، وتناسلوا فانى مباح بكم الأمم يوم القيامة» .
... كما لا يكون اتفاقهما على ذلك عندئذ عدم استجابة لما يؤخذ من
مفهوم هذه الآية الكريمة :

**« والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ... وجعل لكم من أزواجكم بنين
وحفدة ... ورزقكم من الطيبات ... أقبالباطل يؤمنون ، وبعمية الله هم
يكفرون ؟ » (١)**

فالحديث اذ ترتب المباهاة بالمؤمنين على التناسل من نكاح شرعى ،
وكذلك الآية اذ جعلت من نعم الله على الانسان ، خلق الذكور والانوثة في
نوعه ، مما ترتب عليه الزواج ، وخلق البنين والحفدة نتيجة لزواج الذكر
بالأنثى من بنى الانسان ، وتكفل له بالرزق من الطيبات للناس جميعا : من
يوجد اليوم أو يوجد غدا منهم ، من يصبح ابا أو جدا ، أو من هو يكون ابنا
أو حفيدا ... فالحديث والآية كلاهما يوضح فقط **مجرى السنة الطبيعية في
المجتمع البشرى** ، التى لا تتخلف أبدا في البشرية من حيث هى بشرية .

فليس من شك في أن النسل هدف وغاية من الزوجية ،

... ولا شك أيضا أن استمرار النمو البشرى هو فطرة وغريزة
انسانية للمحافظة على البقاء النوعى ، لا يمكن وقفها اطلاقا في
صورة جماعية .

ومع أن النسل غريزة نوعية في الفرد من الانسان ، فهو كذلك غريزة
فردية فيه أيضا . لأنه لا يتحقق هدف اية غريزة نوعية الا بالدافع الفردى
الطبيعى في الانسان الفرد نفسه .

وغريزة النسل لذلك ... من الغرائز المزدوجة . أو بعبارة أخرى :
هى من الغرائز التى تندفع وتؤثر في اتجاه يعود أثره في الخطوات القرينية

فيه على الفرد مباشرة ، بينما يعود هذا الأثر على المدى البعيد على المجتمع والانسانية عامة ، ما امتد منه بعد ذلك .

... ليس تنظيم النسل معارضا لمثل الحديث السابق .

ولا هو يصور عدم استجابة لمثل الآية القرآنية المشار اليها هنا اخيرا ، كما لا يعتبر تدخلا في مشيئة الله وقدرته ...

لأنه من جهة أخرى : **يراد للفرد أن يكون قويا** . والذي يريد ذلك هو الله المعبود .. هو الله الذي وصف نفسه بالقدرة ، والخلق والابداع ... ويوم أن دعا الله الانسان الى عبادته ، دعاه الى أن يتقرب منه ، ويتخلق بصفاته ... دعاه الى أن ينشد القوة في نفسه : قوة العقل .. وقوة النفس .. وقوة البدن .

وقوة العقل تتجلى في الحكم الصحيح . ولا يسلم الحكم ، أو يقبل فيه الخطأ الا بالفكر المستقيم والعلم الكاشف الهادي الى الحقيقة .

وقوة النفس تتضح في السلوك الانساني الكريم .. والسلوك الكريم يكون في البعد عن الهوى والشهوة وتحكم الاتانية .

وقوة البدن في البعد عن الأمراض ، والتغلب على ما يصيبها منها . وذلك بالوقاية ، والعلاج معا .

... اذ عندما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » .

وكذا قوله : « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الاكلة الى قصعتها » فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟

قال : « بل أنتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن » .

فقال قائل : يا رسول الله وما هو الوهن ؟ قال : « حب الدنيا ، وكراهية الموت » .

... عندما يروى عن رسول الله هذا وذاك .. نعلم علما لا شبهة فيه : إن المباهاة « بالكم » - وهو العدد - في النسل ، وأن الاستجابة الصادقة كذلك لما توحى به نعمة الله في شأن الزواج بين الذكر والانثى ، وفيما ينشأ عن هذا الزواج من البنين والحفدة .. **مقرونة بالقوة** .. **مقرونة بالنوع** .. ايضا فيما ينشأ من هؤلاء البنين والحفدة .

والكم وحده في ذاته اذن ليس مصدر الفخر والمباهاة . لأن الكثرة الهزيلة ... والكثرة الضعيفة في تفكيرها وفي سلوكها ، وفي أبدانها ... الكثرة الضعيفة في ايمانها ، وفي نوعها على العموم ليس فيها غناء .

لا يطاق بها عدو ، ولا تأمن الحياة لنفسها . فهي في وافع أمرها قلة ... وقتلتها يومئذ ضعف : وهو ضعف لا يدافع ولا يصارع ويغالب ، وانما يستكين . ومن استكان في الحياة فقد أسلم نفسه الى الفناء .

والنسل ان اخذ في تنظيمه واتفق الزوجان على مباشرته فذلك للمحافظة على القوة قبل العدد ، وعلى النوع قبل الكم في أفراد الأسرة ، وأفراد المجتمع . اذ في النوع وحده قيمة الكم ، وليس العكس ... أى أن النوع هو وحده الذى يمنح القيمة للكم والعدد اذ بدون النوع لا يحمل الكم قيمة أبدا .

والقوة — وهى النوع — اذن هى الدائرة التى يدور ميها التنظيم . ومن أجل القوة يرخص الزوجان لنفسيهما الاتفاق بشأنه .

وقد خرج بعض المفسرين — مثل أبو السعود — قوله تعالى :

« فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا

تعولوا » (١) .

... على أن تنظيم النسل مستهدف من هذه الآية فقال :

« وقد فسر : « ذلك أدنى ألا تعولوا » .. بأن لا يكثر عيالكم . على انه من عال الرجل عياله ، يعولهم ، أى ما نهم « من المؤنة » . فعبّر عن كثرة العيال بكثرة المؤنة (عن طريق الكناية) .

« ويؤيده — كما يذكر أبو السعود — قراءة : أن لا تعيلوا . من أعال الرجل اذا كثر عياله .

« ووجه كون التسرى — وهو ملك اليمين في قوله أو ما ملكت أيمانكم — مظنة العيال ، مع جواز الاستكثار من السراى .. أنه يجوز « العزل » عنهم بغير رضاهن . ولا كذلك المهائر « أى صاحبات المهور وهن الأحرار » . « والجملة — « ذلك أدنى ألا تعولوا » — مستأنفة جارية مجرى انتعيل « (٢) .

فمثل هذا التخريج يربط بين الاقتصار في الزواج على واحدة أو

(٢) جزء : ص ٤٨٠

(١) النساء : ٣

الزواج بعدد مما ملكت اليمين من جانب ، وعدم كثرة الأولاد من جانب آخر . ويرى في الوقت نفسه أن كثرة السراري في الزواج بهن مع كثرة عددهن .. بمثابة الزوجة الحرة الواحدة . لأن زوجهن يجوز له أن يعزل بدون حاجة الى رضاهن ، وبذلك يمكن أن يحدد العدد من الأولاد له منهن جميعا ... بينما لا يجوز له العزل مع الزوجة الحرة بغير رضاها .

وهذه التفرقة بين الزوجة الحرة والأخرى السرية .. قائمة على أن للأولى الحق الواضح في الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية ومن ثم يجب استئذائها في العزل ، بينما الأخرى ، لأنها مملوكة ، ليست لها الشخصية المستقلة التي يتأسس على استقلالها طلبها الحق في الاستمتاع بهـسذه المعاشرة . وعندئذ يجوز للزوج : العزل . وهو الطريق الوحيد يومذاك؛ لتحديد النسل — مع الثانية بغير رضا منها ، دون الأولى الا برضاها !

ماذا يكون رأي أصحاب هذا التفسير في « حبوب منع الحمل » — بغض النظر عن الاختلاف في تقييمها من الوجهة الطبية — لو جعلت طريقا لتحديد النسل : أيجوز للزوج اجبار السرية على تناولها ، دون الحرة ، مع أن تناولها لا يترتب عليه فقدان الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية بل على العكس ربما يكون أكثر اثارا لها ؟ ان النظرة الجنسية نظرة مادية لا ينبغي في نظر الاسلام أن تقوم وحدها عاملا في التفرقة بين فردين .

نعم : اذا غض النظر عن حق الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية أو عدمه ؛الحق فيه في التفرقة بين الحرة والسرية ونظر للزوجة الحرة بأن لها مسا مشيئة وللزوجة السرية بأنها ليست ذات مشيئة .. يكون للرضا وعدم الرضا دخل في تنفيذ مشيئة الزوج ، ويترتب على ذلك عندئذ التفرقة في النظرة اليهما .. يكون تقريبا الى الصحة . ولكن عندئذ يكون سلب المشيئة من الزوجة المملوكة أمرا اعتباريا ومؤقتا وليس حقيقيا وذاتيا .. مرهونا بوضعها الاجتماعي ، وليس متعلقا بطبيعتها البشرية . فالطبيعة البشرية في خصائصها الذاتية واحدة ولا تتغير بالاعتبار والنظر اليها من الانسان .

وأتند ينبغى أن نسأل :

هل الاسلام يرتب أحكامه على انسانية الطبيعة البشرية ، أم على النظرة اليها واختلاف الاعتبار في شأنها ، وما يطرأ عليها ؟

ان الاسلام على سبيل المثال لا يأخذ بطلاق المكره ولا يعتد بصلاة السكران . لأن الاكراه في الحالة الأولى والسكر في الحالة الثانية من الأمور الطارئة على انسانية الانسان في طبيعته البشرية . أفلا يكون شأن الأسر بالنسبة للزوجة المملوكة شأن الاكراه والسكر ، في أنه لا يغير من

الخصوية الانسانية شيئا .. أى أنه لا يسلب الاختيار الذاتى والمشئنة الذاتية ، التى هى فى واقع الأمر الأمانة الرئيسية المميزة للإنسانية الإنسان ؟ . وبالتالى : تفرقة انقهاء فى الزوجية بين الحرة والسرية غيما يتصل بالمشئنة والاختيار عند تحديد النسل عن طريق العزل .. أمر يدعو الى التريث فى قبوله ! ..

على أن الأمر الآخر الرئيسى فى هذا التخريج لآلية ، وهو الربط ما بين الاقتصار على زوجة واحدة - وفى حكمها العدد من السرارى من جانب - وعدم كثرة الأولاد من جانب آخر .. لا ينهض أن يكون هدفا سليما للآلية . لأن مع الزوجة الواحدة يجوز أن يكون كثرة من الأولاد ، ومع عدد من الزوجات أكثر من واحدة يجوز أن تكون قلة من الأولاد أو يجوز أن لا يكون هناك أولاد أصلا . واذن اللازم ليس قائما بين زوجة واحدة وعدد قليل من الأولاد ، وتعدد زوجات وكثير من الأولاد .

... على اية حال : عدم المعدل .. باق هو السبب فى الاقتصار فى الزواج على واحدة من الحرائر أو الزواج بأى عدد من ملك اليمين . إلا أن الخشية من عدم المعدل تتمثل مرة فى القسمة بين الزوجات فوق الواحدة أى أربع .. ومرة أخرى تتمثل فى كثرة الأولاد وثلاثة : فى كليهما .

... وليس جواز تنظيم النسل أو وجوبه فى بعض الاحيان رهنا بمثل هذا التفسير المتكلف ، وإنما يعود الى الجو العام للإسلام كدين ينظم حياة الفرد ، والأسرة ، والمجتمع .

وهنا فى دائرة الأسرة يحدد مثل هذا الجو العام تشابله الأحاديث المروية فى شأن المفاخرة بكثرة الأولاد ، وتلك الأخرى التى تنعى الضعف الذى ينتاب المسلمين ، أو تلك الثالثة التى تطلب القوة وتميز فى تفضيل القوى من المؤمنين على غيره من ضعفائهم .

ومن هنا : يجب أن تكون البواعث والأهداف فى هذا التنظيم متصلة اتصالا وثيقا بـ « القوة » . على معنى : أن الدوافع التى من أجلها يرى ازواج الاتفاق على عدد الأولاد فى الأسرة ، هى الدوافع التى تصون الأسرة من الضعف فى أية صورة من صورته :

فإذا كان يترتب على زيادة الأولاد :

- تهديد للزوجة فى صحتها ،
- أو تهديد للأولاد أنفسهم ، الذين وجدوا بالفعل ، فى رعايتهم صحيا واجتماعيا ، وتربويا ،

● أو تهديد للأسرة كلها ، ككل ... للزوجين والأولاد معا ، في اطمئنانها وسكونها ، بسبب القلق على مستقبلها ، ادبيا أو ماديا ، كالخشية من وقوع الأولاد تحت ضغط الحاجة الى الانحراف عن الدين أو عن التوجيه السليم ، أو الى عدم الرعاية أو الخشية من التشرذم والتفرق ،

● أو تهديد للزوج نفسه — كرب أسرة — في قدرته على الانتاج والعمل ،

● أو نحو ذلك مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة ، بحيث يخرجها عن نطاق القوة ، ويجعل أفرادها « غشاء كفتاء السيل » .

... فعندئذ لا يبارك الاسلام فحسب تنظيم النسل .. وإنما قد يوجبه كوسيلة للمحافظة على « القوة » .. التي يسعى اليها المؤمن في عبادته لربه .

والمؤمن القوى ، الذي هو خير من المؤمن الضعيف كما يذكر الحديث الشريف .. هو القوى في كل جانب من جوانب انسانيته .. هو المؤمن المستهدف عند المباهاة بالمؤمنين يوم القيامة .. وكذلك هو المطلوب عند امتنان الله بنعمه على الانسان .

اذ يستحيل أن تدرك نعمة الله في أمر هو مقطوع بعدم نفعه ، أو في شيء في وجوده عبء .. وفي بقاءه ضرر واضح على الأسرة أو على المجتمع .

... وليست ارادة الزوجة والزوج في تنظيم نسلهما تدخل في مشيئة الله ، وليست هي كذلك تحد للايمان بقدرته على رزق الانسان . لأن مشيئة الله لا تعلم للانسان الا بعد ما يقع الأمر في حياته ... وقبل ذلك لا يعلم الغيب الا الله وحده . ثم ان مساعدة الله للانسان على رزقه مرتبطة بسعى الانسان نفسه في الحياة . فمن توكل على الله ولم يعمل ، لا يجد قوتا أيومه الا بالسؤال . والسؤال مذلة وضعف .. والسائل — القادر على العمل — ليس من الذين يعبدون الله على الحقيقة ..

وهنا اذ قصر سعى الانسان في عمله وانتاجه عن أن يبيىء الأسباب والوسائل للقوة في أسرته .. يجب عليه أن يتوقف عن المزيد من الأولاد ، حتى تواتى له فرصة أخرى يلمح فيها استطاعته على تغطية الحاجات ، وتأمين السبل نحو القوة المنشودة في الأسرة وبالتالي في مجتمعه .

... وهنا أيضا : اذا كانت الزوجة ستضار بدنيا بسبب الحمل ، أو نفسيا بسبب الارهاق ، أو اذا كان الزوج سيضار نفسيا بسبب القلق من

عدم كفاية الوسائل للرعاية الواجبة لأولاده .. فيجب كذلك : انتوقف عن المزيد من الأولاد ، والتركيز على رعاية الموجود منهم .

وتنظيم النسل من أجل ذلك — وان كان له أثر على المجتمع في جملته يرجع أمره أولا وأخيرا الى « تقدير » الزوجين .. وليس الى رأي الحاكم ، والذي يرجع الى الحاكم المسلم العام أو الحكام المسلمين جميعا متضامنين .. هو ازالة الفواصل السياسية والجغرافية والشعوبية التي تجعل إحدى المناطق في الأمة الإسلامية مكتظة ، وبعض المناطق الأخرى مفتقرة التي تزيد من السكان .. ان الأمر الذي يرجع اليهم هو : التكافل على اتاحة فرص العمل للمسلمين جميعا ، بغض النظر عن جنسية اقليميه أو تبعية سياسية .

واتفاق الزوجين على تنظيم النسل ، هو :

أولا : اتفاق على المبدأ ، من حيث هو . والاتفاق على المبدأ رهن بدراسة مدى الحاجة الى الرعاية ومدى أثر الاستمرار ، في النسل من أضرار على الصحة والتوجيه للأولاد ، أو على الزوجة أو الزوج ، دراسة يشترك فيها الزوجان معا .

ثانيا : هو اتفاق على الوسيلة التي يمنع بها الحمل :

- أهى العزل ؟
 - أم التقليل من المعاشرة الجنسية ؟
 - أم توقيت هذه المعاشرة بأيام معينة من الشهر ؟
 - أم تناول الحبوب ضد الحمل : حبوب الرجل أم حبوب المرأة ؟
 - أم التعقيم ؟ للرجل ، أم للمرأة ؟
- ... وفي كل ذلك وغيره ، يؤخذ رأي أهل الخبرة — وهم الأطباء المسلمون المتخصصون — في مدى تأثير اية وسيلة ، لمنع الحمل ، أو في أيها أخف ضررا على صحة الرجل ، أو صحة المرأة ؟ .

وتدخل المجتمع في تنظيم النسل بعد ذلك : هو تدخل بالدعوة والتنوير ، وتوضيح الوسائل الكفيلة بالمحافظة على الصحة ، في الوقت الذي تثمر فيه هذه الوسائل في الوقاية من الحمل . وتدخل المجتمع عندئذ .. هو تدخل بالارشاد ، وليس بتقرير أمر التنظيم نفسه بقوة القانون والسلطة المنفذة له .

وإذا ترك اختيار إحدى وسائل الوقاية من الحمل عند اقرار تنظيم النسل كمبدأ إلى دراسة الزوجين لوضعها الخاص في أسرتهما ، ثم إلى أهل الخبرة من المسلمين . . فالحديث عن جواز هذه الوسيلة وحرمة تلك ، وكذا الحديث عن أن هذه الوسيلة أقرها الفقهاء وتلك لم يقرها واحد منهم . . هو حديث غير ذي موضوع الآن .

لأن الخبرة العلمية في الوقت المعاصر أكثر اتساعاً ، وأدق في الوزن مما كان على عهد أئمة الفقه المجتهدين الأول . فما يترتب على هذه الخبرة من أحكام الحلال والحرام يرتبط بالضرر الراجح ، أو بعدم وجود الضرر غالباً . وعندئذ تكون هذه الأحكام أحكاماً مساوقة للأصول الإسلامية ، وأكثر سلامة في خضوعها لها .

إن طريفة « العزل » مثلاً أقرها الفقهاء فيما مضى إذا رضيت الزوجة الحرة بها . . أى التى لم تكن ملك يمين . . ولكن : إلى أى مدى : تؤثر هذه الطريفة على الرجل أو المرأة صحياً أو نفسياً ، أو عليهما معا ؟ العلم بالحديث يقدر ذلك أكثر من : « العزل » الذى كان سائداً وقت الفقهاء المجتهدين آنذاك وأقروه .

يروى عن أسامة بن زيد — فى رواية أحمد ومسلم — أن رجلاً جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى « أعزل » عن امرأتى .

فقال صلى الله عليه وسلم : « لم تفعل ذلك ؟

فقال له الرجل : أشفق على ولدها — أو على أولادها !

فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان ضاراً . . ضر فارس والروم ! «

وفى رواية متفق عليها عن جابر :

« كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن

ينزل . . »

فالحديثان يقران العزل كوسيلة لمنع الحمل ، لأنه كان عرفاً جارياً فحسب فى البيئة العربية والأعجمية على السواء . . وليس لنتيجة بحث علمى .

والحديث فى الرواية الأولى يقر ضمناً : تنظيم النسل ، وتحديد عدد الأولاد ، شفقة على الأولاد من أن يصيروا إلى ضعف بسبب الحاجة ، أو المرض أو الإهمال فى الرعاية والتوجيه .

وليس الأمر اذن فى الحل والحرمة فى هذا الشأن اقرار الفقهاء

النسابقين أو عدم اقرارهم لوسيلة أو لأخرى .. وانما الامر الآن : أمر
الخبرة الفنية المعاصرة .. أمر الخبرة الطبية والنفسية والعصبية
والاجتماعية . وأمر التجارب الحديثة ورصد الآثار التي لكل وسيلة على
الانسان في بدنه وعقله ، ونفسه ، ورجولته أو أنوثته ..

والفتهاء السابقون لم يأخذوا لأنفسهم اطلاقاً حق الزام الأجيال
انقادمة بعدهم ، بأرائهم .. بل ولا كذلك بالنسبة لأجيالهم هم أنفسهم .
وانمسا دائرة الالزام كانت قاصرة عليهم كأفراد ، الا اذا توثق الاجماع
تتكلف الأمة عندئذ بما كان عن طريقته .

والاسلام فيما عدا دائرة « الاعتقاد في الله والعبادات الواجبة نحوه »
.. اخلى مكانا فسيحا لتجارب الحياة ونتائج البحث العلمى ، ويخضع
الرأى فى حله او فى حرمة فى حياة المسلم الى تلك التجارب والنتائج
العلمية .

* * *

وتنظيم النسل بين الزوجين من حيث المبدأ يعتبر حقا طبيعيا لهما ،
لا يتعارض وهدف الزوجية وهو انجاب الأولاد . فوقاية الأولاد من أخطار
الجهل والمرض ، والضعف على العموم فى أية صورة من صورته ، وهو
كفاية من تنظيم النسل .. لا تنقل فى تحقيق هدف الزوجية عن انجاب الأولاد
أنفسهم . ومن ثم تعتبر هذه الوقاية جزءا متمما لهدف الزوجية الأصيل على
نحو ما يؤخذ من الآية الكريمة : « **وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة** » (١) .

على ان النسل اذا كان هدفا للزوجية .. فاطمئنان النفوس هدف
آخر يشير اليه القرآن الكريم فى قول الله تعالى : « **ومن آياته أن خلق لكم
من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة** .. » (٢)
ولا يتوفر هذا الاطمئنان فى العلاقة الزوجية اذا كانت النفوس قلقة بشأن
الأولاد : ان فى صحتهم البدنية ، أو فى نموهم العتلى والفكرى ، أو فى
سلوكهم واستقامة نفوسهم ، وذلك بسبب المرض .. أو الجهل .. أو
عدم كفاية المورد لسد حاجاتهم .

أما الوسائل لهذا التنظيم فهى تختلف فى المشروعية وعدمها من
وسيلة الى أخرى .. تختلف من : العزل .. الى الاجهاض .. الى تناول
حبوب منع الحمل .. الى تعقيم أحد الزوجين .. وذلك حسبما يصاحب كلا
من أيهما من أمان أو أخطار ، بالنسبة لصحة الزوجة أو الزوج . فتجد تصل

(٢) الروم : ٢١

(١) النحل : ٧٢

مشروعية احداها الى التعيين والوجوب . وقد تصل كذلك عدم مشروعيتها الى التحريم ، حسب الظروف والأوضاع .

ومفهوم : أن مشروعية هذه الوسائل أو عدم مشروعيتها هو في « اطار العلاقة الزوجية وحدها » . على معنى أن الاسلام لا يقر اطلاقاً واحدة من هذه الوسائل في علاقة غير زوجية لأن ما عدا العلاقة الزوجية في نظره هو الزنا ، ولا مبرر له ولا لنتائجه بحال من الأحوال .

ومهما كان من طغيان موجة الحياة المعاصرة .. فان سلامة المجتمع في بنائه هي في اتباع مبادئ الاسلام .

ان موجة الاستمتاع « بالجنس » في حياة المجتمع المعاصر دفعت الى المطالبة بتنظيم النسل بين النساء غير المتزوجات والبنات اللاتي لم يبلغن بعد سن العشرين بحيث يصبح ذلك أمراً تتحمل الدولة تكاليفه ، وبحيث تصبح النظرة اليه نظرة عادية أو أخلاقية !

نقد كتب (David Roxan) في صحيفة (The News of the World)
(1) تحت عنوان : « الحب ، والبنت التي لم تتزوج » :

« ليست الا ايماءة بالرأس في البرلمان (الانجليزي) تدخلت في الموقف الثوري تجاه « الجنس » والمرأة التي لم تتزوج في بريطانيا الجديدة .

« مع تلك الايماءة توج وزير الصحة المستر (Kenneth Robinson) الحكومة البريطانية في موافقتها ، المجالس البلدية على ان تتحمل العيادات التي تتردد عليها البنات غير المتزوجات للحصول على المشورة في تحديد النسل ! نفتحات ذلك ! .

« وعديد من المجالس البلدية في انجلترا سيسلك السبيل التي يسلكها الآن مجلس بلدية لندن . وذلك نظراً لهذه الزيادة المخيفة في أرقام الحاملات من البنات في غير علاقة زوجية . . تلك الأرقام التي تضاعفت في العشر سنوات الماضية . وقد أتم مجلس بلدية لندن حتى الآن اقامة مراكز ثلاثة لهذا الغرض في الأحياء الآتية : (Hackney - Ealing - Wands worth) وتعرف هذه المراكز باسم (Brook Advisory Centres) تبعاً لاسم السيدة التي قادت الحملة من أجل تربية خاصة بتنظيم النسل ، وهي السيدة : (Helen Brook) ، وقد أنشأت بالفعل في لندن مركزين لتلك الغاية .

« وقد ذكرت هذه السيدة : أن موافقة الحكومة الانجليزية يعتبر نصراً

(1) بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ .

انتظرناه . ويمكننا أن نقيم الآن هذه المراكز في كل مدينة ظهرت فيها مشكلات العلاقات الجنسية غير الشرعية ، وليس في لندن وحدها .

« وقد اقترحت على كل المجالس في لندن أن تساعدنا بالوسائل الممكنة على اتمام هذه المراكز . وأنا أنتظر منها استجابة طيبة . اذ هم يعلمون أن نفقات مراكزنا لمنع انجاب الأطفال ليست أكثر من نفقات الرعاية لطفلين غير شرعيين .»

« وتبدل الأمر في بريطانيا في قلبها وفي موقفها الذي يتبل : أنه من الأفضل مساعدة البنات اللاتي لم يتزوجن ولهن علاقات جنسية غير مشروعة عني نحو ما باعطائهن وسائل منع الحمل . . انتشر الآن في رابطة التخطيط الأسرى المحافظ أكثر من ذي قبل .»

« فقبل سنتين اتخذت هذه الرابطة بأغلبية ساحقة قرارا ضد فتح الخمسمية وأربعين عيادة التي تملكها . . للأمهات غير المتزوجات . ولكن في يوم الجمعة القادم سيجتمع أعضاؤها — الذين يبلغون ستين عضوا — للنظر في تقديم المساعدات للنسوة العازبات .»

« وقد تردد على أحد هذه المراكز بلندن سنة ١٩٦٣ مائة وعشرون (١٢٠) بنتا وينتظر أن يبلغ العدد في هذا العام ألفين (٢٠٠٠) .»

« وقد تحدثت الى هنا الدكتورة (Faith Spicer) وهي طبيبة وأم لثلاثة أطفال — فذكرت : أنها قامت برحلة داخل بريطانيا وتعتقد أن الرأي العام في بريطانيا قد تغير تغيرا جذريا . فالتناسل منزعجون بسبب الأرقام الكبيرة لمشاكل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، ويدركون ادراكا واضحا أنه يجب أن لا يشجعوا بحال ما تقلب البنات في أحضان الغلمان والرجال .»

« صحيح : أننا — تقول الدكتورة — نساعد تسعين في المائة (٩٠٪) من البنات اللاتي يحتجن الى تنظيم النسل ويأتين إلينا . ولكن كل واحدة منهن تسئل من قبل الطبيبة لمعرفة احتياجها الى المشورة . وغالبية من يحضرن الى المراكز تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين . وقليل منهن من يكن بكرا . فقط واحدة منهن احتاجت الى مساعدة وكانت أقل من سن السادسة عشرة .»

« وتعتقد الدكتورة (Spicer) أن ثلاثة وعشرين بالمائة (٢٣٪) من النساء اللاتي يتزوجن وفوق الثمانية عشرة في حاجة ماسة الى مساعدة في تنظيم النسل . وتقول :

« كثير من البنات يعتقدن أن بعضا من التجارب الجنسية قبل الزواج يعتبر بمثابة ضمان لزواج سعيد !

« وهي تقسم البنات غير المتزوجات واللاتى يزرن المراكز الطبية لتنظيم النسل . . الى ثلاثة أقسام :

« بنات ناضجات لهن علاقات جنسية مستديية . وأولاء يساعدن . . .
« وبنات أخريات ليس لهن نضوج . وهن من يحسنن بأنهن ابتدأن علاقات جنسية غير موفقات فيها . . .

« وصنف ثالث هن العصبيات او المتقلبات بين أحضان الرجال ويذهبن الى السرير مع أى غلام يلتقين به صدفة أو فى حفل ما » .

. . . وأصبحت الدولة فى المجتمع الصناعى المعاصر معنية بالعلاقات الجنسية غير المشروعة كعنايتها بالعلاقات الزوجية فى تنظيم النسل . وهذه العناية تقوم على النظرة الموحدة للعلاقة الجنسية ، وعلى الغاء الفارق بين ما كان حتى الآن مشروعاً منها وغير مشروع .

وهذه العناية ان بدت فى تنظيم النسل أو بعبارة أخرى : ان بدت فى اعطاء البنات غير المتزوجات حبوب منع الحمل أو زودتهن بتدابير أخرى . . . فهى تبدو أيضاً فيما يسمى « بالتربية الجنسية » والتثوير الجنسى فى سن مبكرة ، وأثناء الدراسة فى المدارس الأساسية والثانوية .

ففى انجلترا جعلت « التربية الجنسية » منذ سن الثامنة فى المدارس الانجليزية وتنقل صحيفة هيرالد تريبيون (Herald Tribune) (١) :

« ان الأطفال فى سن الثامنة أصبحوا يتلقون التربية الجنسية فى بعض مدارس مختارة من المدارس الانجليزية .

« وهناك خمسة من الكتب الجنسية يختلف بعضها عن بعض فى السنوى ويعلم منها التلاميذ والتلميذات منذ هذه السن : الحمل عند الانسان والحيوان .

« والكتابان الثانى والثالث منها مخصصان لتلاميذ وتلميذات السنة العاشرة الى الرابعة عشرة . ويعلمان الفروق بين الذكورة والأنوثة .

« والكتابان الرابع والخامس يعلمان الأمراض السرية ، والمسئولية الاجتماعية الجنسية ، والانحراف الجنسى ، ثم لمن هم فوق السادسة عشرة يعلمان طرق الوقاية من الحمل » .

ان الخطأ فى المجتمع المعاصر هو فى نظرة المساواة فى العلاقة الجنسية بين علاقة بين زوجين ، وأخرى ليست بين زوجين شرعيين . . انه الخطأ فى فهم الحرية الجنسية .

(١) فى عددها الصادر فى ١٩٦٦/٤/٨ نقلا عن « روينتر » .

— ان الحرية الجنسية كما يتمتع بها الشباب في المجتمع الصناعي المعاصر — بغض النظر عن الجائز منها — لا تدفع أخطارها التربوية الجنسية في المدرسة ، ولا تحول دون وقوع الكوارث والتعاسات البشرية بسببها . . . العيادات الخاصة بتنظيم النسل ، ولا ينفع فيها نصح الوالدين ، وأصوات النذير من عواقبها ارتفعت من كل مكان . . . ارتفعت من الأطباء ، وعلماء الطب النفسي ، وعلماء الاجتماع ، قبل أن ترتفع من رجال الكنيسة وعلماء الأخلاق .

ان الدكتور (Michael Latham) أحد الأطباء الباحثين البريطانيين يستيه في الدرجة الأولى من نتائج الحرية الجنسية : الرهبة من التفجر السكاني كما يقول . . وينادي (١) :

« بأن البنات في سن مبكرة قبل أن يبلغن الخامسة عشرة . . يجب أن يزودن بتدابير منع الحمل ، اذا استمر رقم الأبهات غير المتزوجات من الثنابات في صعود ، وذلك قبل مغادرتهن المدرسة ، ويفضل موافقة الوالدين على ذلك .

« ويعتقد أن التدابير التي يقترحها ستسبب فحسب زيادة جانبه في الاختلاط الذي يراه قد تجاوز الآن كل مقياس في تعاسة البشرية وانحطاطها بسبب الاجهاض ، والطفولة غير الشرعية .

« كما يعتقد أن اقتراحاته سيعارضها الناس في انجلترا بدمدة ، كما عارضوا من قبل عشرين عاما « التربية الجنسية » في المدارس ، ولكنهم تقبلوها اليوم .

« وما يقترحه هو « نظام الحلقة » أو « الدبلة » . ويرى هذا النظام كافيًا في الوقت الحاضر بالنسبة لنسوة لهن أولاد بالفعل .

« ولكنه يتنبأ بأن نظام « الحلقة » سيتطور تطورًا مناسبًا للبنات في سن الثنابات في السنوات القليلة القادمة .

« ويود — بل سيكون سعيدا — لو أعدت ابنته البالغة الآن ستة عشر ربيعًا نفسها بهذا التدبير !»

« ويرى أن المجتمع سيقبل على نطاق واسع على هذا التدبير كشيء عام ، يطبقه الرسميون في الجانب الطبي في المدرسة على البنات كجزء من التروتين المقبول . . لأنه — كما يرى — أمر حيوي بالنظر لانفجار اسكان الذي يهدد العالم » .

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٦ يناير سنة ١٩٦٦ .

.. بينما ترى سكرتيرة المجلس الوطني للأهيات الخاططات بانجلترا ،
الدكتورة (Margaret Bramall) (١) : أن الأمر في نتائج الحرية الجنسية
ليس أمر الانفجار السكاني وإنما هو أمر التعاسة النفسية والمشاكل
الاجتماعية والتربوية :

فتحت عنوان : « الأهيات الخاططات يفجمن الوالدين » في بريطانيا :
« أربعة آلاف من الشابات في بريطانيا في سن أقل من السابعة عشرة ،
واكثريتهن لم يزلن في المدرسة ، لهن أطفال غير شرعيين كل عام . وعددهن
قد زاد أكثر من الضعف في الخمس سنوات الماضية ، وأصبحن يسبين
إذارا رهيبا الى الأطباء وموظفى الخدمات الاجتماعية والمجانس المحلية ..

« وهذه الأعداد المبدئية كشف عنها القناع بعدما ظهر أخيرا تقرير
الاحصائيات العامة لسنة ١٩٦٤ . والأطباء يعتقدون : أنه اذا عمل احصاء
جديد آخر بعده اليوم .. فان الزيادة ستكون واضحة ، وتشكل مخاوف
بعيدة المدى .

« ومن أجل أن صار الوضع جديا دعى مؤتمر الخبراء في لندن في الشهر
التالى من قبل المجلس الوطني للأهيات انخاططات وأولادهن للنظر في المشكلة ،
وتداول الآراء لدى المشتغلين بالخدمات الاجتماعية وموظفى المنازل الخاصة
بالأهيات والأطفال ، كى يمكن تقديم مساعدة أكثر لتلك الشابات الحزينات .
وسيناقش بالتأكد القرار المتضارب الذى أعلن في مجلس اللوردات في
الاسبوع الأخير ، وهو : أن الحكومة سوف لا تعارض في جعل الاجهاض عملا
مشروعا لجميع الشابات دون السادسة عشرة .

« ولكن المعتقد أن هذا سوف لا يساعد كثيرا ، طالما أن معظم التلميذات
بالمدارس يخشى من الاعتراف بأنهن حوامل ، الى أن يصبح الأمر متأخرا
لتقيام بعملية الاجهاض .

« ومسىز (Margaret Bramall) سكرتيرة المجلس ، تحكى :
أنه دعى لهذا المؤتمر لأن الوضع أصبح مبررا كافيا ، ولأن الشابات
الصغيرات لهن مشاكلهن الخاصة التى تحتاج الى معاملة عاطفية . فهن
لسن كالبينات الكبار فوق السادسة عشرة . إذ أنهن قانونا لا يجوز لهن أن
يتزوجن آباء أطفالهن ، بحكم أنهن لم يزلن دون السادسة عشرة .

« وموضوع آخر من الموضوعات المهمة التى سيناقشها المؤتمر ، هو :

(١) كما يحكى مراسل الصحيفة في ٦ فبراير سنة ١٩٦٦

تربية الأمهات الخاطئات . والشواهد التي جمعت تدل على أنهم خارج مدينة لندن يعانون بسبب السقطات الأخلاقية في اكمال دراستهم . إذ بعض من البنات اللامعات في المدارس الأساسية بعد أن يلدن ويعدن ثانية الى المدارس لا يجدن مكانا لهن . ومن الواجب أن لا تعانى هذه البنات جانب التربية ، اذا لم تقدم لهن مساعدات : لأنفسهن ، وأطفالهن .

« ومن سوء انحط أن عددا كبيرا من ناظرات المدارس يخشين عود البنات التي حملت ثم وضعت طفلها مرة ثانية الى الدراسة بالمدرسة » .

... وبينما يرى أيضا الدكتور (Joseph D. Tiecher) أستاذ علم النفس العلاجي بمدرسة الطب في « يونيتد ستاتس أوف كولومبيا » أن خطورة الحرية الجنسية تكمن الآن في فقد الثقة في الوالدين . ومن ثم في افلات الزمام . . وأخيرا في زيادة الأمراض العقلية والمشاكل النفسية لدى الشباب . وجاء رأى أستاذ علم النفس العلاجي في هذا تحت عنوان :

« الشباب والجنس — كيف لا ينجح الوالدان ؟ — السماح بالحرية الجنسية يظهر النقص في الثقة »

(Teen-Agers and Sex : How Parents Tail-permissiveness Shows Lack of Confidence.)

« ان عددا عجبيا من الأمهات والآباء يحذر بناتهم في سن المراهقة من الرجال . ثم في الوقت نفسه يقدم لهن « حبوب منع الحمل » في حالة ما اذا قررن عدم الانصياع الى النصيحة والتحذير . يقول ذلك أستاذ جامعي في جنوب كاليفورنيا في علم أمراض النفس للأطفال والشباب .

« مثل هذا التضارب يوضح جيدا النقص في الثقة الحقيقية عند كثير من الآباء والأمهات في قدرتهم على معالجة مسائل الجنس بين أولادهم . ومثل هؤلاء الآباء والأمهات يزيد في آثار السماح الجنسي المفرط للشباب ، كما يكشف الفئاع عن الشكوك والتخوفات .

« ويرى الدكتور من حكمه على المرضى من الشباب في المستشفى العام في وحدات العلاج النفسي . . أن الاذن للشباب على هذا النحو في ممارسة الاتصال الجنسي عامل رئيسي يقف الانسان أمامه عند تحديد مسؤولية تزايد المشاكل النفسية بين الشباب .

« ان السماح بمباشرة الاتصال الجنسي بين الشباب ليس أمرا صحيا . فكثير من البنات المرضى اللاتي يباهين بمباشرة العلاقة الجنسية ويفأخرن بالحرية الجنسية . . هن من المتطرفات في اتباع «الجديد» . وغالبا يستخدمن

العلاقة الجنسية كسلاح في معاملة آبائهم وأمهاتهم لعلهم أن تصرفاتهم ستخرج هؤلاء الآباء وتلك الأمهات .

« أمثال هاته الشباب لم ينجح في مهمة رئيسية من مهام الشباب ، وهى تعويض تبعيتهم لآبائهم وأمهاتهم ، تلك التبعية التى هى أشبه بالطفولة .. بعلاقة الرشد والنضج الانسانى .

« ويقول الدكتور أيضا :

ان انشاء الشخصية الجنسية الصحية ، وتكوين الاستقلال الصحى عن الوالدين .. هما من الصعوبات الرئيسية فى عهد الشباب . والاختفاق فى التقلب على هاتين الصعوبتين ، بالإضافة الى عدم النجاح فى وضع هدف للحياة .. يزيد فى كمية المشاكل العقلية والعاطفية للشباب .

« ويبرز الدكتور : أن الانتحار هو الآن السبب الرابع من الأسباب التى تقود الى الموت بين الشباب . ويلاحظ : أن الانتحار بين الشباب هو الأماهر الدالة على ارتفاع الأمراض العاطفية بين أفراد هذه الطبقة .

« ويمثل الشباب - بناء على احصائية الرابطة للصحة العقلية « بنوس انجلس » - أكبر مجموعة من المصحات النفسية والعقلية . فكل سنة تعالج العيادات الخاصة بالأمراض النفسية فى كاليفورنيا ثلاثمائة ألف ، ممن أعمارهم تقل عن الثمانية عشرة .. »

... ولكنها ظاهرة الأمول للحضارة الغربية ، وهى ظاهرة انطلاق انغريزة وتلاشى الآثار الروحية فى ضبط النفوس وقيادتها . وهى ظاهرة حتمية تلى ظاهرة العلم والفكر والتكنولوجيا .

وما فى الاسلام من مبادئ هو لحياة المجتمع وحيائه وليس نفائه أو افنائه .

تمدد الزوجات :

وتعدد الزوجات مبدأ أصيل فى نظام الزواج فى الاسلام ، وليس هناك حرج اطلاقاً فى ممارسته من المسلم ، ولو كان من أجل الباشرة والمتعة الجنسية وحدها . لأن هذا المبدأ هو : اقرار لشأن من شأن الطبيعة البشرية وهو شأن الغريزة ، مع المحافظة على أخص جانب فى هذه الطبيعة ، وهو : المسئولية الفردية .

وما يقال : من أن هذا المبدأ فى الاسلام يعلن عن اقرار « لحيوانية » الرجل ، وعن استجابة لهذه الحيوانية فيه على حساب الانسانية فى جانب

الزوجة او الزوجات اللاتي اقبلت عليهن الزوجة الجديدة .. لا بساير الحقيقة
المجردة التي ينظر اليها في غير تحزب وعاطفة ، وهو قول تأثر بعرف قائم
في مجتمع آخر له سلطة الايحاء بالتقليد ، او اضطر قائله الى النفي ،
ذخية من مواجهة الواقع .

ان حيوانية الرجل — كإنسان — جزء من حقيقته الكلية ، وهي الجزء
القوى فيه والجزء المتمرس وصاحب الفاعلية لديه منذ ولادته . ولو لم يكن
الإنسان على هذا النحو لكان ملكا ، أو على الأقل لكانت هداية كل فرد من
نفسه دون حاجة الى رسالة رسول ، وكانت استقامته في التفكير والسلوك
استقامة ضرورية وحتمية .

... وان هذه الحيوانية قد تغلب عليه ، كما تغلب على المرأة نفسها ،
والأمر عندئذ يدور في اتصال الرجل بالمرأة ، بين العلاقة « السرية » والعلاقة
العينية ... بين الخدان أو المخاتلة من جانب والصراحة من جانب آخر ...
بين الهرب من المسؤولية والتخفي وراء الجبن ، ومواجهتها في شجاعة ...
بين النفاق والضعف ، والايمان والقوة .

لم يوجد حتى الآن أى نظام اجتماعى للأسرة — ولن يوجد — ما يمنع
الرجل من أن يعاشر المرأة معاشرة جنسية باختياره وهي في ظل رجل آخر ،
وأن تعاشر المرأة الرجل باختيارها معاشرة جنسية وهو في علاقة زوجية مع
امرأة أخرى ... في غيبة الطرف الآخر ، الذى تعلق حقه من قبل المجتمع بهذه
المعاشرة ... أو في مواجهة أى منهما مواجهة واضحة .

... لم يوجد فى أى نظام اجتماعى للأسرة حتى الآن ما يكفل للزوجة
سبع زوجها من مباشرة العلاقة الجنسية مع امرأة أخرى ، حتى فى نظام الزوجة
الواحدة . وربما يكون هذا النظام نفسه منقذا أوسع لمباشرة الرجل علاقات
جنسية غير محدودة مع غير زوجته نثبات وأبكارا ، ومتزوجات وغير متزوجات .
وربما يدفع هذا المبدأ أيضا الى أن تباشر المرأة علاقة جنسية أخرى ، وراء
علاقتها بزوجها ، مع أزواج أو غلمان آخرين .

والاسلام يبغض السرية ، والنفاق والتهرب من المسؤولية ، كما يبغض
الخداع فى العلاقات ، وبالأخص فى العلاقات بين الرجل والمرأة ، ويؤثر بينهما
العلاقة الصريحة الواضحة . كما يؤثر تحمل الرجل مسؤوليته الأسرية ،
تحملا كاملا فى شجاعة ومشيئة نافذة .

ومن أجل موقف الاسلام هذا يؤثر فى نظامه للحياة « تعدد الزوجات » ،
الى أربع فى علاقة شرعية صريحة ، عن عدد غير محدود من الصديقات فى
السر والخفاء فى نظام الزوجة الواحدة .

فاذا اقترن تعدد الزوجات بمضايقة نفسية للمرأة ، بعد أن يستنفد الزوج ما طلب منه في الاسلام من : « العدل » بين الزوجات حسب الطائفة البشرية له . . . فلها حق المفارقة للتضرر . . . وحرمة على الزوج أن يمسهكها -ندئذ وهى متضررة :

« وان تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل ، فتذروها كالمعلقة ، وان تصلحوا وتتقوا فان الله كان عفورا رحيفا . وان ينفركا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما »(١) .

فتصرح الآيات القرآنية هنا بأن الحل الأخير عند التضرر أو الضرر هو الفرقة .

ولكى يسهل القرآن أمر الفرقة دفعا نلايذاء عتبت الآية الأخيرة بتكفل الله لرزق كل من الطرفين بعد فرقتهما ، حتى لا يكون في نفس المرأة على الخصوص عامل تردد يحملها على البقاء وهى متضررة .

ويطلب الاسلام لذلك من الزوج قبل أن يقدم على زوجة أخرى عدا من عنده ، أن يختبر أمر نفسه . . . وأن يقدر وضعه : اقتصاديا ووجدانيا . حتى لا يأتى تعدد الزوجات بمضار اجتماعية ، تفوق رغبته في منع ضرر الأتم في الوقوع في جريمة الزنا عن طريق الزوجة الأخرى .

« وان خفتم ألا تقسطوا في النامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : متى ، وثلاث ، ورباع ، فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكت أيهانكم ، ذلك ادنى ألا تعولوا »(٢) .

. . . كما يطلب الاسلام منه كذلك ، اذا ما أراد أن يطلق زوجة لتحل أخرى جديدة محلها ، أن لا يسترد من التى عزم على تطليقها شيئا من مهرها . وحرمة ذلك عليه . لأن استرداد المهر كلا أو بعضا فوق كونه غبنا وظلما بالنسبة لتلك الزوجة ، فهو وسيلة مقبولة في الحصول على الجديدة . فما أعطى للأولى من مهر وأخذ منها بعد ذلك سيعطى للثانية ويفعل معها كذلك . وللثالثة ويفعل معها مثل ما فعل مع الأولى والثانية وهلم جرا . . . مما يجعل المرأة عندئذ موضع امتهان واستذلال ، لا لكونها سلعة أو شبه سلعة فقط . وإنما مع ذلك أيضا بصورة الاتجار الواضحة بأدمية الانسان فيها :

« وان أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتهم احداهن قنطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا ، أتأخذونه بهتانا وانها مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ، وأخذن منكم ميثاقا غليظا »(٣) .

(١) النساء : ١٢٩ . ١٣٠ .

(٢) النساء : ٣

(٣) النساء : ٢٠ ، ٢١

فنهت هذه الآيات نهيا واضحا وفي صورة تبشع فعله .. عن استرداد
أى جزء من أجزاء المهر مهما بلغ ذلك .

.. ان تعدد الزوجات ، كالطلاق ، في الاسلام ، كلاهما حل لمشكلة من
مشاكل الطبيعة البشرية ، وهى مشكلة لا تحل حلا جذريا ، ولا مثلثا مع
هذه الطبيعة الا بأيهما حسب المشكلة .

فكما أن الطلاق بطريقه الاسلامى يتعين أن يكون الحل لازمة العلاقة
الزوجية ، عندما يصل أمر هذه العلاقة الى الشقاق ، ويتجاوز مرحلة الشقاق
لى مرحلة الضرر عند الإمساك بالزوجة .. فكذاك تعدد الزوجات بدوره هو
حل لازمة العلاقة الجنسية ، عندما يصبح وضع الرجل مرددا بين مباشرتها في
السر في صلة غير زوجية أو في العلن في صلة زوجية ، ويصبح مرددا كذلك
بين النفاق والصراحة فيها ، وبين التهرب ، من المسئولية أو تحملها .

... ان تعدد الخدينات في نظام الزوجة الواحدة أمر لا تقره الكنيسة ،
ولا المجتمع العلمانى نفسه يوافق عليه . ومع ذلك فهو حقيقة واقعة في المجتمع
صاحب هذا النظام . وامتد من المتزوجين الى غير المتزوجين ، ومن الذكور
الى الاناث في علاقة زوجية أو في غيرها .

ولو ثورن مبدا تعدد الزوجات بتعدد الخدينات في نظام الزوجة الواحدة
في اثر كل منهما وراء ما له على شخصية الزوج ، على المجتمع نكان ما تعانى
منه المجتمعات المعاصرة من النظام الأخر في :

مشكلة الطفولة غير الشرعية ،

ومشكلة انتشار الأمراض السرية التناسلية ،

.. كافيها في البرهنة على : ان تعدد الزوجات أهون السبل ، وأقلها
ضرا وخطرا .

ان نظام الزوجة الواحدة — ويستتبع نظام عدم الطلاق كلية في بعض
المجتمعات أو الطلاق بقيود وفي حدود صعبة في البعض الآخر منها — جعل
الرجل يسمى في خفية الى امرأة أجنبية ، كما يسمى في خفية أيضا الى
انتخلص من طفله ، اذا أتت به المباشرة الجنسية مع تلك المرأة الأجنبية ،
وأصبحت الأم غير المتزوجة وحدها هى التى تواجه مسئولية الطفل أمام
المجتمع .

وبانتشار تعدد المحظيات والخدينات زاد عدد الأمهات غير المتزوجات
وبلغت نسبة الولادة غير الشرعية في مجتمع كمجتمع السويد سنة ١٩٦٢ .
واحد الى تسعة ، وهى تعتبر أعلى نسبة في العالم .. كما انتشرت الأمراض

انسرية ، وتجاوزت هذه الأمراض الرشيدات من النساء الى المراهقات في سن ١٢ الى ١٥ ، فضلا عن شيوع التجربة الجنسية قبل الزواج مع رجل أو مع عدة رجال وشمولها لمحيط واسع بين الذكور والاناث على السواء .^١

.. فقصر الزواج على واحدة ، مع التشدد في أسباب الطلاق والفرقة بين الزوجين وجعله بحكم قضائي أو منعه كلية .. يدفع الزوج أو الزوجة الى ارتكاب جريمة الزنا في علاقة سرية من جانب ، واثى قبول التجربة الجنسية قبل الزواج كعرف من جانب آخر .

ماذا يفعل الزوج أو ماذا تفعل الزوجة اذا تضرر كل منهما بعشرة الآخر ، دون أن يستطيع أيهما اقامة البيئة على سوء معاملة الطرف الآخر ووحشيته معه (Cruelty) ، أو على مباشرته للزنا مع شخص آخر (Adultery) وهما السببان المحددان للطلاق في المجتمع الغربي الذي يأخذ بمبدأ الطلاق^١ . أو ماذا يفعل أيهما عند الاستطاعة على ذلك وعدم المقدرة في انوقت نفسه على نفقات الدعوى ؟ ..

ان أيما من الزوجين سوف لا يفعل سوى أن ينفصل في الإقامة والمعيشة ويأخذ حريته في السلوك الجنسي في نخف ، أو يبقى على المشاركة في السكنى والمعيشة ويأخذ نفس الحرية في العلاقة بالآخرين ، ولكن في صورة متنقلة من شخص لآخر حتى لا يتورط في مسئولية تكشف الطريق لمؤاخذته قانونيا من جانب أيهما في العلاقة الزوجية .

... ان هذه العلاقة الأبدية للزواج بواحدة بها لها من مآسى تقرب عنها في انتهاك الحرمة الانسانية .. توحى كذلك بالخشية والرهبه بالنسبة للجيل الناشئ الذي يعد نفسه للدخول في علاقة زوجية مقبلة . ومن ثم بعد ما تفجرت العلاقة الجنسية بسبب الجو الذي خلفته الحرب العالمية الثانية بكل ما يمكن فيه من عوامل الفردية والانانية والاستقلال الاقتصادي للمرأة ... شاع كمبرر للمباشرة الجنسية المبكرة في سن الشباب مبدأ « التجربة

(١) يسمى المجتمع الانجليزي في الوقت الحاضر ، وهو المجتمع البروتستنتي الذي يبيح الطلاق لوجود احد هذين السببين ، الى تيسير امر الطلاق من جديد بالتوسع في مبادئ الطلاق وجعل انقضاء الحكم بالترقة بين الزوجين عند اتفاقهما على الطلاق أو عند ادعاء الزوج أو الزوجة فشل الزوجية .

وهذه المحاولة تضمنها تقرير لجنة برئاسة قاضي احدى المحاكم العليا للطلاق وهو المستر (Scarman) ، على نحو ما نشر بصحيفة (Sunday Telegraph) في عددها المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ تحت عنوان: (Divorce by Consent Recommended - Report Urges New Grounds)

الجنسية « كمقدمة لزواج أفضل ! وكلما اتسع مجالها كلما كان ذلك أذهل في مجال التجربة ! . وأصبحت « البكارة » وصفا للبنات التي قصرت تجربتها الجنسية على شخص واحد سترتبط معه في علاقة زوجية فيما بعد . ولم يعد مدلولها : ان بعد عن أى اتصال جنسى سابق الى وقت الزفاف .

... بل قد تصبح « البكارة » بمعناها التقليدى سببا يرجع اليه كل من الزوجين عند الاخفاق في العلاقة الجنسية بينهما . وللتشدد في اسباب الطلاق عندئذ قد يدعو الزوج زوجته الى أن تباشر العلاقة الجنسية مع رجل آخر أو على الأقل لا يمانع في ذلك اذا طلبت هي منه كحل للتضرر في العشرة الزوجية من جانب المرأة ! وتفضية الطلاق التي عرضت وقائعها احدى الصحف الانجليزية في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ . . تصور مدى الرجوع بالأخطاء في مباشرة الزوجية العلاقة الجنسية الى ما يسمى : بعدم التجربة الجنسية !

تحت هذا العنوان : (He Urged his Wife to take a Lover)
كتبت الصحيفة (١) :

« بعد أن تزوجت السيدة : (Janet Duvean Jollay) بوقت قصير ، وهى بالغة من العمر ثمانية عشر عاما . . دعا زوجها ، وهو بحار سابق ، أعز صديق له الى منزل الزوجية ، وكان يسمى : (Alan) وطلب منه أن يعاشر زوجته معاشرة جنسية . وفعل الصديق ما طلب منه ! . . واستمر في هذه العلاقة غير العادية مع الزوجة طيلة عدة شهور . يقول ذلك تماشى بحكمة الطلاق (Norman Richards) . .

« وكانت السيدة (Jollay) بكرا وقت زواجهما ، بينهما كان لزوجها خبرة غير عادية بالعلاقة الجنسية ! ، وهو (Michael Fredrick Jollay) الذى يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاما . وقد ناقش الزوجان معا في المدة القصيرة نسبيا من زواجهما ، كما هو المنتظر « . . أسرارهما ، والتجارب الجنسية قبل الزواج ! . »

« وادعت السيدة (Jollay) : أن زوجها نصحتها : بأنها يجب عليها أن تمكن نفسها من رجل آخر أو رجال آخرين ، كى يمكن أن تقارن بين جراته في المعاشرة الجنسية وخبرة الآخرين .

« . . . بينما كانت وجهة نظر الزوج عندها سئلا : أن زوجته قد أحست بأنها على غير وفاق معه في العلاقة الجنسية ، بسبب أنها لم تكن لها تجربة

(١) صحيفة The News of the World ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ .

جنسية سابقة مع رجال آخرين قبل زواجها . ومن أجل ذلك اقتنع بما رآته من أن يتركها تعاشر غيره من الرجال معاشرة جنسية ، كي تحصل على تجربة فيها .

« . . . وقال القاضي . . . مستمرا : ان أحدا من الزوجين من غير شك على حق فيما يدعى . ولكن الصعوبة في الوقوف على الجانب الذى تسند اليه الحقيقة : أهو جانب الزوج أم جانب الزوجة ؟ وأنا أرى : أن الزوج ربما ندسح زوجته بأنه قد ينال بعض الارتياح من معاشرة زوجته لرجل آخر معاشرة جنسية ، وأنها من جانبها لم تنفر من هذا النصح ، وفي المرحلة الأولى من الزواج يجوز انها كانت خائفة .

« وصديق الزوج ، وهو (Alan) ، لم يزل يعاشر الزوجة معاشرة جنسية مع الموافقة التامة من قبل زوجها . . كما لم يزل الزوج يدعوه الى منزل الزوجية ، حتى في الوقت الذى أصبح يغار منه فيه ، لأن الزوجة في بعض النواحي كانت تؤثر انتباه الصديق ، دونه هو .

« . . انه واضح من أول الأمر — يستمر القاضي في التعليل — أن انجانب الجنسى في الزواج أفسح الطريق لوضع غريب . . ويبدو اذا وصف الزوجان ، كما وصفتها المحكمة ، بأنهما تجاوزا الوضع المألوف للجنس . . أن هذا انوصف أدنى مما ينبغى . فليس هناك شك في أن الاثنين تمتعا كثيرا بالمعاشرة الجنسية تمتعا فيه تطرف .

« وصديق الزوج (Alan) اختفى من المسرح كحبيب للزوجة ، عندما سافرت مسز (Jollay) الى كينيا في زيارة أختها . وهناك التقت بمستر : (Henry Blosser-Lynch) وارتكبت معه جريمة الزنا واتفقت معه على الزواج به .

« وبعدما عادت الى انجلترا ذهبت الى حماميها وعرفت منه لأول مرة : أن مباشرة العلاقة الجنسية التى يتوم بها زوجها معها والتي يصفها بأنها طبيعية . . لم تكن جريمة فحسب ، بل هى تصرغات لا يجوز قانونا لزوج أن يصر عليها اطلاقا .

« ومن أجل ذلك التمسست مسز (Jollay) الطلاق على أساس : أن زوجها يسئ معاملتها من جانب ، وأن مباشرته للعلاقة الجنسية غير طبيعية من جانب آخر ، بينما التمس الزوج الطلاق منها على أساس : أنها ارتكبت جريمة الزنا ، كما يفصح الاعتراف الرسمى الذى تقدمت به الزوجة الى المحكمة .

« وقد حكم القاضي للزوجة بالطلاق بناء على سوء معاملة زوجها إياها .
إما افتراءها لجريمة الزنا فقد رأى القاضي : أن سلوكها كان على الأقل تحت
تشجيع الزوج إياها بالسماح لها بالعلاقة الجنسية مع رجل آخر » .

... ولشيوع الاتصال الجنسي غير المشروع في سن المراهقة بدعوى
تحصيل التجربة الجنسية قبل الزواج أو بدعوى الحاجة الغريزية .. نزل
علماء المعالجة النفسية مجال التبرير النظري لهذا الأمر الذى أصبح عرفا
واسع النطاق . فأحد هؤلاء ، وهو الدكتور (Eustace Chesser) يقول (١) :

« أنه سيكون مثاليا ، إذا استطعنا أن نقول للبنت : انظري هنا ! . ان
المباشرة الجنسية أمر محبوب ! سواء أكنت في علاقة زوجية أم في غير علاقة
زوجية ! ولكن لا تتركى الشاب يحصل منك على هذا الأمر بدون رغبة منك ،
أو عن طريق الاستغلال لآى سبب من الأسباب .

« ولا تخاطرى بالحمل ، لأن الثمن عندئذ مزعج عاطفيا وهديا .

« ودع عنك ما يسمى بوصمة العار !

دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !

دع عنك ما يقال عن الطفل غير الشرعى !

دع الدولة تساعد البنت التى وجدت نفسها حاملا !

دعنا نحن نعلم البنت الطرق الفنية لمنع الحمل !

وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تقلصت ! .

« ومن تافه الأمور أن يقال : أن ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة
الجنس الطاغية ! . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم لأمسئولية . وبعد
بذة فان البنات وكذلك الغلمان سيباشرون الاتصال الجنسي عندما يحتاجون
إليه ، على العكس مما عليه الوضع الآن ، وهو : أن بعض من يحتاج الى
الاتصال الجنسي قد لا يتمكن منه ، بينما انذى لا يحتاجه ، أو لا يرغب فيه
قد يؤديه » .

... وهكذا اتسع نطاق تبرير الاتصال الجنسي في سن المراهقة تلبية
للداء الغريزة وحاجتها وحدها .. وليس للتجربة قبل الزواج . وهكذا يؤثر
الجانب الحيوانى فيه على الجانب الانسانى الممثل فى سلوكه الأخلاقى

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ تحت
عنوان : (You can't go up on Locking Daughters)

والاجتماعى . وذا يجب ان يستط من الحساب كل التقاليد التى تكونت على
أساس من الشرعية وعدم الشرعية ، وعلى المسموح به وغير المسموح به فى
صلة المرأة بالرجل .

ولضغط مشكلة الأم فى غير علاقة زوجية ، وضغط مشكلة الطفولة من
غير آباء هم أزواج ، وضغط مشكلة الطلاق بسبب جريمة الزنا . . . لشيوع
ذلك وعظم حجمه . . . اعتبرت المجتمعات الصناعية المتطورة كمجتمع السويد ،
الأم غير المتزوجة كالأم المتزوجة ، والطفل من غير أب هو زوج ، كالطفل من
أب هو زوج ، فى وجوب الرعاية وفى كافة الحقوق المدنية . .

. . . كما اعتبرت بعض مجتمعات أخرى متطورة أيضا : كمجتمع
الدانيمارك ، جريمة الزنا ليست سببا كافيا فى الطلاق .

فنشرت صحيفة « نيوز أوف دى ورلد » تحت عنوان (١) :

« بلد الحب . . والمآسى » (Land of Love and Tears) :

« هذه الصور — جملة من صور نشرتها الجريدة لأمهات غير متزوجات
حاملات للأطفالهن ، وصور أخرى توضح سلوك المراهقين والمراهقات — من
بند الازدهار غير العادى : جو صحى — ومشكلة اجتماعية متفاقمة .

« هذا البلد هو الدانيمارك ، جنة المراهقين ، التى أدت ساعات
الصيف الطويل من الفراغ ، والموقف المتسامح ازاء الحرية الجنسية . . الى
حالة مخيفة تكشفت فى سلسلة التقارير ، وأذهلت الأمة .

« تقارير تعلن : أن فتيات الدانيمارك اللاتى لفتحهن الشمس ،
وغلمانها الجملاء هم بين أكثر المنحرفين أخلاقيا فى أوروبا .

« هنا تقرير دانيماركى يشبه تقرير «كينزى» يوضح أن : ٩٨٦٪
من النساء اللاتى استفتين لديهن تجارب جنسية سابقة على الزواج .

« وأن متعة المراهقات التى خلعت من كل حيلة تنتهى فى تزايد مستمر
بمآسى قاسية ، وبجرائم متكررة .

« وفى سنة ١٩٦٢ أعلنت الاحصائية الرسمية أن بين كل اثنى عشر
طفلا من الأولاد الدانيماركيين طفلا واحدا غير شرعى ، وأظهرت التقارير
حالات من الأمراض السرية التناسلية بين المراهقين من سن ١٢ — ١٥ .

(١) فى عدد الأحد ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

« والأطباء الدانيماركيون يدعون : أنه مع الحرية الجنسية يسير جنباً إلى جنب . . جهل مفزع بالوسائل المضادة لمنع الحمل ، وأيضاً قليل من موافق ، السويديين تجاه : « عدم الشرعية » في العلاقات الجنسية .

« وأحد التقارير كشف عن : نسبة ١٤٪ فقط من النساء اللاتي استغفنين في الدانيمارك يعرفن شيئاً ما عن : منع الحمل .

« والآن يطالب هؤلاء الأطباء بأنه يجب أن يسمح لهم : بوصف حبوب منع الحمل للبنات في سن ١٤ ، ١٥ سنة .

« والحكومة الدانيماركية تحاول أيضاً أن تصنع ما يخفف الحياة على الأعداد المتزايدة من الأمهات اللاتي لم يدخلن بعد في علاقة زوجية مشروعة .

« وفي بيت واحد يمكن أن تقيم مائة وأربع وأربعون (١٤٤) منهن مع أطفالهن ، لمدة سنتين بأجرة مخفضة ، مع توفر وسائل الحضانة .

« والنظام — بالدانيمارك — لا يقارن بمثيله في السويد . فهناك لا يوجد فرق في الاعتبار بين أم ولدت طفلها من زواج شرعى ، وأخرى أنت به في الحياة من مباشرة جنسية غير مشروعة .

« وزيادة على ذلك : رعاية الأطفال غير الشرعيين في الدانيمارك ليست بالمجان . والدولة على استعداد لرعاية الأمهات مع أطفالهن غير الشرعيين إلى سن دخول المدارس .

« ولكن الرعاية في السويد اجبارية : ففيها نسبة الولادة غير الشرعية إلى الولادة الشرعية أعلى نسبة في العالم ، وهي : واحد إلى تسعة .

« ونسبة الولادة للطفل غير الشرعى في إنجلترا وويلز واحد إلى خمسة عشرة »

... وربما لولا تقدم العلم الحديث في وسائل الوقاية من الحمل لكانت نسبة الطفولة غير الشرعية أعلى فيها بكثير عما هي عليه الآن .

... ولولا تدخل الكنيسة مباشرة ، أو عن طريق الدولة ، في أن يمنع الأطباء وصف الحبوب المضادة للحمل لمن هن في سن المراهقة ، أقل من خمسة عشر عاماً ، لما برزت مشكلة الطفولة غير الشرعية بين المراهقات الأصغيرات على هذا النحو ، بل ربما ظهرت أقل من ذلك ، وهذا يدل على أنه لولا اتقاء النساء فوق الخامسة عشرة من عمرهن بحبوب الوقاية من الحمل ، وكذا اتقاء بعض الرجال المتزوجين بتعاطى الحبوب الواقية من الحمل للذكور ، لارتفعت نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيديات .
ارتفاعاً كبيراً في الإحصاءات والتقريرات الرسمية .

فعدم ارتفاع نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيدات لا يدل على عدم وجود علاقات جنسية غير مشروعة بينهن ، أو على وجود حد أدنى منها فحسب ، للسبب المتقدم ، فانتشار الزنا أمر واضح وتشريع بعض الحكومات — كحكومة الدانيمارك — حذف جريمة الزنا من الأسباب التي يقوم عليها الطلاق من جانب الرجل أو من جانب المرأة ، يدل على هذا الانتشار . إذ لو أخذ به في الطلاق لكثرتة وشيوعه : نكثت الطامة الكبرى عندئذ على المجتمع ، لما يترتب عليه من سبب تفكك الأسرة ، والخلاف حول حضانة الولد .

● ان تعدد الزوجات في الاسلام لا يتمحض مع ذلك لمساوطة حيوانية الرجل في العلاقات الجنسية . وانما افترض هذا السبب هنا : لأنه أدنى الأسباب درجة في الاعتبار وأكثرها مأخذا في العلاقات الانسانية والأسرية . ومع ذلك فتعدد الزوجات خير كثير عما يقارن به من التزام ازواج بواحدة في حياة المجتمع الغربى وما يترتب عليه في الأسرة والمجتمع معا .

... ان تعدد الزوجات قد يكون لسبب انساني : كمرض الزوجة مرضا مزمنًا ، أو عقمها عقمًا لا تبرأ منه ، وفي كلتا الحالتين تقبل مشاركة امرأة أخرى في زوجها ، وتؤثر وضع المشاركة على الطلاق .

وعندئذ ليس هناك وجه للمقارنة بينه وبين تعدد الصديقات في نظام الأزوجة الواحدة .

● على أنه من جهة أخرى : فان المرأة الجديدة ، كالمرأة القديمة انتقدمة عليها في العلاقة الزوجية ، لها حرية ومثيئة في اتمام عقد الزواج ، مع أخرى ، أو في البقاء معها . فهي غير مضطرة وغير مكروهة للدخول في الزيجة القائمة .. ولذلك هي غير مضطرة ولا مكروهة في الاستمرار فيها .

وإذا كانت المرأة فيها مضى كانت تضار بالبعد عن الرجل اذا انفصلت عنه ، لتبعيتها الاقتصادية له ، فانها الآن ، وقد توغر لها الاستقلال الاقتصادي .. بعيدة عن الضرر وبعيدة عن الهزات .

* * *

والآن بعد هذا التوضيح ، فان المرأة :

لها حرية الدخول في الزواج ، بحكم الاسلام ،
... ولها حرية الاستمرار فيه ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية انهاءه والخروج منه عندما تنضر ، بحكم الاسلام ،
... ولها استقلالها الاقتصادي ، بحكم ظروف المجتمع المعاصر ،
واستقلالها بالتصرف فيما تملك في نظر الاسلام ،

... ولها اطمئنان نفسها في كون الزوج يتحمل المسؤولية المباشرة
والعلنية لولدها بحكم الاسلام .

فأى شيء تريده المرأة بعد ذلك ، سوى ان تلبى ضغط أنانيتها عليها في
الاستقلال بالرجل والتفرد به ، وعدم اطلاق سراحه ، مهما اصابه من أضرار؟

... ان المرأة تريد :

زواجا كاثوليكيا ، لا انفصام فيه طول الحياة ،

وعفة ملائكية في زوجها ،

وطاعة مملوكية من جانبه ،

... ومع ذلك تريد أيضا فيه :

رجولة متعددة الجوانب ،

وحسن قيادة ، وحسن رأى في حزم وفي غير تردد ،

وطموحا يقتحم به العقبات والصعوبات في الحياة عند المنافسة فيها .

هل يتم هذا وذاك في زوج ؟

انه أمل أكثر منه حقيقة ، اذ له طبيعة الانسان على هذه الأرض ، وله
وراثة الخصائص البشرية من أبيه آدم الذي سبقه في الوجود وطرده ربه من
الجنة ، حيث غوى . وما كانت غواية آدم الا بسبب البطن ، والفرج ...
وبسبب حيوانيته .

... ان المرأة تمثل الجانب الرئيسي النافذ في متع هذه الحياة ، وانها
بما طبعت عليه من فتنة وأغراء تحمل الرجل على الخطأ ، ان أخطأ في سلوكه
معها ، وتدفعه الى الأضرار بنظيرتها ان أصاب هذه النظيرة منه ضرر .

ولم تكن فتنتها مصطنعة . انها خاصة طبيعية فيها ، ولم يكن اغراؤها
عن عمد وقصد ... بل انه غير متكلف وغير مقصود لديها ، ولو لم تكن لها
فتنة ، ولو لم يكن لها اغراء ... لما كانت امرأة ، ولم يكن عنصر الأنوثة
متوفرا فيها .

ومن أجل أن فتنتها واغرائها من طبيعتها لم يرد الاسلام لها أن تخرج في
تبرجها الى نحو يزيد في إثارة الرجل ، ويزيد في افتتانه والوقوف في الحياة
عندها ، ويجعل أمر سعيه في هذه الحياة للحصول عليها فقط . وهو الأمر
الذي كانت عليه المرأة في الجاهلية ، وتكون عليه كذلك في المجتمع الحضاري

يوم ترفع القيود الأخلاقية ويترك العنان والحرية في ممارسة العلاقة الجنسية تأخذ طرقها المتنوعة .

فنداء القرآن لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم — وهو نداء للمؤمنات جميعون — يقول :

« وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » (١)

وتبرج الجاهلية الأولى — وهو أمر يعود في أى مجتمع انساني عندما يضعف الحافز الخلقي أو ينلاشى — هو مبالغة المرأة في ابراز مفاتها ، بما يضاعف التأثير على الرجل ، ويدعوه الى تركيز الانتباه عليها وحدها .

والاسلام ايضا لانه يعلم ان طبيعة المرأة ، كانشى ، تنطوى على الفتنة والاغراء لم يمنعه من رعاية هذه الطبيعة لتظل ذات فتنة واغراء لذاتها ، وذلك بأن لا تهمل هذه الطبيعة وتتركها غير معتنى بها ، فتحجب خلق الله وفطرته فيها ، وبذلك تضعف صلته بالرجل . وتزين المرأة يراه الاسلام لذلك منقما مع خصائص طبيعتها .

ولكنه يكره منها فقط أن تخرج بزيتها عن الهدف المرسوم في علاقة الرجل بالمرأة ، وهو المحافظة على زوجها في علاقتها به واطمئنان نفسه بالسكون انيها ، وتتجاوز بهذه الزينة رجلها الى آخرين غيره . وعندئذ تدخل في نطاق التهافت على الرجل أى رجل ، كما تجعل من حياة الرجل على العموم حياة تجهد فيها حركته ازاء المرأة وحدها ، وليست حياة حركة ونشاط في السعى من أجل البناء في الأسرة والمجتمع ، ومن أجل الرسالة الكبرى له ، وهى رسالة نصره الحق على الباطل ، وتحقيق السلام ومنع الاعتداء .

وفي سورة النور ، تحديد لوضع العلاقة بين الرجل والمرأة كما يجب بحيث لا تخرج عن نطاق الطبيعة البشرية لأيهما . وعما لهما من خصائص ، يقول القرآن الكريم :

« قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ، ويحفظن فروجهن ، ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن ... » (٢)

« ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون » (٣)

(٢) النور : ٣٠ ، ٣١

(١) الأحزاب : ٣٣

(٣) النور : ٣١

وفي الفقرة الأخيرة من الآية يطلب القرآن التوبة من المؤمنين على ما كان منهم في الجاهلية أو في الإسلام قبل نزول هذه الآيات : سواء من جانب المرأة في التبرج ، أم من جانب الرجل في التركيز بنظرته على مفاتن المرأة . والتوبة هي أخذ النفس أخذا قويا بعدم الرجوع الى ما كان ، ومعاودة ما وقع من تصرف وسلوك لم يعد مقبولا .

واذن هناك امران : يختلف بعضهما عن بعض فيما تقوم به المرأة ازاء طبيعتها لاستمرار اغراء الرجل بها ، وهما :

التبرج ، والزينة .

والتبرج هو قيام المرأة بعرض ما في طبيعتها من غنثة واغراء على الغير . ولا يقال : انها عرضت ففتنتها واغراءها على الغير الا اذا خرجت من بيتها أولا . فالمفروض — من وجهة نظر الإسلام — أنه لا يدخل البيت الا من يستأنس به : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون » (١) .

ولا يستأنس بانسان ما الا اذا كان على الأقل عديم الضرر لأهل البيت أو .. الا اذا كان محافظا على قوة علاقة الزوجية ببعضهما ببعض في الوقت نفسه .

... واذن خروج المرأة من البيت مقدمة طبيعية وضرورية لتحقيق معنى التبرج .

ولا يقال كذلك : انها عرضت ففتنتها — مع خروجها من البيت — الا اذا بالغت في زينتها ، وخرجت بهذه الزينة عن المغزى المستهدف منها وهو المحافظة على علاقة الزوج بها في رضا وارتياح نفس .

وهنا : ركنان أساسيان في تكوين حقيقة التبرج :

خروج المرأة من البيت ،

وخروجها في زينتها عن المقصود من هذه الزينة .

... ولذا سبق نهى القرآن عن التبرج في الآيات السابقة . . . الأمر بالسكون في البيت في قوله « **وقرن في بيوتكن** . . » تأسيسا على أنه لا يتحقق معنى التبرج ، وهو عرض المرأة لما فيه من غنثة واغراء ، الا بالخروج من البيت أولا ، بالإضافة الى المبالغة في الزينة .

ومن هنا : قرار المرأة وسكونها في البيت ليس مطلوباً في ذاته للإسلام .
إنها هو المطلوب له كمقدمة تحول دون التبرج المنهى عنه :

فإذا خرجت المرأة من البيت ، دون أن تعرض اغراء طبيعتها ، لتقضاء
حوائجها ، أو للعمل من أجل لثمة العيش والمشاركة في بقاء الأسرة قوية
بمساعدة ، فلا حرج عليها في ذلك . بل قد يتعين عليها خروجها من المنزل
عند الدفاع عن الوطن ، أو إذا اقتضت ضرورة الحياة لنفسها أو لأسرتها
خروجها منه .

أما الزينة فليس هناك مبعوض فيها إلا ما يصل بها الى درجة التبرج .
والتبرج عرض ما في طبيعة المرأة من فتنة واغراء على الغير . ولذا : الكشف
عن مفاتن الجسم وأماكن الاثارة فيه ، أو ابراز الزينة بالتجسيم مثلاً حتى
يبلغ مبلغ الكشف عن مفاتن الجسم وأماكن الاثارة فيه . . تعادل التبرج
بالمعنى السابق . الزينة عندئذ من أجل ذلك يعتبرها الإسلام خروجاً عن
الطبيعة البشرية وخصائصها . إذ هذه الطبيعة فيها ما يكفي لالتقاء الرجل
بالمرأة . . في طبيعة المرأة ما يكفي لجذب الرجل . . وفي طبيعة الرجل ما يكفي
للاقبال على المرأة . والمطلوب منهما فقط أن يبتئيا على ما في طبيعتهما من
خصائص ، بالعناية بهذه الطبيعة ، وعدم الاهمال في شأنها ، ومن هنا كانت
الزينة المطلوبة للمرأة ، لأن من شأنها أن تبقى على هذه الخصائص ، في
الجذب والانجذاب معا . .

وفي الحديث المروى عن ميمونة بنت سعد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« مثل الرافلة في الزينة — المبالغة فيها — في غير أهلها ، كمثل ظلمة
يوم القيامة لا نور لها » .

.. ما يصور أثر المبالغة في الزينة على حياة الرجل والمرأة معا .
ونيس هو أثر عدم الاهتداء وعدم النفع فقط . وإنما أثر الضلال والتخبط في
وقت انتهت فيه التجربة ، ولم يعد هناك متسع آخر لتصحيح خطأ أو
استئناف اتجاه مثمر .

فنتائج التبرج والمبالغة في ابراز المرأة لمفاتها ، وكشفها عما يزيد في
الاغراء من جسمها على المجتمع ، هي نتائج لمرض اجتماعي لا يبرأ منه المجتمع
إلا بإقامته من جديد على : ما يحفظ انوضع الطبيعي بين الرجل والمرأة في
علاقتها . ومن هنا كان وضع الجاهلية مقدمة لقيام المجتمع الإسلامي وهو
مقدمة كذلك في أي مجتمع له طابع الجاهلية في حيوانيته . . لمجتمع انساني
آخر سيعقبه حتماً . .

* * *

ربما يقال : اذا كان الجانب الحيوانى فى طبيعة الانسان ، ذكرا أو أنثى هو الجانب الأقوى فى هذه الطبيعة ، ومن أجل ذلك أقر الاسلام للرجل مبدأ تعدد الزوجات فى الزواج الى أربع . فلم لا يقر ذلك أيضا بالنسبة للمرأة ، وهى طبيعة حيوانية انسانية كذلك ؟ . . . أى لم لا يقر تعدد الأزواج للمرأة الواحدة الى أربعة كذلك ؟ .

. . . . وقد يقال أيضا : ان المرأة أولى بتعدد الأزواج من الرجل بتعدد الزوجات ، لما ينطوى عليها طبيعتها من الجاذبية والاعراض للرجل ! . فبحكم الطبيعة البشرية يتزاحم الرجال عليها ، ومن ثم قصر زواجها على رجل واحد لا يلائم خصائص الطبيعة البشرية حينئذ !!

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسؤولية كل واحدة منهن على استقلال ، ويتحمل مسؤولية من يأتى منها من اولاد فى غير شبهة أو اختلاط .

من يتحمل مسؤولية الرجال الأربعة مثلا لزوجة واحدة : أهى الزوجة نفسها ، أو واحد من الأزواج ؟ وأيهم ؟ أم الأزواج جميعا مسئولون مسؤولية مشتركة متضامنة عن المرأة ؟

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسؤولية الاولاد منهن جميعهم ، واليه أيضا ينتسبون مهما كثر ، أو قل عددهم .

من يتحمل مسؤولية الاولاد من الرجال الأربعة مثلا من زوجة واحدة لهم؟ والى أى منهم ينتسب الاولاد ؟ الواحد منهم أم لهم جميعا ؟

● أتستطيع الزوجة الواحدة لأربعة رجال مثلا فى زيجة واحدة ان تهائسهم الأربعة معاشره جنسية بصفة مستمرة ، وفى غير انقطاع ، وبما لها من وقت حيض ونفاس ، وبما تقوم به من ارضاع ورعاية للأولاد ؟

أتستطيع ذلك وهى مقبلة بنفس رغبة ؟ أم ان ذلك هو الفناء البطيء لها ؟ . . . أم ان ذلك هو سبيل الهرب من الحياة على الأقل ؟

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة فصيلته أن يعيد أو يرغب فى المواقعة مرة أخرى ، الا اذا لم تنثر المواقعة فى المرة الأولى . وليس ذلك عن تنظيم ، أو عفة . . . انها هى خصيصة الطبيعة للأنثى .

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مرات مع عدد من الذكور فى الفصيلة نفسها ، الى أن يتم اللقاح ، وتنثر

المواقعة ، وعندئذ تمسك الأنثى عنها الى وقت الوضع ، ثم تستأنف من جديد .. وهكذا ..

ولم يكن هناك من غضاضة في تعدد مواععة ذكور الكلاب العديدة لأنثى من فصيلتهم . لأنه ليس هناك مجتمع للكلاب ونظام لهذا المجتمع ، يشتركون في اقامته والمحافظة على بقاءه ، تمكينا له من أداء رسالة خاصة به ؟

ان طبيعة الأنوثة في المرأة تنكر تعدد الأزواج لها ، وتأبى هذا التعدد لعوامل صحية ونفسية . وان طبيعة المجتمع السليم ينكر أيضا تعدد الأزواج للمرأة في زيجة واحدة ، لأن ذلك يتنافى مع المسؤولية الفردية في بناء الأسرة ورعاية أفرادها . ولأنه يتنافى أيضا مع وضع العلاقات الموثنة بين الأفراد . وهي علاقات المحبة وتجنب الشحناء والخصومة .

ان العاهر لا تمكن الرجال منها حبا في المعاشرة الجنسية وفي رضا نفسي ، وانما هي مكرهه من أجل زلة لا تستطيع تجاوزها أو من أجل لقمة العيش . انها في واقع الأمر تستهلك حيواتها وحيويتها بجانب استهلاكها انسانياتها وشعورها بالمساواة في المجتمع . انها لا تعيش الا في صورة انسان ، وانها اذ تضحك تبكي .. انها بائسة يائسة . وذلك كله من أجل العديد من الرجال معها .

وليس هناك في التطبيق العملي في حياة المجتمعات وراء نظام الزوجة الواحدة وتعدد الصديقات اللامحدود كما هو الوضع في المجتمعات الغربية من جانب ، ونظام اباحة تعدد الزوجات الى اربع في زيجة واحدة لزوج واحد على نحو ما يتحبه الاسلام للمسلمين من جانب آخر ، وافترض تعدد الأزواج لامرأة واحدة في زيجة واحدة من جانب ثالث ، الا شيوعية المرأة .

وقد قال بشيوعية المرأة « مزدك » في الامبراطورية الفارسية القديمة ،

وقال بها « كامبنيلا » (١) ، الأب الدومينكاني في القرن السابع عشر في المجتمع الأوروبي .

ومذهب كامبنيلا يقوم على الشيوعية في كل شيء : فيطلب الغناء الملكية

(١) هو: Thomas Campanelle (عاش بين ١٥٦٨-١٦٣٩) - فيلسوف

ابطسالى من (Campania) ومن الآباء الدومينكان الأتوياء . ومذهبه الفلسفى : الاشتراكية « الشيوعية » الدينية . واتهم من الكنيسة بابتداع في الدين ، واضطهد من أجل ذلك ، وأودع السجن . وفي كتابه : « دولة الشمس » الذى كتبه سنة ١٦٠٢ رسم ملامح الدولة الشيوعية ، يحكم فيها المساواة والفلاسفة ، ويرأسها أب من آباء الدين المثاليين !!

الخاصة ، والغاء التجارة ، وتوزيع السلع الاستهلاكية على الأفراد ، كما يطلب الغاء الزواج ، وتشجيع المرأة في الاستمتاع بها بين الرجال ، وأن تتكفل الدولة بتربية الأطفال . قال بذلك كله الأب الراهب !.

هل لزهنة والحرمان من المرأة ، ومن كثير من متاع هذه الحياة في نظام زهنة هذا الأب الدومينيكانى ، تأثير على « كامبيللا » في تفكيره ؟

هل أراد « كامبيللا » أن يكون ثائرا على الكنيسة - بعد حركات الإصلاح الدينى ، وبزوغ النهضة الأوروبية .. نهضة العلوم الطبيعية ، والرياضية - أكثر من ثورة العلماء عليها ؟

هل يتحقق نظام شيوعية المرأة في مجتمع انسانى يوما ما ؟

هل تصبح المرأة موضع استمتاع مشترك لكل رجل يقبل عليها وان لم يقبله ويسألها وان لم تجبه ، ويحبها وان كرهته ، وينال منها وان لم تستطع أن تعطيه ؟

أ تكون حرة مختارة يومئذ ؟

أ تكون لها طبيعة الانسان الكريم ؟

أ تكون هناك سعادة في المجتمع ، أم يكون المجتمع وقتئذ كقطيع الحيوان لا راعى له ، لأنه لا انسان فيه يومئذ ؟

... فض العلاقة الزوجية :

في مجتمع العرب قبل الاسلام كانت هناك عدة صور لفرقة الرجل والمرأة ، ولفصم العلاقة القائمة بينهما في زوجية ، على نحو ما كان شائعا يومذاك .

وكل صور الفرقة التي كانت قائمة حينئذ تنطوى على تعسف بالنسبة للمرأة وعلى اضرار بها ، وامتهان لكرامتها ، وتضاد لطبيعتها البشرية :

● كان هناك الطلاق بلفظه (١) ومعه فرصة المراجعة فيه ، على نحو ما جاء في رواية الترمذى عن عروة ، عن عائشة :

« كان الناس والرجل يطلق امراته ما شاء أن يطلقها . وهى امراته اذا رجعها وهى في العدة ، وان طلقها مائة مرة . حتى قال رجل لامرأته : « واللله

(١) قال امام الحرمين : الطلاق لفظ جاهلى ، ورد الشرع بتقريره .

لا اطلقتك فنييني منى ، ولا آويك أبدا » ، قالت : كيف ؟ قال : اطلقتك ، فكلمنا
همت عدتك أن تنقضى راجعتك .

« فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها . فسكتت عائشة
حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته :

« فسكت حتى نزل القرآن : **(الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف ، أو
تسريح باحسان)** (١) .

« قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا ، من كان طلق ومن
لم يكن طلق » .

والتعسف فيها كان معروفا في الجاهلية من طلاق ومراجعة فيه باد بها
شرحه هذا الأعرابي ردا على سؤال زوجته . فيمكن مع الطلاق المتكرر
والمراجعة المتكررة في غير حد وعدد ، أن يمسك الرجل زوجته ويقصد الاضرار
بها الى الأبد . ويمكن مع هذا التحايل المستمر أن يطيل اساءة عثرتها .
وربما يلجئها بذلك الى أن تفتدى حريتها بمالها ، وتطلب الخلع منه نظير مال
قد يكون أكثر مما مهرها به يوم عقد زواجه عليها .

وربما في تعسفه معها ، وفي اساءته المعاشرة معها يبغى الحصول على
لذة الألم . وهي لذة يحصلها بعض الشواذ من الناس ذكورا أو اناثا ، بسبب
تألم الآخرين واحساسهم بالأذى المأدى .. الى غير ذلك من الأسباب
والأهداف .

ولكن يعز أن تكون لذة الألم هي السبب ، ويغلب أن يكون المال والرغبة
في تحصيله هو الدافع الى ذلك .

● وكان هناك الخلع بلفظه أيضا . والخلع لا يتم الا ببدل يحصل عليه
التزوج من زوجته المختلعة . وقد كان منه نوعان :

النوع الأول كان يقع تحت تأثير الرجل :

(أ) كان اذا تزوج امرأة ، ولم تكن من حاجته حبسها مع سوء العشرة
والقهر ، وضيق عليها لتفتدى منه بمالها وتخلع !

(ب) وكان اذا تزوج امرأة جديدة بهت التي تحته ورماها بفاحشة ،
حتى يلجئها الى الافتداء ، بما أعطاه في المهر ، او بأزيد منه
ليصرفه في تزوج الجديدة !

(١) البقرة : ٢٢٩

والنوع الثانى من الخلع كان يقع تحت تأثير تصرف الزوجة ، أو رغبتها فى الانفصال من الزوج : فكانت تأتى بفعل قبيح وأضح من النشوز : أو شكاسة الخلق ، وايداء الزوج أو أهله بالبذاء والسلطة .

ولا شك أن النوع الأول منه كان ينطوى على تعسف الاستغلال ، ونقص المروءة الانسانية ، وتجاهل كرامة المرأة . اذ تصبح عندئذ لا فرق بينها وبين أمة رقيقة له ، يملكها ويكاتبها على مال ، ان هى اتت به أعتقها ، والا بقيت فى الرق ، لا ترى ضوء الحرية يوما ما !

● وكان هناك الظهار ، وكان هناك الايلاء ايضا. وهما صورتان من صور الفرقة فى الجاهلية أيضا قبل الاسلام . ولكن لم تكن فرقة من كل وجه ، بل لتبقى الزوجة معلقة : لا هى ذات زوج ، ولا هى خلية تنكح غيره وتتزوجه . والظهار هو أن يقول الرجل لزوجته : انت على كظهر أمى ، فتحرم عليه فى المعاشرة الجنسية ثم لا انفكك عن التحريم وعن الزوج معا طول الدهر . والايلاء هو أن يحلف الزوج : أن لا يقرب زوجته ، فيمتنع عن معاشرتها معاشرة جنسية ، الى أمد غير محدود . وبذلك لا يريدها ، كما لا يجب أن يتزوجها غيره ، قصدا الى مضارتها ، وقد يمتد وضعها معه على هذا النحو ، سنة وسنتين وأكثر .

وكلا النوعين من الفرقة — الظهار ، والايلاء — يشبه ما يسمى الآن بـ « الانفصال الجسمانى » فى المجتمع المعاصر من بعض الوجوه : فلا هى زوجة .. ولا هى خلية .. وانما معلقة « بين بين »

والتعسف فى الظهار والايلاء واضح . لأن الأمر استهدف ايداء المرأة ومضارتها : بترك معاشرتها معاشرة جنسية ، وبعدم اخلاء شأنها لتتزوج رجلا آخر غير زوجها .

والمضادة فيها للطبيعة البشرية واضحة ، والتحكم فى مصير المرأة وحربتها عن طريق أى منهما — الظهار أو الايلاء — أوضح .

والانفصال الجسمانى فى المجتمع الحضارى المعاصر ، وهو صورة قريبة منها ، دفع المرأة والرجل على السواء ، ويدفعهما الى ارتكاب جريمة الزنا ، والى جعل هذه الجريمة أساسا لعلاقة مستمرة بين الرجل والمرأة .

... كما دمع الى مشكلة الطفولة غير الشرعية وسرعة نموها وتزايدها ، بحيث أوصل عظم حجبها وعمق مآسيها الى تقبل المجتمعات المعاصرة — كالمجتمع السويدي مثلا — الطفل غير الشرعى ومساواته بالطفل الشرعى ، ثم الى محاولة بعض المجتمعات الأخرى كمجتمع الدانيمارك .. الغاء اعتبار

الزنا جريمة شخصية أو اجتماعية ، يترتب عليها الحكم بالطلاق ان رفع الأمر الى القضاء .

وما يرتكبه الرجل والمرأة بسبب الانفصال الجسمى هو مساوقة للطبيعة البشرية في ندائها نحو متعة « الجنس » وتحطيم القيود غير الطبيعية التى تحول دون مسيطرة الطبيعة الانسانية لخصائصها . وهى القيود التى يفرضها نظام « الانفصال الجسمانى » فى مجتمع اليوم ، والذى يشبه الى حد كبير ما كان عليه الوضع بالأمس فى الجاهلية ، قبل الاسلام من صورتى : الظهار ، والايلاء .

هل كان يقصد من الظهار والايلاء فى الجاهلية ايداء المرأة والاضرار بها لذات الايذاء والاضرار ؟

... أم كان يقصد منهما حمل المرأة على الافتداء ، والاختلاع بمال تقدمه للزوج ، ان لم يكن أكثر من المهر ، فلا أقل من أن يكون مساويا له ؟
وأغلب الظن أن المضارة من الرجل للمرأة فى المجتمع الجاهلى لم تكن ذاتها هدفا أساسيا من أساعته معاشرة الزوجة ، وارتكاب سبيل الظهار ، أو الايلاء لتحقيق ذلك .

وأغلب الظن كذلك : أن الظهار والايلاء كانتا وسيلتين مقنعتين ، للافتداء بالمال . ويشبهان عندئذ : عضل المرأة التى طلقت طلاقا رجعيا وبلغت أجل العدة التى يصير أمرها بعدها الى : « بينونة » صغرى ، أو كبرى ، فيمسكها شرارا وعدوانا ، أو يمنعها من أن تتزوج غيره إذا تراضت معه (مع هذا الغير) بالمعروف .

وكان الخلع كان هدفا ذاتيا للرجل ، يحمل عن طريقه امرأته على : الاختلاع والافتداء بالمال أكثر من المهر أو مساويا له .

وكان الطابع العام للمجتمع الجاهلى قبل الاسلام فى علاقة الرجل بالمرأة واحدا : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انهاء عقدها والفرقة بين الزوجين .

... كان هذا الطابع هو : استغلال المرأة اقتصاديا . على معنى : ان ما اصابها من مال يحاول الرجل أن يحصل عليه ، ايا كان مصدره مهرا أو ارثا . وقد كان المهر ، والارث هما مصدرا مال المرأة اذ ذاك ،

١ — ... فكان الأب يحصل على مهر ابنته . بدلا منها ،

٢ — ... وكان قريب الزوج بعد وفاته يستولى على زوجته :

ليتزوجها هو من أجل ارثها من زوجها المتوفى

او ليتزوجها غيره كى يحصل على مهرها

او يبقياها فى البيت ويمنعها من الزواج حتى تموت غيرتها .

٣ - وكانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللانى يلونهن ،
كن لا لرغبة فيهن أنفسهن ، بل لرغبة فى مانهن الخاص ، ويسئون اليهن فى
المعاشرة وفى الصحبة ، ويتربصون بهن أن يمتن غيرثوهن . أو تكون اليتيمة
فى حجر وليها فى النكاح فيرغب فى مالها وجمالها ويريد أن يتزوجها بأدنى من
سنة نساها فى المهر .

ثم بعد اتمام عقد الزوجية والدخول بالزوجة ومعاشرتها ، قد يسمى
الزوج لاسترجاع ما أخذته منه مهرا أو أخذ ما ورثته من أبيها أو قريب لها ،
تتعقد بينها وبينه رابطة الوراثة :

١ - فيطلقها ، ثم يراجعها قبل انتهاء الأجل ، ويمسكها مع الاضرار
فى المعاشرة . ويكرر ذلك مرات عديدة ، قد تمتد الى سنوات ، حتى تنفدى
نفسها ، وتختلع على مال يتفق عليه بينها وبين زوجها ، وقد يكون هذا المال
المفدى به أكثر من مهرها .

٢ - أو يطلقها طلاقا رجعيا أيضا ، ثم يراجعها مع الاضرار فى
معاشرتها ويمنعها من أن تتزوج زوجا آخر ، رضيت به ورضى بها ، حتى
نحنع وتدفع فدية من المال ، ربما تكون أكثر قليلا أو كثيرا من المهر .

٣ - وقد يظاهرها : أى يقول لها : أنت على كظهر أمى . فتصبح
محرمة عليه فى معاشرتها الجنسية كزوجة ، وقد يطول وضع التحريم سنوات ،
حتى تختلع وتدفع فدية من المال ، قد تكثر عن المهر وتلقا تساويه .

٤ - وقد يحنف أن لا يعاشرها معاشرة جنسية ، فيحرم عليه
اللقاء بها ، ويمسكها سنين ودهرا ، وهى متضررة متأذية ، لا هى زوجة له ،
ولا هو تارك لها لتأخذ سبيلها الى غيره فى الحياة ، حتى تختلع وتدفع مالا
يرضى به لقاء الفراق منه .

٥ - وقد يتهمها بالزنا ، ويتركها معلقة مع الاتهام لا يجوز
له مراجعتها حتى تسترد شرفها وكرامتها ، ولا يتركها حتى يسدل الستار
على انتهاكها فينسى أمرها . . الى أن تختلع وتعطيه فدية تسره وترضى نفسه ،
وبذلك تتم الفرقة بينهما .

والمجتمع الجاهلى قبل الاسلام كان مجتمعا ماديا .. لا يؤمن الا بما يرى ويشاهد ، ولا يقدر الا ما يلمسه ويدركه ادراكا محسوسا :

« **واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول ، قالوا حسبنا بما وجدنا عليه آباءنا ...** » (١) .

وكان لا يؤمن بالبعث ولا بالنشور فى الآخرة :

« **ان هى الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين . ان هو الا رجل افترى على الله كذبا ، وما نحن له بمؤمنين** » (٢) .

... وبالتالي لا يؤمن بقيم اخلاقية ، ولا يمثل عليا فى العلاقات الانسانية لذات القيم والمثل .. وانما يؤمن فحسب بالمنفعة المادية . وقد كانت المرأة مستضعفة ، فكانت لذلك موضع استغلال بشرى ومالى على السواء .

والمجتمع المعاصر يغلب عليه طابع المادية :

... فى التفكير ،

... وفى وزن العلاقات بين الأفراد ،

... وفى السلوك : يستهدف انفعالية المادية بالذات وحدها فى تصرفاته . والمرأة فيها مضى كانت تمهر وكانت تثر ، فيكون لديها مال فتستغل من الرجل بصورة ، أو بأخرى ، وعن طريق الصلة الزوجية بالذات .

وهى الآن فى المجتمع الصناعى المعاصر تد لا تمهر وقد لا تثر ، ولكنها كما يقال تحررت فهى تعمل خارج المنزل وتأخذ الأجر على العمل . ليست هى الآن موضع استغلال من الرجل ؟ وعن طريق العلاقات بين الرجل والمرأة على وجه خاص ؟ أم أن تحررها واستقلالها هيا لها وضعا آخر يحول دون استقلالها من الرجل ؟

ان المجتمع الحضارى المعاصر يحكى كذلك اذى المرأة من الرجل بسبب ماها الذى تحصل عليه من امكانية العمل والكسب بسببه : فى صور عديدة . وقد لا تختلف المرأة المعاصرة عما كان عليه وضع المرأة فى العهد الجاهلى قبل الاسلام : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انتهائها .

... الا تكف المرأة الآن فى المجتمع المعاصر بالمشاركة فى تأييد بيت الزوجية ، والا تكلف بقسط أوفر فى نفقات الحياة بينهما ؟

(٢) المؤمنون : ٣٧ ، ٣٨

(١) المائدة : ١٠٤

... الا تكلف بالانفاق على نفسها وشؤونها الخاصة من أجرها في
الوظيفة ، في هذا المجتمع ؟

... الا تكلف بالاسهام على الأقل في نفقات المعيشة ، ونفقات الأولاد
مما تكسبه ، في مجتمع الحضارة القائم ؟

... الا تلتزم وحدها بدفع أجر الخدمة المنزلية وأجر الحضانة للولد ،
اذا كان عملها الوظيفي يستغرق العمل اليومي للوظيفة ؟

... الا تتكرر المنازعات في الحياة الزوجية اليومية — اذا كانت المرأة
ذات عمل خارجي — من أجل الانفاق : من الذي يجب عليه أن يدفع ؟
ولماذا اذن تقوم الزوجة بعمل خارجي اذا لم تدفع ؟

... ألا تنقضي هذه المنازعات الى طلب الفرقة والطلاق ؟

... ألا تكون هناك مساومات مالية من أجل تيسير أمر الفرقة ؟

... ألا تكون هناك مشاغبات في إجراءات الفرقة ، قصدا الى الأضرار
بالمرأة وحملها على « الاختلاع والافتداء » ؟

اذ طالما كانت المادية طابع الحياة الاجتماعية في مجتمع ما فيها مضي
أو فيها هو حاضر أو في ما هو آت ، فالضعيف أو المستضعف يكون دائما
موضع استغلال وقد يكون الضعيف أو المستضعف هو المرأة أحيانا ، وقد
يكون الرجل أحيانا أخرى :

في المجتمع المادى القديم ، وهو المجتمع الجاهلى قبل الاسلام في الجزيرة
العربية أو تحت السيطرة الفارسية أو الرومانية ، كانت المرأة ضعيفة
أو مستضعفة .

وفي المجتمع المادى المعاصر ابتداء ضعفها أو استضعافها يخف بالتدريج ،
حتى وصل الى « المساواة » والاستقلال . ثم ينتقل الى جانبها من مستوى
« المساواة » الى مستوى آخر يفوق المساواة ، والى ضعف الرجل
أو استضعافه بالتالى .

وعندما وصل الأمر الى مستوى المساواة في علاقة المرأة بالرجل ...
دللت المساواة كذلك في تحمل نفقات الحياة الزوجية ، وأشركت المرأة في هذه
النفقات قسرا بدافع ارضاء الزوج من جانب ، والتدليل كذلك على هذه
المساواة في المنزلة والاعتبار من جانب آخر .

وفي سير طريق تحرر المرأة نحو تفوقها — بعد مرحلة المساواة — بين
الرجل والمرأة وفي الوقت نفسه نحو ضعف الرجل أو استضعافه .. أخذت

معالم الطريق تتجمع بعضها ازاء بعض ، وتكون ظواهر الحضارة الصناعية الآلية في المجتمع المعاصر القائم في علاقة الرجل بالمرأة :

(أ) فطالبت المرأة بهزيد من الحرية ، وأعطى لها هذا المزيد في بمر ،

وفي نفاق من الرجل .

(ب) ثم شعرت المرأة عن طريق ممارستها لهذه الحرية الزائدة بفراغ في حياتها الزوجية ، وفي انعلاقة الجنسية على العموم ، وأخذ شعورها بذلك يزداد ، كلما زاد نطاق حريتها ، وكلما نشطت ممارستها لهذه الحرية .

(ج) ولم يعد الرجل ، بعد أن ضعف أو استضعف ، يسد هذا الفراغ في حياة المرأة ، أو يشغل جزءا كبيرا منه . لأنه أصبح يمثل ويطيح المرأة فتمتد . والفراغ في حياة المرأة لا يملأه سوى قوة الرجل وسوى « رجولته » . ولن تكون قوة الرجل فيضعفه ، ولا في أمثاله المستمر ، وإنما قوته تكون في ظله الذي تتظلل به المرأة : إذ أن خصيصة الامتثال والطاعة المطلقة من أنرجل تبعده من المرأة ، بينما خصيصة القوة تقربه منها .

ان الامتثال يجعل الانسان الممثل قزما لا يرى أمام الأمر والنهائي له .
إما القوة فتجعل الانسان القوي عبلا يرفع غيره على رؤيته .

ان المرأة قد ترغب — ولكنها لا تستطيع مها تحررت — أن تطلب من الرجل صراحة تحقيق ما ترغب فيه في جانب العلاقة الجنسية .

وقد تلج ... في خفاء وفي حديث نفسي في تلك الرغبة بحكم أنوثتها وبحكم غريزتها ، وقد تلج عليها هاته الرغبة أيضا ، ومع ذلك أن هي أعلنت عنها صراحة — مع ندره وقوع ذلك — للرجل قد لا يستطيع أن يحققها بدوره لها . لأنه آتئذ بحكم تعوده « الامتثال » والطاعة وبحكم احساسه بوضع المستضعف قد يتعرض « للمفاجأة » عند الطلب من المرأة لأرضائها في الجانب الجنسي . والمفاجأة من شأنها تدعو الى الاحجام ، على الأقل نفسيا ، أكثر من الاندماج ، كما تحمل على التمهل أكثر من الاستجابة الفورية . وما تطلبه المرأة في الجانب الجنسي احساس وقتي كاحساس الجوع ، يطفىء جذوته الأرجاء والتمهل .

ومن أجل هذا « الفراغ » في حياة المرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المتقدم في العلم والتكنيكية ، تنتهي المرأة الرحلة الى البلاد نصف المتحضرة أو الأقل حضارة لتمتث عن « رجولة » الرجل ولو لبضعة أيام أو أسابيع كي تتخلل أن « الفراغ » في حياتها قد ملئ في هذه الفترة ، وعندئذ تشعر بالسعادة التي تخيلتها .

ان الرجل في المجتمع الحضاري القائم أصبح في نظر المرأة وفي احساسها . . مملأ . وهي لم تعد تراه في محيط نظرها . وذلك بسبب ما يبلغته المرأة في مدى الحرية الشخصية ، وبسبب ممارستها عمليا لهذه الحرية الواسعة . ومنشأ هذا وذلك ، هو قوة المرأة في هذا المجتمع وتفوقها فيه ، في مقابل ضعف الرجل أو استضعافه .

ولم يعد تفوق المرأة ذا أثر على الزوج فحسب . وانما تجاوز أثره على الزوج من جانب المرأة باعتبار كونها أما له أيضا . فابنتها الزوج في علاقته مع زوجته يضعف لأمه أو يستضعف منها . وعندئذ تخضع هذه العلاقة بينه وبين زوجته لعواطف الأم وعواطف الزوجية معا ، في درجة مستوية من الخضوع ، أو متميزة بالنسبة لجانب منهما عنها في جانب آخر . ونتيجة هذا الخضوع هو قصور الرجل عن ملء « الفراغ » في حياة المرأة . وكذا شعور المرأة بالسعة المتزايدة في هذا « الفراغ » ، رغم وجود الرجل معها في علاقة زوجية .

والموجة العنيفة من الطلاق . ومن ارتكاب جريمة الزنا أيضا بين الزوجات في المجتمع الصناعي القائم تعود أيضا من غير شك الى « الفراغ » في حياة المرأة ، والتي قصور الرجل في هذا المجتمع عن أن يعلاها . لا تعود فقط الى النزاع في تحمل اعباء المعيشة في حياة الأسرة ، بفضل الاستقلال المرأة اقتصاديا .

فمادية الجاهلية فيما مضى قبل الاسلام زادت من قبسوة الرجل ، بينما مادية المجتمع المعاصر زادت من ضعف الرجل . ولكنها « المادية » على اية حال لا بد أن تخل بالتوازن بين الرجل والمرأة في العلاقة بينهما ، كما تخل بهذا التوازن أيضا بين أفراد المجتمع نفسه في غير علاقة روكية ، ولما تخلق من طبيته متحكمة . واخرى مستضعفة مستذلة .

... قضية التوازن :

ولهذا : الاسلام في علاقة الرجل بالمرأة . في بداية الزواج ونهايته . . . يستهدف : « التوازن » في العلاقة بينهما . كسائنه فيما يطالبه للانسان الفرد في ثنانيته بين بدن وعقل له . وفي صفته باى فرد آخر في مجتمعه .

فهو ينحى ، ويطلب في اصرار تحريم آثار المادية النفعية وظواهرها في موقف الرجل من المرأة ، وكذا في موقف المرأة من الرجل ، كاجراء لابعاد الانبجاء المادي في معاملة كل للأخر منهما .

● غنى بداية اقدام الرجل على زواج المرأة . يوجه الاسلام الرجل

أولى بأن يطلب في المراهقة: الصلاحية الذاتية لها لأن تكون زوجة وأما ، وليس فيما نورد هذه الصلاحية من مال ، وجاه .. كما يوجه المرأة الى أن تطلب نفس الشيء في الرجل .

مستويقرن هذا الطلب هنا وهناك بتحريم آثار الاتجاه المادى وظواهره ، التي كانت سائدة في المجتمع الجاهلى ، وتسود عادة أيضا بعد ذلك في كل مجتمع كان له طابع المادية في الاتجاه والتصرف والسلوك .

(٣١) فيحرم القرآن على غير الزوجة ، وليا أو زوجا ، انحصول على مهرها ، فيقول : « وَأَنْوَأَ النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » (١) . أى آتوهن وحدهن لا يغيرهن ، وذلك الاتيان والأمر به من جانب الدين والتعقيدة : « نحلة » .

ثم يقول بعد تقرير الأمر بالانثيان : « فإِنْ طَبِنَ لَكُمْ (أيها الرجال ، أولياء أو أزواج) عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ، فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » (٢) . . . يقول تأكيداً لمشيئة المرأة واختيارها ، ومنعاً تاماً من ضغط الاستغلال الاقتصادي .

(ب) ويحرم استيلاء الأقارب للزوج بعد وفاته ، على زوجته تمكناً من انحصول على المال بسببها ، وتعرضها للإيذاء والاضرار ، فيقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » (٣) .

(ج) ويضيقه الى خطورة زواج اليتيمات اللاتي لم يبلغن الرشد بعد ، واستغلال ضعفهن ، ووضعهن تحت الوصاية ، للحصول على المال عن ظريفتين في ضورة أو في آخرى ، فيقول : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَاتَّكُمُوا . مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعْدِلُوا » (٤) .

● وفي أثناء الحياة الزوجية يطلب الاسلام الى الرجل الزوج أن يقوم بعبء النفقات باذى بدى بدء ، ويتحمل وحده مسئولية المعيشة ، كما يتحمل مسئولية الوقاية والدفاع عن الأسرة . ويرتب على ذلك قوامته في الحياة الأبرية . وهذه القوامة هى قيادته في مواجهة مسئوليات الحياة وعند حنول مشاكلها وأزماتها .

فيقول القرآن الكريم : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » (٥) .

(١) النساء : ٤ (٢) النساء : ٤

(٣) النساء : ١٩ (٤) النساء : ٣

(٥) النساء : ٣٤

وهذه « القيادة » هي وحدها التي تضعف أثر الاتجاه المادى أثناء الحياة الزوجية . لأن الرجل بقيادته ومسئوليته فيها يأنف أن يطلب مشاركة المرأة في تكاليف أعباء هذه الحياة . . . والقيادة وحدها هي التي تجعل الرجل موضوعاً لرؤية المرأة ، فلا تتجاوز بصرها شخصه الى غيره . . . هي وحدها التي تكون « رجولة » الرجل ، وهي وحدها التي تجعل الرجل ذا ظل بالنسبة للمرأة . . هي وحدها التي تملأ « الفراغ » في حياة المرأة . . . وهي وحدها التي تجعل الرجل يقبل على المرأة ولا يدبر عندها ، ويتقدم نحوها دون أن يتردد . . يتقدم نحو المرأة الزوجة . . القيادة وحدها هي التي تجعل المرأة تتلقى الرجل بين ذراعيها وتهف نحوه ، ولا تعرض عنه .

وان المرأة ان شاركت بعد ذلك في تكاليف الحياة الزوجية بما لديها من مال . . شاركت بنفس راضية .

وان شاركت بجاهها في معاونة الرجل . . شاركت في أمل أن يكون ذا شأن .

وما كان صادراً عن رضا ، وعن أمل يثير المتعة في النفس ، وينثر في النتيجة في الوقت نفسه .

و « قيادة » الرجل لا تمنع اطلاقاً مساهمة المرأة ، ولكنها لا تفرض هذه المساهمة ولا تكرهها عليها . كما أن هذه القيادة ذاتها لا تخرج اطلاقاً عن المسؤولية . . الى دائرة التحكم ، أو الى معاملة القسوة ، أو الى التطلع بالغلظة في السلوك والمعاشرة . ان جنحت القيادة الى ذلك . . فهي تعبير عن اغلاس الرجل في فهم القيادة ، وفي تطبيقتها معاً .

● وعند انتهاء الحياة الزوجية ، ان كان لا مناص من انتهائها ، بعد استنفاد كل الوسائل التي يراها الاسلام علاجاً لما يقع فيها من نشوز ، أو شقاق . . اختار صورة من صور الفرقة التي كانت في الجاهلية قبله بعد تعديل فيها ، وحرّم ما عداها كي لا تبقى ظاهرة من ظواهر الاتجاه المادى انفسى متحكمة في هذه العلاقة . . . وبحيث يسودها بالذات الاتجاه الانساني ، عندما تنفصم عرى الزوجية للضرورة الملجئة الى الانفصام والفرقة .

والنشوز في العلاقة بين الزوجين هو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له من حقوق ، كما يقول صاحب المختصر النافع .

فان كان هذا النشوز من جانب المرأة فيرى القرآن أن يكون العلاج عنى نحو ما ورد في بعض آياته في قوله : **« واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن ،**

**واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن
سييلا» (١)** .

... وهى وسائل مرتبة على حسب ، ما جاءت في الآية :
اذ التي لا يؤثر فيها ايقاظ الضمير ، والارشاد الى الطريق السوى في
الاستمرار في بناء الأسرة والمشاركة في هذا البناء ، عندما لا تستجيب الى
حقوق الرجل ، ثم لا يؤثر فيها بعد ذلك تجذب الرجل اياها وعدم معاشرتها
معاشرة جنسية لفترة ، يرى انها من شأنها أن تشعر المرأة بغضب زوجها ،
ويصد نفسه عنها لموقفها منه .. هذه الزوجة لا يؤثر فيها في هذا الوقت
الا الايلام الجسمى أو الامتحان المادى . اذ اتوضع الآن لهذا الايلام المادى
والجسمى . والايلام المادى لبعض الأفراد ، رجلا أو امرأة — كما في الحدود
والعقوبات المادية — قد يكون ضرورة متعينة لحسن السلوك والاستقامة
عند هؤلاء الأفراد .

... وقد كان يمكن للاسلام من أول الأمر أن لا ينصح بايلام الرجل
لزوجته ايلاما جسيميا عند نشوزها ، طالما أنه جعل بيد الرجل وحده أمر
فراقها ، دون تعقيب عليه فيه . ولكنها محاولة نصحه بها لعلها تؤتى ثمرتها
في استمرار الحياة الزوجية خاتية مما يعكرها ، بعد ذلك . وعندئذ فهذه
النصيحة اجدى على المرأة ان هى اثمرت من فراقها نهائيا . فاذا لم تنجح هذه
المحاولة لم يكن هناك ندم ، على الأمل من جانب الزوج صاحب المسئولية ، في
نصم عرى الزوجية وتحمل أعبائه .

... وان كان اننشوز من جانب الرجل فيرى القرآن أن يكون علاجه
على نحو ما جاء في قوله :

**« وان امرأة خافت من بعلها نشوزا ، أو اعراضا ، فلا جناح عليهما ان
يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وأن تحسنوا
وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » (٢)** .

ويقول أبو السعود في تفسيره لهذه الآية :

وان امرأة توقعت من بعلها — زوجها — نشوزا وتجانبا عنها ، وترفعا
عن صحبتها ، كراهة لها ومنعا لحقوقها ، أو اعراضا بأن يقلل محادثتها
ومؤانسنتها لما يقتضى من الدواعى والأسباب .. فلا جناح عليهما أن ينفقا في
صلح بينهما ، فتنزل الزوجة عن شئ من حقوقها قبله يرضى به الزوج :
فتتنازل مثلا عن قسمها أو عن جزء منه مع زوجة أخرى في المعاشرة والمبيت ،
مقابل الاستمرار في الزوجية ورعاية لأولادها منه .

(٢) النساء : ١٢٨

(١) النساء : ٣٤

« وينقل أبو السعود : أن الآية نزلت في : أبى السائب ، كانت له امرأة قد كبرت وله منها أولاد ، فأراد أن يطلقها ويتزوج . فقالت : لا تطلقنى ودعنى على أولادى ، فانتسم لى من كل شهرين أن شئت ، وأن شئت فلا تقسم لى . فقال : إن كان يصح ذلك فهو أحب الى . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فنزلت الآية الأخرى : **« وإن نسئطعوا أن تعدلوا بين النساء ، ولو حرصتم (على اقامة العدل) فلا تميلوا كل الميل (أى فلا تجوزوا على المرغوب عنها كل الجوز ، واعدلوا ما استطعتم) فئذروها كالمعلقة (أى ليست ذات زوج أو مطلقة) وأن تصلحوا : ما كنتم تفسدون بن أمورهن) وتلقوا (الميل فيما يستقبل) فإن الله كان عفورا رحيفا . وإن ينفرقا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما » (١) .**

ومع أن القرآن يرى هنا في هذه الآيات في حال نشوز الزوج واعراضه عن الزوجة : أن لا جناح ولا غضاضة في الاتفاق بينهما على صلح يرضيهما ، ويرى كذلك أن الصلح في ذاته ، أن أثمر خير من الفرقة **« والصلح خير »** — إلا أنه مع ذلك يؤثر أن يكون الزوج فوق المنفعة المتبادلة التى تاتى عن طريق الصلح هنا ، وأولى به أن يكون محسنا مهذبا ، انسانيا ، فى معاملته ، ومنتبيا كل حرج لزوجته وبالأخص فى وقت هى تشعر فيه بنقص بسبب كبر سنها مثلا أو دمامة وجهها ، أو تشعر فيه بحاجة عاطفية قوية ، كالبقاء مع أولادها .

والآية الثانية فى هذه الآيات هنا عقبته : بأنه إذا لم يكن الصلح ذا ثمرة كريمة فأولى الفرقة بينهما **« وإن ينفرقا يفن الله كلا من سعته »** .

. فلا هى عالية عليه فالله هو المتكفل بالرزق ، ولا هو بمضطر الى معاشرتها ، لأن تلك سنة الحياة : الاجتماع عند الوفاق ، والفرقة عند التفرقة والخلاف .

. والشقاق : هو أن يكره كل من الزوجين صاحبه . وعلاجه كما تنصح الآية القرآنية : **« وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها ، أن يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما ، أن الله كان عليما خبيرا » (٢) .**

. فإذا لم ينجح الصلح بينهما ، بعد أن يتدخل الأهل ، فالأمر بعد ذلك ائى الصورة التى ارتضاها الإسلام للفرقة بين الزوجين ، وهى : **« الطلاق »** من جانب الرجل ، والخلع من جانب المرأة .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣٥

وما عدا ذلك من صور الفرقة السابقة على الاسلام من : الظهار ،
والايلاء والبهتان . . فقد حرمه الاسلام تحريما جازما ، لما ينطوى عليه من
التعسف ، والاستغلال الرخيص لكرامة المرأة ، وانسانيتها :

● فالظهار حرمه الاسلام واستنكره في قوله :
**((الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم
الا اللاتي ولدنهم ، وانهم ليقولون منكرا من القول ، وزورا)) (١) .**

... فليس أدخل في معنى الحرمة من أن يكون قول الظهار منكرا
وزورا . قالت الآية ذلك ، بعد أن أوضحت : أن هذا القول من شأنه الإيغار
من الحقيقة شيئا . فلا تصير الزوجة بهذا القول أما . لأن الأم هي من ولدت
الولد . كما يقول في آية أخرى : **((وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن
أمهاتكم)) (٢) .**

... ثم أتبع تحريم الظهار في القول ، وتحريم الزوجة عليه . . أن
تصير الزوجة بانتهاء عدتها بائنة منه . ولا تجوز مراجعتها في العدة
إلا بإخراج كفارة الظهار ، على نحو ما نص عليه في قوله تعالى بعد الآية
السابقة مباشرة :

**((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل
أن يتماسا ، ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد ، فصيام
شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا .
ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكافرين عذاب أليم)) (٣) .**
وبهذا التعليل :

في حرمة قول الظهار ، وجعله من الأقوال المنكرة المكذوبة ،
وحرمة الزوجة على قائله ، فتصبح في حكم المحارم عليه ،
وبينونها منه بعد انتهاء عدتها ، حائضة أو حامله ، ذرن حاجه التي
طلاق منه ،
ووجوب الكفارة الكبرى على من يريد مراجعة زوجته ، وهي في العدة
من قبل أن يتماسا ،

... في حرمة الظهار على هذا النحو كله قصد الاسلام الى نقل
المؤمنين به من المجتمع الجاهلي الى المجتمع الاسلامي الانساني ، وحملهم على

(١) المجادلة : ٢ (٢) الأحزاب : ٤

(٣) المجادلة : ٣ ، ٤

ترك الماضى الأثيم كلية : ((ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ،
وللكافرين عذاب أليم)) . ومما يجب أن يتركوه من آثام الماضى المظلم فى
المجتمع المادى هو قول الظهار .

ومع أن الاسلام صنع ذلك التعليل بالنسبة للظهار فقد غير أمره فى
وضعه عما كان عليه فى الجاهلية : فوقتته بالعدة للمرأة ، ولم يطلقه اطلاقا ،
كما كان فيما مضى : تمر الشهور ، وربما انسنون ، والزوجة معلقة .

● وقد استهجن أيضا الإيلاء — وهو الحلف على عدم الاقتراب من
الزوجة وعدم معاشرتها معاشرة جنسية — فيها وجهه من خطاب لرسول الله
سلى الله عليه وسلم فى قول القرآن الكريم :

((يا ايها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغى مرضاة أزواجك ، والله
غفور رحيم . قد فرض الله لكم نحلة أيمانكم ، والله هو العليم
الحكيم)) (١) .

وهذا عتاب من الله لرسوله لو لم يقترن بوعد الله بالمغفرة والرحمة له ،
وبما أوجب من كفارة اليمين بقوله : ((قد فرض الله لكم نحلة أيمانكم))
... لئلا من نفس الرسول عليه الصلاة والسلام مناله المؤلم القاسى .

.. ثم ضرب لمن يبأثر الإيلاء مدة أربعة أشهر ان وقع فى الاسلام
بعد هذا الاستهجان ، ولم يتركه الى غير أجل ، كما كان عليه الأمر فى الجاهلية .
وجاء هذا التحديد فيما يقوله القرآن فى موضع آخر :

((للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فان فاعوا فان الله
غفور رحيم . وان عزموا الطلاق ، فان الله سميع عليم)) (٢) .

... وربط انعكول عن الإيلاء والعودة الى الوضع الطبيعى بين الزوج
وزوجته ، باخراج كفارة اليمين ، التى نص عليها القرآن فى سورة المائدة ،
قبل مضى مدة الأربعة أشهر ، وهى المدة التى ضربت أجلا وللفصل فى العلاقة
بين الزوجين ، فى قوله :

((لا يؤأخذكم الله باللغو فى أيمانكم ، ولكن يؤأخذكم بما عقدتم الأيمان ،
فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم
او تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ،
واحفظوا أيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون)) (٣) .

(٢) البقرة : ٢٢٦ - ٢٢٧

(١) التحريم : ١ ، ٢

(٣) المائدة : ٨٩

وفي الظهار ، والايلاء معا ، لم يكن تعديل الاسلام لوضع الجاهلية بطريق
الانكار والتحریم والاستهجان لهما فقط ، ولا بهما مع الكفارة عند العدول عن
أى منهما ومراجعة الزوجة الى دائرة الزوجية . . . وانما أيضا بالتدخل في
« التوقيت » لهذه المدة بأجل معين لا تتأذى معه الزوجة . والأمر بعد هذا
الأجل المؤقت امسك بمعروف أو تسريح باحسان . وأمارة المراجعة والامسك
أن يخرج الزوج الكفارة . والكفارة هي وحدها التعبير عن ذلك ، دون
المعاشرة الجنسية ، أو دون النطق بلفظ : راجعتك .

والتوقيت المحدود في مدة الظهار والايلاء هو أهم عنصر في عناصر
التعديل التي أتى بها الاسلام في وضع انجاهلية منها . لأن بهذا التوقيت
يذهب التمسك ويفوت القصد السيء من جانب الزوج ، ان كان هناك قصد
منه الى الاضرار بالزوجة تمكنا من ابتزاز المال منها بطريق غير انساني .

وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين في الايلاء ، كلتاهما سبيل الى التربية
الاجتماعية وصرف الزوج عن أن ينظر الى الزوجية عنى أنها مصدر استقلال
وطريق الى الكسب المادي ، أو أن يضعها موضع اللعب والاستخفاف ، وانما
الأجدر : أن يأخذها مأخذ الجد ، وأن يقوم هو بمسئوليته ازاءها خير قيام .

. . . . فكفارة أى منهما في الدرجة الأولى . . . عزم مالى لا يعدل عنه الى
الجانب البدنى بالصوم ، الا اذا لم يتوفر المال في صورة الطعام ، أو الكساء ،
أو العتق .

واذن بدلا من أن يقصد الزوج بالظهار وكذا بالايلاء الى الحصول على
مال الزوجة يجب عليه أن يقدم هو من ماله ، ان أراد الإبقاء على العلاقة
الزوجية ، وذلك ضد مقصوده . وبهذا يفيق الزوج مما تأثر به في الماضي من
عادات ويأخذ نفسه مأخذ الجد والاهتمام في بناء أسرته وتكوينها .

كما استهجن الاسلام البهتان : وهو ان يرمى الزوج الزوجة بفاحشة ،
حملها أيضا على الاختلاع والافتداء بمال تقدمه الى زوجها ، تخلصا من ضرر
الانتهام ، وذلك فيما تذكره الآية الكريمة :

**« ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ، لعنوا في الدنيا
والآخرة ، ولهم عذاب عظيم » (١) .**

وهذا النص يصدق على أن يكون الزوج أو غيره هو الذى قام باتهام
الزوجة فعلى أية حال : عقوبة اللعن في الدنيا والعذاب في الآخرة هن لمن رمى
محصنة مؤمنة بفاحشة ، زوجا أم غير زوج .

وهناك في باب الاتهام عدا هذه الآية ما يخص الأزواج وحدهم ، فيما يشيعونه من بهتان للنائير على زوجاتهم ، كى يطلبن الافتداء والتحلل من العلاقة الزوجية ... وهو مما جاء في قوله :

« وان أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتن احداهن قنطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا . تأخذونه بهتانا وإنما مبينا » (١) .

.. فالنهى عن أخذ الأزواج شيئا من زوجاتهم يستتبع النهى حتما عن تصرف الزوج باشاعة البهتان ضد زوجته ، قصد الاضرار بها وحملها على أن تدفع مالا له ، كى تفارقه وتستريح من عناء رميها بالفاحشة من قبل الزوج . والتعبير عن المسال المأخوذ بأنه بهتان ، واثم مبين ... هو تجسيم وتغنيظ لتصرف الزوج ، وتقبیح أى تقبيح لصنيعه ضد انسانية زوجته ... وبالإضافة الى تحريم الاسلام شأن البهتان ، ولم يكن محرما فى الجاهلية ، بل كان عرفا وصورة من صور الفرقة بين الزوجين ... رتب عليه ثلاثة أمور أخرى :

١ - وجوب الفرقة الى غير رجعة ...

٢ - وجوب حد الزوج كعقوبة له ، ان لم يلاعن ..

٣ - وعدم الحاق الولد بوالده ، وان لم يذكره فى الملاعة ..

أو هو وجوب الفرقة بين الزوجين الى غير رجعة ...

أما الأمر الأول فلقوله تعالى :

« الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » (٢) .

فيؤخذ الزوج باتهامه زوجته بالفاحشة ، ويفرق بينهما ، تطبقا لعموم الآية السابقة ، ولحديث ابن عمر فى قوله (٣) :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للمتلاعنين : « حسابكما على الله . لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله . ما لى ، قال : لا مال لك . ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها » .

وأما الأمر الثانى وهو وجوب حد الزوج ، فلما تذكره هذه الآيات :

(١) النساء : ٢٠ (٢) النور : ٣

(٣) الأدلة الصحيحة الصريحة تاضية بالتحريم المؤبد . وكذا أقوال الصحابة . وهو الذى يقتضيه حكم اللعان ولا يقتضى سواه .

**« والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم ، فشهادة
أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين . والخامسة ان لعنة الله عليه ،
ان كان من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب ان تشهد أربع شهادات بالله انه
من الكاذبين ، والخامسة ان غضب الله عليها ، ان كان من الصادقين (١) » .**
واللعان هنا في هذه الآيات لاسقاط الحد فقط عن الزوج ، وهو
انحد الذي جاء في قوله تعالى قبل ذلك :

**« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهود ، فاجلدوهم ثمانين
جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون » (٢) .**

نعموم هذه الآية يدخل فيها الزوج الذي اتهم زوجته بفاحشة الزنا .
والفرق بين الزوج وبين اجنبي عن زوجته حين يتهمها ، أنه يكتفى
باللعان من الزوج لاسقاط الحد عنه ، على نحو ما نصت الآية السابقة ، بينما
يطلب من الاجنبي صاحب الاتهام لزوجة غيره ان يأتى بأربعة شهود تصديقا
له . . والا جلد ثمانين جلدة . .

وهذا الفرق وهو نتيجة لهذا الوضع . . . أنه ليس من اليسير والنهين
على الزوج أن يتهم زوجته بفاحشة الزنا . لأن اتهامه اياها يصيبه اثره مع
ذلك . بخلاف الاجنبي الذي قد يدفعه الى الاتهام : الحقد أو أى سبب آخر .
ومع ذلك لا يصيبه ما يتهم به اجنبية عنه . فكان التخفيف في اسقاط الحد
في جانب الزوج بالاكتفاء بملاعنته ، وكان التشديد في اسقاط هذا الحد
بالنسبة للاجنبي في مطابقته بأربعة شهود حتى لا يكون الاتهام منفذا سسهلا
لنذيل من الأعراض والايذاء .

وأما الأمر الثالث وهو عدم الحاق الولد بابيه . . . فلما روى عن نافع
عن ابن عمر في رواية الجماعة :

« أن رجلا لعن امرأته وانتفى من ولدها . ففرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما ، والحق الولد بالمرأة » .

... الطلاق للرجال :

يقول الشوكاني(٣) :

« ليس في الأدلة ما يدل على اختصاص الطلاق بالفاظ مخصوصة ،
وعدم جوازه بما سواها . . .

(١) النور : ٦ - ٩ (٢) النور : ٤

(٣) في كتابه : نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٨٢

« وليس في قوله تعالى : **(فان طلقها فلا تحل له من بعد)** (١) . ما يقضى بانحصار الفرقة في لفظ الطلاق . وقد ورد « الاذن بما عداه من ألفاظ الفرقة » كقول صلى الله عليه وسلم لابنة الجون (٢) : « الحقى بأهلك » .

... قال ابن القيم : وقد أوقع الصحابة الطلاق : بآنت حرام — وأمرك بيدك — وأنت مبرأة — وحبلك على غاربك .

... وأيضاً قال الله تعالى : **(فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان)** (٣) . وظاهرة أنه لو قال : « سرحتك » لكنى في « أفادة معنى الطلاق » .

وقوع الطلاق بهذه الألفاظ ، ونحوها ، يدل على أن العبرة فيها بالنية والقصد الى الفرقة . والنية أمر أساسى في عمل المسلم . إذ لا مسئولية تؤدى أو تقع عن تصرف أو عمل ما الا اذا كان يحمل النية والقصد : أى الا اذا كان يحمل الاستهداف والتوجيه نحو أدائه .

ومن هنا أعتقد : أن زواج الصبى أو طلاقه عن طريق أبيه لا يصادف محلاً صحيحاً في موضوع أى منهما . والمسئولية عن العمل وعما يترتب عليه من آثار هى مسئولية شخصية في الدرجة الأولى . ومسئولية الأنانية كمسئولية الأب عن ابنه أو انقيم عن الموصى عليه مثلاً قد تصح في المعاملات المالية ، دون قيام الزوجية أو فصم عراها . لأن الخطر في مباشرة الولى أو القيم لمال الصبى أو اليتيم ليس بأمر ذى بال على نحو ما في تكوين الأسرة أو فكها . فهو هناك لا يعدو أن يكون في تابع للإنسان وهو المال ، ولكنه هنا في ذات الإنسان وفي علاقته بذات إنسان آخر عن طريق الزواج ، والطلاق .

ومسئولية الحاكم في التطليق أو التفريق عند الضرورة بين زوجين ، هى مسئولية عامة عن الوقاية من الضرر والأذى . بدليل أنه — أى الحاكم — لا يستطيع ممارسة هذه المسئولية العامة في عقد الزواج وفي تكوين أسرهم بين اثنين نيابة عن شخصيهما .

واختلاف الفقهاء بين التعبير بلفظ : الطلاق : وهو اللفظ الصريح ، وبين ما عداه من الألفاظ التى يعدونها كناية عن الفرقة على نحو ما ذكر ابن القيم هنا ، فى : أن اللفظ الصريح لا يحتاج الى نية بينما ما عداه من الألفاظ الكناية

(١) البقرة : ٢٣٠

(٢) قيل اسمها : أميمة بنت النعمان بن شراحيل . وحديثها مروى عن عائشة .

(٣) البقرة : ٢٢٩

يحتاج الى قصد الفرقة ونيتها . . هو اختلاف يركن الى دلالة الألفاظ وما لها من طبيعة في احتمال المعاني والمدلولات أكثر مما يركن الى طبيعة المسؤولية الفردية وتبعاتها . كبحثهم في وقوع الطلاق بلفظ الثلاثة : هل يقع طلاقاً واحداً أو ثلاثاً ؟ محتكمين الى اللفظ ، دون انهدف الأصيل لما جاء في آيات القرآن بشأن الطلاق كاجراء للفرقة ، ومع ذلك في الوقت نفسه كاجراء للمراجعة والمعاودة لتقييم العلاقة الزوجية القائمة .

وشأن الفقهاء هنا شأنهم في كثير من بحوث : «أصول الفقه» ووضعهم القواعد التي يقوم عليها الاستنتاج الأحكام . فهي تميل الى جانب دلالات الألفاظ من حيث هي ألفاظ من غير تركيز على الجو العام للإسلام ، كنظام لحياة الإنسان فرداً ومجتمعاً .

ان مسؤولية الفرقة في الزوجية تقع على عاتق صاحب الحق في الطلاق أولاً وبالذات وهو الزوج . . . وان الحل والحرمة في العلاقة الزوجية ان كانت مطلوبا من الزوجين رعايتهما على العموم فعند مباشرة الطلاق يتحمل امر الحلال والحرام فيها الزوج وحده .

ودور المجتمع يأتي فقط عندما تتضرر المرأة في علاقتها الزوجية بالرجل، لسبب أو لآخر . ولذا : المسؤولية الفردية لا تستتبع آثارها في حل العلاقة الزوجية أو حرمتها عند الفرقة الا اذا سبقت النية الى الفرقة اللفظ الذي يعبر عنها ، سواء أكان صريحا كلفظ الطلاق أو كناية كأي لفظ من الألفاظ التي تستخدم في معنى الفرقة .

والطلاق الذي ارتضاه الإسلام ، كحل لأزمة العلاقة الزوجية ، وجعله حقا للرجل يجوز له ان يملكه زوجته في عقد الزواج ثلاثا أو واحدة ، في مجنس العقد أو بعده الى أجل معلوم أو عني الدوام (١) . . . تشرحه الآيات القرآنية الواردة في سورة البقرة ، وهي تشير كذلك الى أوضاعه في الجاهلية المادية التي لا يقرها الإسلام بل يحرمها منعاً لاستغلال الزوجة والاضرار بها .

وتبتدىء هذه الآيات بما يجب على المرأة ،

... وتثنى بالحقوق التي للرجل والمرأة سواء ،

... ثم أخيراً بما يجب على الرجل القيام به من دينه وخلقه وتهذيبه . .

فتقول :

١ - « وأطلقت يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ،

(١) تفصيل ذلك في كتاب « فتح القدير » للكامل بها الهمام شرح الهداية ج ٣ ص ١١٦ في باب نفويض الطلاق .

٢ — « ولا يحل لهن أن يكنن ما خلق الله في أرحامهن ، ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ،

١ — « وبعوثهن أدق بردهن في ذلك ، ان أرادوا أصلاحا ،

٢ — « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ،

٣ — « والرجال عليهن درجة . . . » (١) .

٤ — « فان خفتن ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون .

٥ — « فان طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره ،

٦ — « فان طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا ان ظنا ان يقيما حدود الله ، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون .

٧ — « واذا طلقتم النساء ، فبلغن أجلهن ، فأمسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف ،

٨ — « ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا . . . » (٢) .

٩ — « واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف ،

ذلك يوعد به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر . ذلكم أزكى لكم وأطهر ، والله يعلم وانتم لا تعلمون .

١٠ — « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . . . » (٣) .

١١ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ، فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خير .

١٢ — « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله انكم ستذكرونهن ، ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . . . » (٤)

(٢) البقرة : ٢٢٩—٢٣١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٤) البقرة : ٢٣٤ ، ٢٣٥

(٣) البقرة : ٢٣٢ ، ٢٣٣

١٣ - « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ، ما لم تمسوهن أو تقرضوا
لهن فريضة ، ومتوهن : على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، متاعا
بالمعروف ، حقا على المحسنين .

١٤ - « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فانصف ما فرضتم الا ان يعفوا أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا
أقرب النكوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بهما يعملون بصير . . . » (١)

١٥ - « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا ، وصية لأزواجهم متاعا
الى الحول غير اخراج ، فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعان في أنفسهن
من معروف ، والله عزيز حكيم .

١٦ - « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين . كذلك بين الله
لكم آياته لعلكم تعقلون » (٢) .

. . . يضاف أيضا الى ما يجب على الرجل ما جاء في قول القرآن الكريم
في سورة الطلاق :

١٧ - « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن أهدتهن ، وأحصوا
العدة ، وانقوا الله ربكم ،

١٨ - « لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة
مبينة ، وتلك حدود الله ، وهن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل
الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٣) .

. . . ويلاحظ أن التسط الأكبر في التوجيه في انطلاق يخص الرجل :

(أ) فكره الاسلام ان يكون انطلاق فرصة لاستغلال المال ، فحرم ذلك
على الرجل وقد كان يستخدم الطلاق فيها مضي في المجتمع الجاهلي وهو
المجتمع المادي للاستقلال والضغط الاقتصادي على المرأة .

(ب) وكره أيضا ان يكون الطلاق من جانب الرجل أيضا فرصة للأيذاء
والاضرار بالزوجة . وقد كان يستخدم كذلك فيما مضي للأيذاء . . . ولذا لم يكن
له عدد من المرات . فحرم ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر . وحدده وجعله
مرتين فحسب .

(ج) ونهى عن الإمساك للاضرار والعضل . وطلب ان يكون الطلاق

(١) البقرة : ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٢) البقرة : ٢٤٠ - ٢٤٢

(٣) الطلاق : ١

لعدتهن (في طهر بعد حيض) وليس في وقت هي فيه حائضة ، حتى لا تتأذى بطول العدة ، وكما يروى عن الحسن أنه قال :

حدثنا عبد الله بن عمر : أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرابين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا ابن عمر ، ما هكذا أمرك الله تعالى . انك قد أخطأت السنة . والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق كل قرء » .

« وقال : فأمرني رسول الله فراجعتها . ثم قال : إذا هي طهرت ، فطلق عند ذاك أو أمسك » .

(د) وطلب عوضا عن الأضرار والإيذاء ، وعوضا عن الاستقلال من أجل المال . . . أن يتبع الرجل طلاقه بانسانية مهذبة ، مما يطلق عليه القرآن : « احسانا » :

. . . طلب الى الرجل أن يفرض على نفسه « متعة » لزوجته على الأقل مدة العدة : « **وللمطافات مناع بالمعروف ، حقا على المتقين** » (١) . وكى تخف عنها مشتقة الفارقة . ونذا سمي القرآن ما يعطى لها من الزوج : « متعة » ولم يسمها نفقة . . . مما يدل على أنها يجب أن تحبل معنى الراحة والرضا لنفسها . ولن تكون الراحة في قيمتها المادية ، وانما بمتدار ما يصحبها من انسانية الزوج : فلا يكون مشاغبا ولا مزعجا ، ولا كاشفا لصورة كريهة ، ولا مؤذيا بقول ، ولا واتشيا وكذابا ، ولا مستهجنا لحال من حالات زوجته ، عندما كانا معا في عيشة واحدة . وانما يكون الرجل صاحب المروءة . . . ويكون الانسان الكريم . ان كانت لها عنده عورة سترها ، وان كانت مسيئة غفر لها . . . لا يتحدث الا عن محامدها ، ولا يذكرها الا بخير ، ولا يئمنى لها الا أن أن توفى مع زوج آخر أكثر مما لم تصبه معه من توفيق .

وبجانب « المتعة » طلب الاسلام أن تبقى الزوجة في المسكن الخاص بالزوجية حتى تستكمل عدتها ، تأكيدا لحريتها وصونا كذلك لكرامتها . وتحديد الطلاق بهرتين — بعد أن كان مرات لانهاية في الجاهلية — بوجب أن لا يقع الطلاق بلفظه الصريح أو الكناية الا لطلقة واحدة في كل مرة ، ولو كان بلفظ الثلاث . لأن قوله تعالى هنا : « **وبعولتهن أحق بردهن** » (في العدة) **ان أرادوا اصلاحا** » (٢) . وكذا قوله : « **فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله** » (٣) . . . يشير الى أن الطلاق وهو أمانة الفارقة ،

(٢) البقرة : ٢٢٨

(١) البقرة : ٢٤١

(٣) البقرة : ٢٣٠

فرصة مع ذلك لمراجعة الوضع كله مرة أخرى في العلاقة الزوجية سواء أكان من جهة الرجل صاحب الحق الأول فيه ، أم من جانبه وجانب زوجته معا ، لعل إنسان يصلح من جديد !

ولا شك أن القول بوقوع الطلاق بلفظ الثلاث ، ثلاثا ، بحيث تكون الزوجة بائنة لا رجعة لها . . . يعارض ما تهدف إليه هاتان الآيتان ، كما يعارض أيضا الوضع عنى نحو ما جاء في التعبير القرآنى : **« الطلاق مرتان »** (فالمرتان للطلاق هما فرصتا المراجعة وإعادة تقييم العلاقة الزوجية من جديد . ولذا : الوضع بعد المرتين هو) **فامسك بمعروف ، أو تسريح باحسان** (١) . ينهى معاودة التقييم بحيث لا تحل الزوجة لزوجها الا بعد أن تنكح زوجا غيره ، لقوله تعالى :

« فان طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره » (٢) . . إذ أنها الآن بانث من زوجها بينونة كبرى . . أى أن الزوج استنفد كل فرصة من فرصتى المراجعة ولم يرجعها الى عشرته فهو مصر على الفرقة اذن . . وشأنه الآن أن لا تباح له الزوجة بعقد جديد عليها دون حاجة الى أن تنكح غيره ، كما تباح لمن طلق مرة واحدة ولم يراجع زوجته في عدتها فانتهت فبانث بينونة صغرى . لأن الثانى لم يبد اصراره على الفرقة على نحو ما أبداه الأول . وعدم جواز معاشره الزوجة لزوجها ، بعد البينونة الكبرى الا بعد أن تنكح زوجا غيره . . . يعتبر فى واقع الأمر انذارا للزوج بأن لا يرتكب حماقة ما فى الطلاق ، وأن عليه أن يزن الوضع كله وزنا لا يحس فيه بندم اطلاقا ، اذا أصبحت زوجته بائنة منه ولا تحل له الا بعد نكاح رجل آخر خلفه اياها . وذلك أيضا يجعل من الطلاق حلا للأزمة استعصت على الحل بالتراضى والبقاء معا . كما يجعل منه ضرورة حتمية للمحافظة على حياة فردين وعلى إنسانيتها ، دون أن تمتهن أو تستغل .

وأما ما يخص الزوجين معا فى الآيات السابقة فهو ما أشارت اليه هذه الآية :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (٣) .

فالتساوى فى الحقوق والاعتبار البشرى أمر مقرر لكل منهما لا خلاف قيسه .

فإذا كان للمرأة الحق التام فى استيفاء المهر كله . . فان للرجل الحق كذلك فى قبوله أو قبول بعضه ، اذا افتدت به المرأة نفسها واختلعت منه وانتهت عقد الزوجية .

(٢) البقرة : ٢٣٠

(١) البقرة : ٢٢٩

(٣) البقرة : ٢٢٨

وإذا كان على الزوج ان يطلقها لعدتها تفاديا لأذى يصيبها ، أو إذا كان عليه ان يبقيها في مسكنها حماية وتوفيرا لها ، فان عليها ان تتربص ثلاثة نمرؤ ، وأن لا تكتم ما في رجبها مما خلق الله وفاء لحق الرجل في النسب .

«والدرجة» التي للرجل ، فيما جاء في الآية : « **والرجال عليهن درجة** » (١) ليست درجة التوامة والوصاية انما هي درجة : « الاحسان » التي تنتظر منه في المعاشرة الزوجية وفي معاملته لمطلقاته . هي درجة الحسن والتهديب في المفارقة .

وأشار القرآن الكريم الى هذه الدرجة التي للرجل في كثير من التعقيبات في الآيات السابقة التي حددت الصورة الاسلامية للطلاق على الخصوص :

« . . . أو تسريح باحسان » (٢)

« . . . ذنكم أركى لكم وأطهر » (٣)

« . . . حقا على المحسنين » (٤)

« . . . وأن تعفوا أقرب للتقوى » (٥)

« . . . متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (٦)

... فإذا قالت الآية : « **والرجال عليهن درجة** » — أي يجب ان يكون للرجال الذين هم أزواج وقد استقلوا بحق الطلاق في هذا الوقت بالذات ، درجة ازيد من الممانحة والمساواة في الحقوق والواجبات . . . درجة تجعلهم في هذا الوقت بالذات . أكثر انسانية . لا يقيمون آتقن بالحقوق والواجبات . اذ وضع الأزواج بالنسبة لاختصاصهم بحق الطلاق والفرقة . . . يتطلب منهم ان يدعوا زوجاتهم السابقات يحسن بانسانية في معاملتهن . . . يحسن بان عدم التوافق بين الطبيعتين الفرديتين هو وحده الذي استلزم الفرقة ولم تكن الفرقة بسبب في انفسهن . أو عيب في خبتهن ، أو دمامة في اشكالهن ، مما من شأنه ان يوخز ويؤذى النفس ويفرض العزلة . أو ان تبرم من انحياة عليهن .

ان المرأة المطلقة تريد ان تشعر ، وقد طلقت . . . ان زوجها لم يكن متأبيا عليها ، ولا مستعليا فوقها ومجفنا بحقها ، ولا مبخسا لتقدرها ، وهي لن تشعر بذلك منه الا اذا أدركت : « التفوق » في الانسانية في معاملته اياها .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(٤) البقرة : ٢٣٦

(٦) البقرة : ٢٤١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢

(٥) البقرة : ٢٣٧

والتفوق في الانسانية ليس في تصنع الصلف ، ولا في القطيعة ولا في اذاء الغير نفسيا ، وان لم يخرج ذلك عن دائرة الحق . . . التفوق في الانسانية . . . هو درجة انسان على انسان في حسن المعاملة وحسن الريادة : **« يا ايها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم ، واذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير »** (١) .

وايمان الانسان بالله ، وعلمه ، هما أساسا الاحسان عنده ، وهما اساس تفوق انسان على آخر .

الذي يجعل بعض المفسرين يذهبون الى تفسير قوله تعالى هنا : **« وللرجال عليهن درجة »** (٢) لقوامة الرجل ووصايته على المرأة مما يجعلها **أدنى منه** هو : عزل هذه الآية عما قبلها وعما بعدها والوقوف بمعناها عند حد مدلولها اللفظي .

وأفة المسلمين المتأخرين ، وضعفهم ، وبعدهم عن كتاب الله ، هو في عزلهم كلام الله بعضه عن بعض ، وفصلهم مبادئ بعضها عن بعض ، وبذلك يرتبطون بمدلولات الألفاظ ، كما تحددتها القواميس ، لا كما يحددها جو القرآن ، وروح القرآن واعجاز القرآن ، وتفرد به بأنه : من الله . وانحكم عليه لله وحده ، على نحو ما أوحى به .

وليس للمؤمن الا أن يستلهم القرآن ، وأن يستوحيه ، وعندئذ يلهمه الصواب ، ويوحى له بمنطق الفطرة الصافية ، التي ابتعدت عن حجاب الصنعة والتكلف ، وعن تأثير المذهبية البغيضة ، والتبعية المشركة .

. . . على أن تفوق الرجل على المرأة في الخصائص الانسانية امر مطلوب في ذاته لضمان حسن المعاشرة الزوجية كما هو مطلوب لحسن المفارقة عنى السواء . والتفوق في الخصائص البشرية كما ذكر بعيد كل البعد عن الغلظة في المعاملة وعن مجافاة الطبع ، وعن سوء التدبير في الاعتبار وعن النظرة الدنيا للمرأة .

واذا كان جو هذه الآيات التي وردت في الطلاق يقرر الحاجة انى « التفوق » في جانب الرجل عند الفقرة كى يخف وقع امرها على زوجته . . . فان بقاء الزوجية قبل الفقرة مرتبط الى حد كبير بوجوده وتحققه في صفات الرجل الزوج .

اذ طبيعة المرأة تنادى بهذا التفوق وتحتاجه في الرجل في العلاقة

(٢) البقرة : ٢٢٨

(١) المجادلة : ١١

الزوجية ، قبل أن يعبر عن نفسه في خصائص الرجل عند معاملته لزوجته . ولا تختلف هذه الطبيعة لديها في وقت دون وقت ولا في عصر دون آخر ولا في حالة بداءة وتخلف عن حالة تحضر وتحرر . لأن الأمر ذاتي ، وليس عرضيا لديها .

ففى تقرير رسمى قدم الى حكومة « بون » فى المانيا الغربية ونشرت ملخصه صحيفة « التيمس » اللندنية فى عدد الأحد انصارى فى ٣١ يوليو سنة ١٩٦٦ وهو موضوع دراسة الآن للبرلمان الالمانى ، عن وضع المرأة الالمانية جاء فيه أنها تطلب فى زوجها « التفوق » عليها .

كما تطلب اعتداده وثقته بنفسه بجانب الألفية وشرف المعاملة . وقد نشرت الصحيفة تحت هذا العنوان : « سيدة البيت يجب أن تقوم الآن بالعمل خارج المنزل كما تشاء » ، ولخصت مضمونه على النحو التالى (١) :

ان الأنسة العجيبة صاحبة السيقان الطويلة ، التى تعتبر حائيا فى انولايات المتحدة متقدمة تقديما كبيرا كمثل للمرأة الالمانية فى سنة ١٩٦٦ . تأخذ صيحة جديدة فى تقرير من ثلثماية صفحة تنشره قريبا وزارة الداخلية الالمانية .

« والتقرير يوضح : أن معظم النساء الالمانيات المستقرات فى سهل المنزل واللائى على صلة وثيقة بالمطبخ أو الكنسة ، والأطفال ... اضطررن الآن للخروج وللعمل كى يحتفظن بدخل للأسرة يتراوح ما بين خمسة عشر وثمانية عشر جنيها فى الأسبوع ، بالاضافة الى الدخل المستمر للزوج الذى هو سعيد بكسب زوجته وفى الوقت نفسه ينتظر منها أن تقوم بكل عمل المنزل وتعد له الطعام ليكون جاهزا عند حضوره الى المنزل .

« وأكثر من نصف السيدات الالمانيات المتزوجات يعملن خارج المنزل . وهو رقم لم يتجاوزه بلد آخر سوى روسيا ، ومانيا الشرقية ، وانبسا .

« والتقرير الذى يلقى ضوء التفاضى وعدم الرعاية للعلاقة بين الالمانيات وأزواجهن من المهد الى اللحد ... هو موضوع مناقشة فى البرلمان الالمانى وربما توصل المناقشة الى تشريع يرسم الخطوط لتخفيف العبء من على كاهل النساء العاملات وذلك : بجعل اليوم المدرسى يوما كاملا ، والإكثار من مدارس الأطفال ، ودور الحضانة للعاملات .

« وهناك احتمال آخر يمكن أن تقوم به الحكومة وهو تربية الأزواج الالمان على التقليل من الأنانية والإكثار من المساعدة فى الأعمال المنزلية .

(١) لمراسل الصنداى تايمس اللندنية (Antony Terry) من « بون » يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٦٦ .

« وبالرغم من تقدم التشريع الاجتماعى فى ألمانيا الغربية الذى بكفل المساواة فى الأجر عن انعمل بين الرجال والنساء . . . فان التقرير يبرز مفارقات واضحة تباشرها بعض المصانع الألمانية فتدفع للنساء أقل من الرجال ، بدعوى أنهم يقمن بعمل خفيف .

« والاختبارات التى أجريت فى ألمانيا فى الوقت الحاضر توضح أن الرجال الألمان ما زالوا يضعون فضيلة العمل النسوى بالمنزل فى قمة الفضائل التى يطلبونها فى الزوجة . تلك الفضائل التى هى : الثقة بالنفس والحنان ، والتدبير ، والذكاء ، والأمومة ، والجاذبية والطاعة .

« . . . كما توضح هذه الاختبارات من جانب آخر : أن المرأة الألمانية تتمنى رجاله اعتداد وثقة بالنفس ، المعى ، شريف فى المعاملة ، وأخيرا متفوق على زوجته .

« . . . كما ترى الاحصائيات الواردة فى التقرير أن نسبة من عدد الرجال ٥٦٪ تزيد على نسبة السيدات ٤٥٪ تطالب فى قانون الطلاق فى الدولة أن يتشدد القانون أكثر ، حيث ان « الزنا » (١) قد أصبحت له عقوبة خاصة به وهى الحبس مدة ستة أشهر » .

فهذا المجتمع الألمانى الغربى المتقدم حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا والذى تحررت فيه المرأة والرجل على السواء بحيث أصبح كل منهما لا يرى بأسا فى مباشرة الزنا وأنه ليس فيه ما يعرض العلاقة الزوجية أو يشين وضعها — تصر فيه المرأة على طلب « تفوق » الرجل كما يصر الرجل على « طاعة » المرأة ، مما يدل على : أن طبيعة المرأة فيها فراغ لا يشغله الا تفوق الرجل ، وأن طبيعة الرجل فيها فراغ لا يشغله الا طاعة المرأة .

● . . . وأخيرا ما جاء فى آيات الطلاق السابقة مما يخص الزوجة ، فهو محافظتها على حق الزوج فى ولده ونسبه ، حتى لا يختلط بنسب آخر ، اذا ما تزوجت لفور تطليقتها منه ، قبل أن تتأكد من خلوها من الحمل .

وهنا يتمحض الطلاق فى الاسلام ليكون وسيلة تقرها الطبيعة الانسانية الخالية من التعقيد وتجعل منه حلا لمشكلة استعصت وهى مشكلة متوقعة .

(١) القصد من التشدد فى أمر الطلاق بسبب جريمة الزنا : أن لا يصبح الزنا من قبل الزوج أو الزوجة سببا رئيسيا فى الطلاق كما هو الوضع الآن ، اكتفاء بعقوبة الحبس عليه . وهذا الاتجاه نحو الزنا كسبب من أسباب الطلاق الثلاثة فى الدول المسيحية الذى يتيح الطلاق يشبه اتجاه الدانيمارك فقد ألغته كسبب فى الطلاق .

لأن الطباع البشرية إذا كانت متجانسة في الخصائص الانسانية فهي متميزة بعضها عن بعض في الفروقات الفردية .

وهذه الفروقات الفردية هي التي تجعل التوافق بين طبيعتين ، زواجا بين نفسيهما ، أمرا لا يتحقق الا على اهدار كرامة أحدهما أو فنائه .

خص الاسلام الطلاق : من معانى الضغط والاكراه ..

.. ومن تأثير المادية النفعية ..

.. ومن التحكم به لا يذء المرأة والاضرار بها ..

وجعل منه مبدأ انسانيا كريما في مباشرته ، وفيما يتبعه من معاملة .

... الخلع للمرأة :

واذا كان الاسلام جعل الطلاق حقا خاصا بالرجل : له أن يمارسه مباشرة وله أيضا أن يفوض فيه زوجته .. فقد جعل للمرأة « الخلع » حقا تقى به نفسها من ضرر المعاشرة مع زوجها ، وتنتهى عن طريقه احساسها بكرهته .

... وهو حق لها وحدها كذلك باعتبارها أحد طرفى عقد الزوجية دخلت فيه مختارة غير مكرهة ، وتبقى فيه كذلك حرة ذات مشيئة ، تجنب نفسها وشريكها في العقد الضرر ، ويجنبها هو كذلك الاضرار بها .

ان أى عقد من عقود المعاملة يربط بين طرفين .. من طبيعته أن لا يظل مستمرا ويؤتى الأثر والمفعول الا طالما لم يصل عن طريقه أذى وضرر لأحد الطرفين . فان سبب ضررا لأحدهما أو لهما معا .. فيعتبر في حكم المنتهى . والفرق بين عقد وآخر هو : في طريقة التعبير عن الانهاء .

والخلع من جانب الزوجة : هو أن تعطى زوجها بدلا وعوضا لا يتجاوز المهر بحال نظير الفراق منه . وقد جاء الاذن بذلك في بعض آيات الطلاق السابقة في قوله تعالى :

« ... ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا ، الا أن يخافا الا يقيما حدود الله ، فان خفتم الا يقيما حدود الله ، فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، نلك حدود الله فلا تعنودها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) .

... غنقد رفعت الآية الحرج على قبول الزوج مالا من زوجته في مقابل الفرق بينهما . واذا كان التعبير الذى جاء في الآية بلفظ المتنى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » .. لكن المقصود أولا وبالذات هو الزوج .. اذ ذلك في

(٢) البقرة : ٢٢٩

مقام الاستثناء مما حرم عليه من الحصول على مالها عن طريق حملها على ذلك ،
مما جاء في آيات النساء في قوله : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا
النساء كرها ، ولا نعضأوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن » (١) وكذا في
قوله : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن قطارا فلا تأخذوا
منه شيئا » (٢) .

... ولم يكن استثناء على سبيل الحقيقة ، لأن المال الذي يحصل عليه
الزوج بناء على طلب الزوجة ورغبتها في الفرقة منه ، لم يكن عن طريق حملها
عليه ، وإنما برضاها دون تدخل منه . والذي منعه القرآن هو : الإكراه
والحمل من جانبه لاعطاء المال من جانبها والحصول عليه من جانبه .

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز للزوج الحصول على مال تنقدم
به الزوجة للفرقة منه ، وفيه شائبة إكراه لها عليه بصورة ما من قبل زوجها .
ويدل بالتالي على أن : « الخلع » الذي قبله الإسلام من أنواعه المتعددة
التي كانت موجودة في الجاهلية هو : ما كان متمحضا عن رغبة المرأة
وحدها . . . على معنى : أنه لم تكن لارادة الزوج دخل فيه .

ويشرح ذلك ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية ابن ماجه :

« أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم : فقالت : والله
ما أعتب على ثابت بن قيس بن شماس - في : دين ولا خلق . ولكني أكره
الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضا . فقال لها النبي : أتريدين عليه حديثه ؟
قالت : نعم .

فأمره رسول الله أن يأخذها ، ولا يزداد » .

ويتميز الخلع لذلك عن الطلاق : بأن عدم الرغبة في البقاء في عقد
الزوجية ، هو من جانب الزوجة وحدها .

والحديث هنا ، فيما نص عليه من : رد الحديقة ، التي كانت مهورا
لجميلة بنت سلول وعدم الزيادة عليها كمهر . . . يحدد ما تفتدى به الزوجة
نفسها عند الاختلاع ، مما جاء في قوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما
أفتدت به » .

... وبدل أن كان المال الذي يؤخذ من الزوجة في الجاهلية لتفدى به
نفسها مطلقا ليس له حد أقصى ، قد يتجاوز المهر في كثير أو قليل . . . أصبح

(٢) النساء : ٢٠

(١) النساء : ١٩

محرمًا على الزوج في الإسلام ، أن يأخذ من زوجته عند الافتداء أكثر مما دفعه لها مهرًا (١) .

وبذلك منع الإسلام الاستغلال في هذه الحالة التي تضطر فيها الزوجة إلى الافتداء برغبتها الخاصة ، وفي غير تأثير من زوجها عليها . . بجانب ما منعه من استغلال ، إذا كان الزوج مكرها . ولم يبق من صور الخلع في نظام الإسلام الا تلك الصورة البعيدة عن الانحراف والاستغلال ، والتي هي الوسيلة مع ذلك للزوجة للتخلص مما تكره في الحياة الزوجية مع زوجها .

والسؤال الآن :

هل الخلع ملزم للزوج ؟

... هل الخلع يأخذ طريقه في التنفيذ لصالح الزوجة ، كما يأخذ الطلاق طريقه في التنفيذ لصالح الزوج ؟ بمجرد أي منهما كحق للزوجة أو الزوج ؟ .

... هل تعتبر الزوجة خالية وبائنة بمجرد ان تعلن عن كراهيتها لبقاء في الحياة الزوجية ، ومعبرة عن ذلك بالافتداء ؟ .

ان الطلاق ملزم للمرأة والرجل معا ، بمجرد النطق بلفظه مع القصد فيه . ولا يؤخذ فيه رأي الزوجة وهو يتبع وينفذ عندئذ ، تخليصا للزوج على الأقل مما يكرهه ويبغضه في الحياة الزوجية مع زوجته .

والخلع يجب أن يكون كذلك أيضا ، لا يتوقف الالتزام به على رضا الزوج ، فضلا عن قيامه بالطلاق بعد القبول . والحديث في روايته السابقة ، مع ما يروى في حديث حبيبة بنت سهل ، عند مالك الموطأ ، انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي . فقال النبي لثابت : **خذ منها فأخذ ، وجلست في أهلها** . . . يؤكد أنه يستلزم نتيجة من الفرقة والفسخ ، **دون حاجة الى الرجوع الى الزوج اطلاقا** ، طالما اقتدى به في حدود المهر .

والرسول عندما طلب من « ثابت » أن يأخذ ما كان قد أعطاه مهرا لزوجته عند عقد الزواج ، لم يكن بطلبة منشئا حكما جديدا يضاف الى خصائص الخلع . لأن الخلع كالطلاق ينطوي على التعبير عن كراهة في الاستمرار في

(١) يحكى صاحب المختصر النافع في فقه الشيعة الإمامية : أن ما صح أن يكون مهرا صح فدية في الخلع ولا تقدير فيه . بل يجوز أن يأخذ منها زائدا عما وصل إليها منه والشرط أن تكون الكراهية منها خاصة صريحا .

المعاشرة الزوجية ، والفرقة عن طريق الخلع أو الطلاق هي للتخلص من هذه الكراهية وعدم الاستمرار في الحياة الزوجية .

فاذا لم يتم التخليص بسبب الكراهية عن طريق الخلع ، كان الوضع من جانب الزوج امساكا للضرر والعدوان ، وقد نهى القرآن الكريم عن الامساك للضرر في قوله تعالى :

« واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف ، او سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » (١) .
ثم في الوقت نفسه يخرج الوضع حتما على الأئمة عن الامساك بالمعروف الذي طلبته الآية الأخرى : **« الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح باحسان » (٢) .**

والجانب في العقد الذي يتصور فيه أنه يمكس للضرر والعدوان ، ولم يمكس بمعروف عندئذ في حال الخلع هو الزوج . ولذا كان أمر الرسول « لثابت » في الحديث السابق بأخذ ما أعطى تنفيذا فقط لما نهى عنه الله من الامساك للضرر .

فاذا توقف الخلع على طلاق الزوج ، كما يراه بعض الفقهاء فقد انتهت فاعلية الخلع ، كحل لأزمة الزوجة مع زوجها في حياتهما المشتركة . على أنه يجب أن تبقى فاعليته مستقلة عن فاعلية الطلاق والا كانا طريقا واحدة وتعددها بحسب اللفظ أو الوضع . فانزوج عندئذ وحده هو صاحب الحق فيها معا ، ويعود الأمر الآن الى أن يتاح للزوج ، الذي لم يكره المعاشرة الزوجية مع زوجته أن يمكس زوجته وهي كارهة لمشاركته في هذه الحياة .

فاذا طلقها الآن تنفيذا لقوله تعالى : **« ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا »** ولقونه كذلك : **« فامسك بمعروف أو تسريح باحسان »** . فما معنى أن يمكس الراي الأول في الخلع كما ملكه باديء ذي بدء في الطلاق ؟ ثم يحمل نفسه في الوقت ذاته على الطلاق تفاديا للمحذور ؟ .

ان الأمر ليس « مركزية » لحق الفرقة وفصل الحياة الزوجية لمن يكون له هذا الحق ؟ وأنه الزوج : لأن الرجال قوامون على النساء ؟ .

ان الأمر هو أمر الضرر . . ومن المتضرر من الزوجين . فان كان المتضرر هو الزوج **فالطلاق** وسيلة للتخلص منه .

وفي نظير : انه أعطى الآن حق التخلص من تضرره بالمعاشرة الزوجية عن طريق الطلاق ، حرم عليه أن يأخذ شيئا مما جعله مهرا لزوجته .

(١) البقرة : ٢٣١

(٢) البقرة : ٢٢٩

وان كانت المتضررة هي الزوجة ، فلها أن تختلع فتفدى نفسها بما لا يتجاوز المهر الذي أخذته من زوجها .

وقى نظير : أنها أعطيت حق الخلع كوسيلة تتخلص بها من الضرر بالعترة الزوجية أبيع للزوج أن يأخذ ما أعطاه مهرا أو مقداره .

وهنا لم يوجب الاسلام على المرأة التنازل عن ما كان لها مهرا لصالح زوجها اعتمادا منه على « الدرجة » التي ينتظر من الرجل أن يبلغها في معاملة زوجته عند الفراق وهي درجة الانسانية . . . درجة التسامح والاحسان ، مما يذكره قوله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) . . . وقوله : « أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

. . . فالدرجة في الآية الأولى ، والفضل في الآية الثانية تعبيران عن المستوى الكريم الذي يجب أن يكون عليه الزوج فحسب ، عندما يفارق زوجته وتفارقه بسببه أو بسببها . . . ومقتضى هذا المستوى الانساني الكريم : أن لا يأخذ الزوج منها وان كان حقا له ، وأن يعطيها ولو لم تكن صاحبة حق يتعلق بها يعطى . . . ومقتضاه أن يزيد عن المأثلة في الحقوق والواجبات . وهذا هو الأليق بـ « القيادة » التي هي له من ذاته ، وخصائص طبيعته .

وإذا لم يكن الخلع حقا مطلقا للمرأة وخاصة بها على نحو الطلاق للرجل ، واختصاصه به . . . فليست هناك مماثلة في الحقوق والواجبات ، التي نص عليها في قوله : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » .

. . . وإذا قيل عندئذ : ان تكلمة هذه الآية . . . « وللرجال عليهن درجة » تفيد : أن حق الطلاق والخلع معا ضمن هذه الدرجة التي يتميز بها الرجال على النساء . . . وإذا قيل ذلك . . . فقد اختل التوازن بين الزوج والزوجة ، فيما لهما من حقوق وفيما عليهما من واجبات . لأن ما يطلبه القرآن دائما من : « درجات » . . . وما يعبر عنه من مميزات في الفضل . . . يطلبه فيما هو فوق العدل والتوازن . . . أى فيما هو « الاحسان » .

اذ في قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (٣) . . . جعل « الاحسان » غير العدل . ومعنى ذلك : أن القاعدة الأساسية في المعاملات هي : العدل ، وأن التمييز بين الأفراد في قيمهم واعتبارهم فيما بعد هذه القاعدة الأساسية في الاحسان .

(٢) البقرة : ٢٣٧

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) النحل : ٩٠

ومقتضى التوازن والعدل أن تكون حقوق النساء والرجال متوازنة ومتعادلة ، وأن تكون واجباتهم كذلك متعادلة ومتوازنة . وهذا التوازن والتعدل ، حسب الطاقات المستمدة من طبيعتى النوعين .

... وليس من المعقول أن يقال :

أن حق الزوجة في الخلع لا تستطيع بحسب طاقتها الانسانية ان تمارسه ، ومن أجل ذلك يضاف الى الرجل ، فهو أقدر على ممارسته .

هل المرأة لا تستطيع أن تدرك الضرر ؟ هل لا تستطيع أن تعبر عنه ؟ إذا لم تستطع ذلك فلماذا يؤخذ رأيها أو أذنها في الزواج ؟ .

... إذا كان دافع الكراهية في العشرة الزوجية يضخم من انفعالها وبالتالي يقلل من وزنها للمؤتلف في العلاقة بينها وبين زوجها . . فلا يقل عن هذا الدافع دافع الرغبة في اتمام الزواج مع من تختاره زوجا لها . وربما يزيد دافع الرغبة في تحقيق أمل ، وهو الأمل القوي والرئيسي في حياة المرأة — في تضخيم العواطف لديها ، فلا ترى معها مكان الادراك والعقل ، عندما تختار وتأذن في الزواج به .

ان رضاء الزوج في الاختلاع هو فقط في دائرة ما تفندى به الزوجة نفسها من المال هو أقل من المهر أم هو مساو له ؟ فان هي عرضت بادىء ذى بدء ما يساوى المهر **فلا حاجة الى رضاه وأذنه** ، ويجب نفاذه . . . على معنى : قبول الزوج لما يأخذ والفرقة بينهما .

واذن ترتب أثر الخلع من الانفكك والخلاص فلا شأن له برضاء الزوج ، أو بارادته أو بعدم ارادته اياها ، اطلاقا . ان هذا الأثر يتم من ذاته . اذ هو نسخ لعقد الزوجية . شأنه شأن الظهار والايلاء ، والبهتان . فكل منهما يقضى الى الفرقة البائنة عندما يحل الأجل المضروب للانتظار . والا لما كانت هذه الأوضاع صورا مستقلة للفرقة في الزوجية .

والشيعة يرون : ان لا رجعة للخالع في العدة الا اذا رجعت الزوجة عن البذل . فاذا لم ترجع عن البذل افنقر الأمر الى عقد جديد في العدة أو بعدها . . . مما يدل على وقوع أثره دون حاجة الى رضاه الزوج وأذنه .

وابن عباس من جملة القائلين بأن الخلع فسخ .

... بينما ابن القيم يقول مدلا على أنه فسخ أيضا :

« والذي يدل على أنه ليس بطلاق — وأنه فسخ لعقد الزوجية بدون ارادة الزوج أنه تعالى رتب على الطلاق ثلاثة أحكام كلها منفية عن الخلع .

« أحدهما : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .
 « الثانى : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ،
 إلا بعد دخول زوج وأصابة ،
 « الثالث : أن العدة ثلاثة تمزوء بخلاف المختلعة فان عدتها قرء واحد(١) .
 « وقد ثبت بالنص والاجماع : أنه لا رجعة فى الخلع » .

... والمنطق يدعو أيضا الى عدم الرجعة ، لأن مطالبة الزوج بالرجعة
 فى قوله تعالى : « **وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك ان أرادوا اصلاحا** » (٢) .
 ارضاء للزوجة ورعاية لجانبها . وهى فى الخلع كارهة لزوجها فلا يستقيم
 امر الرجعة مع كراهتها اياه وبغضها للعشرة الزوجية .

وقول الشيعية السابق فى جواز الرجعة للزوجة فى الخلع قائم على
 القياس على الطلاق : فحق الطلاق للرجل ، ويمكن أن يتنازل عنه بالرجعة .
 كذلك اذن حق الخلع للزوجة ، ويمكن أن تتنازل عنه بسحب البذل .
 ولأن الخلع بناء على طلب الزوجة ، وليس كالطلاق للرجل فانه
 يقع فى أى وقت ولا يشترط فيه أن يكون للسنة « أى فى الطهر » بل يجوز أن
 يكون فى حيض . . ويقول بوقوعه فى الحيض من الفقهاء من لم يقل منهم بوقوع
 الطلاق فى الحيض .

وذلك أيضا هو المعقول . لأن عدم وقوع الطلاق فى حيض المطلقة قصد
 منه دفع الاضرار بطول المدة للعدة . ولأجل ذلك رأى تقصيرها ما أمكن ، عليها
 تجد زوجا آخر ، فلا يمتد بها الوقت فى غير زوجية .

وأما المختلعة فلأنها كارهة . . . من مصلحتها أن لا يؤجل وقوع الفرقة
 بينها وبين زوجها ، بسبب كونها فى حيض .

وإذا جوز جمهور الفقهاء للرجل أن يأخذ فى الخلع أكثر من المهر ، اعتمادا
 على الطلاق فى قوله تعالى : « **فيما أفنتت به** » (٣) فان ذلك أيضا وقوف
 بالفقه واستنباط الأحكام عند حد اللفظ ودلالته الوضعية دون اعتبار أساسى
 لحو الموضوع كله . اذ لو نظر الى ما تطلبه الآيات القرآنية فى معاملة الزوجة
 عند الفرقة منها ، لوجب تحريم أن يأخذ الزوج فى الخلع أكثر من المهر . لأنه

(١) كما جاء فى حديث الربيع بنت معوذ « أنها اختلعت على عهد الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأمرها ، أو أمرت بحيضة واحدة » فى رواية
 الترمذى .

(٣) البقرة : ٢٢٩

(٢) البقرة : ٢٢٨

لا يكون محسنا عندئذ في تسريحه للزوجة ، ولأنه يستعيد كذلك وضع الجاهلية في استغلال المرأة .

* * *

ومجمل ما طلبه الاسلام في الزوجية من بدايتها الى نهايتها ، أمران ، وواجه بهما الرجل .

القضاء على استغلال المرأة استغلالا ماديا في أية صورة ، على الاطلاق .
ثم عوضا عن هذا الاستغلال الاحسان في العشرة ، وعند الانفصال على السواء . والاحسان هو وضع انساني في المعاملة فوق التقابل والمبادلة . . . فوق المائلة في الحقوق والواجبات . . . انه اعطاء أكثر من الأخذ . . . وانسانية أكثر من المادية .

وعلى هذين الأمرين رسم الاسلام اطار العلاقة بين الرجل والمرأة . وفي هذا الاطار تبدو واضحة :

- (ا) حرية الزوجة ، كحرية الرجل ، في اختيار الدخول في الزوجية .
- (ب) وحقوق المرأة وواجباتها كحقوق الرجل وواجباته في المعاشرة الزوجية حسب طبيعة كل منهما .
- (ج) تمتع المرأة بحق إنهاء الزوجية عن طريق الخلع ، كما يتمتع الرجل بهذا الحق عن طريق الطلاق .
- (د) ابعاد المال كلية ، كعنصر في الارتباط أو الانفصال في دائرة الزوجية . وتحكيم الطبيعة الانسانية وحدها ، ككل ، يتكون من بدن ونفس ومن شكل يحس وسلوك عملي يطبق .

* * *

وبهذا في نطاق الأسرة صفى الاسلام رواسب المجتمع السابق ، وهي رواسب المادية النفعية . . . ووضع بدلا منها اعتبار الانسان وقيمه ، موضع المال واغرائه ، في كل جانب من حياة الانسان . وفي مقدمة الجوانب : علاقة الرجل بالمرأة وبناء الأسرة .

وما جاء به الاسلام في نظام الأسرة يعتبر اذن ثورة على المادية النفعية الاستغلالية . ولذا يطلب الاسلام يوم يدعو المجتمع الى سيادة الانسانية . . . أن يحافظ القادة في المجتمعات على القيم الانسانية ويطلبونها قبل القوة المادية .

فان هم طلبوا القوة المادية وحدها أو قبل القيم الانسانية . . . ان هم

طلبوا المستوى الاقتصادي واعتقدوا أنهم يحسنون بذلك صنعا للمجتمع قبل المستوى الانساني . . فلا مكان في مثل هذه القيادة للاسلام . والكان بها يومئذ للعلمانية ، وللحادية الماركسية المادية .

ان نظام الاسلام في الزوجية يحمي المجتمع :

● من الطفولة غير الشرعية ، وهي الطفولة التي يحيط بها الخوف ، والاهمال ، والهروب من المسؤولية في المجتمع ،

● ومن الأمومة غير انشعيرة ، وهي الأمومة التي تنشأ خلف الدجب في المجتمعات ،

● ومن انتشار الزنا ، والأمراض السرية التناسلية عن طريقه ؛

● ومن الفراغ العاطفي في حياة الزوجين والأولاد في الأسرة في أي مجتمع ،

● ومن الضعف الناشئ عن ذلك في المجتمعات .

.. ولكنه اتجاه العلمانية أو اتجاه الالحادية المادية الذي يخضع كل ما في الحياة لغرور الانسان وتخطيطه ، ويبعد الايمان بالله وبما جاءت رسالته عن أن يكون ذا موضوع أو يعتبره مخدرا يخدر أفراد المجتمع .

ان العلمانية وكذا الماركسية الالحادية تجربة في المجتمع الانساني القائم؛ لم تنته بعد . ولكن شواهدا في ظواهر المجتمع تبيح سيادة المادية في ظنيتها وتخطيطها ، حتى اذا اشتدت هذه الظلمة في عتمتها ، واختلاطها بزغ فجر الإنسانية من جديد في ايمانها وصفاء وجهها . . . وجاء دور الاسلام .

لقد كان حكم الجاهلية هو حكم الانطلاق الحيواني . . . أما حكم الله فهو حكم المجتمع الذي خضعت فيه علاقات أفراده للرعاية المتبادلة بينهم في شأن : ما يجب ، وما يحق ، وما يعطى وما يؤخذ . . . انه حكم المدنية الإنسانية . « **ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون** » (١) .

والحضارة الغربية الصناعية المعاصرة تضيف الى ما ورثته من حضارة الرومان المادية اتجاهاتها العلمانية أو الالحادية الماركسية ، وتريد بذلك فاعلية المادية في العلاقات الإنسانية ونظم مجتمعاتها وفاعلية المادية ليست مستخفانا فقط بالقيم الإنسانية . . وانما هي قبل ذلك اعداد جو الحياة

(١) المائدة : ٥٠

البشرية للصراع والاحتكاك والقلق والخوف والاستغلال الشره الذى تسوده
ظلمة الانانية وانفردية ، وان أعلنت شعار الاشتراكية أو الجماعية .
وفى جو الصراع المادى لا يقوم ترابط نفسى فى أسرة ولا فى مجتمع ،
وانما ترابط مادى ينتهى فور ضعف الحافز عليه أو الدافع نحوه .

ولم تفلح مسيحية الكنيسة فى علاج الأسرة : فى قيامها أو انتهائها ، كما
لم تفلح فى قيادة المجتمع وتنظيمه . لأنها استسلمت فى جانب لمادية الحضارة
الرومانية ، ولم تستطع الثبات أمام علمانية الثورة الفرنسية بعد الرومان ،
ثم أمام المادية التاريخية الماركسية أخيراً على عهد الثورة الصناعية . . . بينما
فى جانب آخر وهو جانب الزواج ارتفعت فى برج عاجى وسكنت فيه لم تفارقه
انى واقع الحياة وطبيعة الانسان كما هى وستظل الحضارة الغربية وسيزيد
امرها بعد الثورة التكنولوجية ، متشبثة بالمادية وحدها ، ومن ثم موصلة انى
الصراع والقلق والخوف . وتك سمات لمجتمع لا تسود فيه الانسانية . .
واخوتها . . وروابطها .

